AMAN
Transparency Palestine

# مقياس نظام النزاهة في فلسطين

## 2025 - 2024

التقرير الحادي عشر

2025

AMAN
Transparency Palestine

# مقياس نظام النزاهة في فلسطين

# 2025 - 2024

## التقرير الحادي عشر

2025

فريق العمل:
د. عزمي الشعيبي، جهاد حرب
صمود البرغوثي، هند شريدة، ربا مسودة

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. مقياس نظام النزاهة في فلسطين 2025-2024، رام الله. فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في التقرير، ولا يتحمّل أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

## المحتويات


| | |
|---|---|
| **الملخّص التنفيذي** | 5 |
| **المقدّمة** | 12 |
| **المنهجيّة** | 14 |
| **النتائج الرئيسية للمقياس** | 19 |
| (1) الملامح الرئيسية لمقياس نظام النزاهة الوطني في القراءة الحادية عشرة (2024-2025) | 19 |
| (2) النتائج التفصيلية حسب المؤشرات | 22 |
| (3) النتائج حسب التصنيفات | 26 |
| **نتائج القراءات الإحدى عشرة** | 29 |
| (1) العلامات الكلية للمقياس في القراءات الإحدى عشرة | 29 |
| (2) مقارنة التصنيفات في القراءات الإحدى عشرة | 30 |
| (3) المؤشرات المنفردة | 32 |
| **الاستنتاجات** | 58 |
| **التوصيات** | 60 |
| **الملاحق** | 62 |
| ملحق رقم (1): قائمة المؤشرات المستخدمة في مقياس نظام النزاهة في فلسطين وتصنيفاتها ومصادر المعلومات وطرق الاحتساب | 62 |
| ملحق رقم (2): نتائج مؤشرات مقياس نظام النزاهة في فلسطين لعاميْ 2024-2025 | 70 |

## قائمة الجداول

جدول رقم (1): التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعيّ التشريعات والممارسات
جدول رقم (2): التصنيف الثاني للمقياس حسب محاور نظام النزاهة
جدول رقم (3): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في مقياس نظام النزاهة الفلسطيني
جدول رقم (4): مؤشرات المقياس وتصنيفاتها
جدول رقم (5): متوسط علامات المقياس حسب تصنيف قطاعيّ التشريعات والممارسات
جدول رقم (6): متوسط علامات المقياس حسب تصنيف محاور نظام النزاهة
جدول رقم (7): علامات المقياس في القراءات الإحدى عشرة
جدول رقم (8): علامات قطاعيّ التشريعات والممارسات في القراءات الإحدى عشرة
جدول رقم (9): علامات محاور نظام النزاهة في القراءات الإحدى عشرة

## قائمة الأشكال

شكل رقم (1): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعيّ التشريعات والممارسات
شكل رقم (2): توزيع أوزان المقياس حسب محاور نظام النزاهة
شكل رقم (3): متوسط علامات قطاعيّ التشريعات والممارسات مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس
شكل رقم (4): متوسط علامات محاور نظام النزاهة مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس
شكل رقم (5): مقارنة علامات المقياس في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (6): مقارنة علامات قطاعيّ التشريعات والممارسات في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (7): بيان علامات المؤشر التاسع في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (8): بيان علامات المؤشر الخامس عشر في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (9): بيان علامات المؤشر التاسع عشر في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (10): بيان علامات المؤشر العشرين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (11): بيان علامات المؤشر الثاني والعشرين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (12): بيان علامات المؤشر الخامس والعشرين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (13): بيان علامات المؤشر السابع والعشرين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (14): بيان علامات المؤشر الثامن والعشرين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (15): بيان علامات المؤشر الثالث والأربعين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (16): بيان علامات المؤشر الخامس والأربعين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (17): بيان علامات المؤشر السابع والأربعين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (18): بيان علامات المؤشر التاسع والأربعين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (19): بيان علامات المؤشر الخمسين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (20): بيان علامات المؤشر الحادي والخمسين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (21): بيان علامات المؤشر التاسع والخمسين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (22): بيان علامات المؤشر الحادي والستين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (23): بيان علامات المؤشر الثاني والستين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (24): بيان علامات المؤشر الثالث والستين في القراءات الإحدى عشرة
شكل رقم (25): بيان علامات المؤشر الرابع والستين في القراءات الإحدى عشرة

# الملخّص التنفيذي

يُمثل مقياس النزاهة في فلسطين توصيفاً دورياً لواقع النزاهة في فلسطين في مكوناته التي تشمل القطاع الحكومي أو العام والأهلي والخاص. وقد تمّ بناء هذا المقياس وتطويره بالاستناد إلى عدد من المؤشرات التي طورها ائتلاف «أمان» باستخدام عدد من المؤشرات الأساسية المتعارف عليها دولياً ذات العلاقة بالمبادئ والأسس والأحكام والقواعد الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إضافة إلى مؤشرات الحوكمة التي تتعلق بمبادئ الشفافية ونظم المساءلة وقيم النزاهة في إدارة الشأن العام التي أعدّتها منظّمة الشفافية الدولية وقام ائتلاف أمان بالشراكة مع عددٍ من فروع المنظمة في البلدان العربية بتوطينها عربياً.

## (1) الملامح الرئيسية لمقياس نظام النزاهة الوطني في فلسطين في القراءة الحادية عشرة (2024 - 2025)

حاز مقياس نظام النزاهة الوطني على 514 علامة من أصل 1000 علامة، وهذه العلامة تدلّ على أنّ نظام النزاهة ما زال ضعيفاً نتيجةً لمجموعة من المتغيّرات التي استمرت بالتأثير سلباً خلال العامين 2024 – 2025.

**وكان من أبرز المؤثرات السلبية في نظام النزاهة الوطني خلال هذه الفترة:**

- استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على مدار العامين الماضيين، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية في الضفة الغربية الأمر الذي حدّ من التركيز على تعزيز نزاهة الحكم في ظل وجود أولويات أخرى كوقف الحرب وتعزيز صمود المواطنين وحمياتهم، التي مثلت أولوية لدى المجتمع الفلسطيني.
- استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي ووقف العمل بأدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية إثر حل المجلس التشريعي، واستمرار الانقسام الفلسطيني وعدم الاتفاق على آليات عمل مشتركة في ظل التحدي الوجودي الذي يواجه الشعب الفلسطيني.
- عدم إجراء الانتخابات العامة في موعدها، الأمر الذي أدّى إلى تراجع دور المواطن في اختيار ممثليه ومساءلتهم.
- استمرار اعتقاد الناس الانطباعي لواقع وجود فساد في مؤسسات الدولة الفلسطينية وسلطاتها.
- ضعف الاستجابة لمتطلبات مواءمة التشريعات الفلسطينية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- عدم اعتماد إجراءات تنظّم عمل كبار مسؤولي الدولة ومؤسساتها بعد مغادرتهم القطاع العام لتجنب تضارب المصالح.
- ضعف ثقة المواطنين بفاعلية وسائل الإعلام في كشف الفساد.
- عدم تقديم إقرارات الذمة المالية دورياً لأصحاب المناصب السياسية والقضاة، وعدم فحص هذه الإقرارات.
- استمرار ضعف أدوات المساءلة لعدد من المؤسسات العامة غير الوزارية.

**فيما كانت أبرز المؤشّرات التي أثرت إيجاباً في علامة نظام النزاهة الوطني ما يلي:**

- اعتماد الحكومة الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025–2030 من قبل مجلس الوزراء.
- النصّ على منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
- المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.
- تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.
- اعتماد مُتزايد للنظام الماليّ والإداريّ الخاصيّن لبعض المؤسسات (العامة) غير الوزارية.
- التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.
- توفير الضمانات والحماية للمبلغين عن الفساد.

## النتائج حسب التصنيفات

### نتائج التصنيف الأول (نتائج قطاعيْ التشريعات والممارسات):

تبين النتائج حسب التصنيف الأول، أي حسب قطاعيّ التشريعات والممارسات، حصول قطاع التشريعات على نتيجة متوسطة (703) قياساً بعلامة قطاع الممارسات (470). ويظهر معدّل علامات قطاع الممارسات أنّها منخفضة عن المعدل العام للمقياس بمقدار 44 نقطة. كما أنّ انخفاض معدّل علامات المؤشّرات الدالّة على الممارسات يؤثر بشكل سلبي في العلامة الكلية للمقياس، إذ إنّ وزن مؤشّرات قطاع الممارسات يشكّل أكثر من 80% من وزن المقياس.

متوسط علامات قطاعيّ التشريعات والممارسات مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس

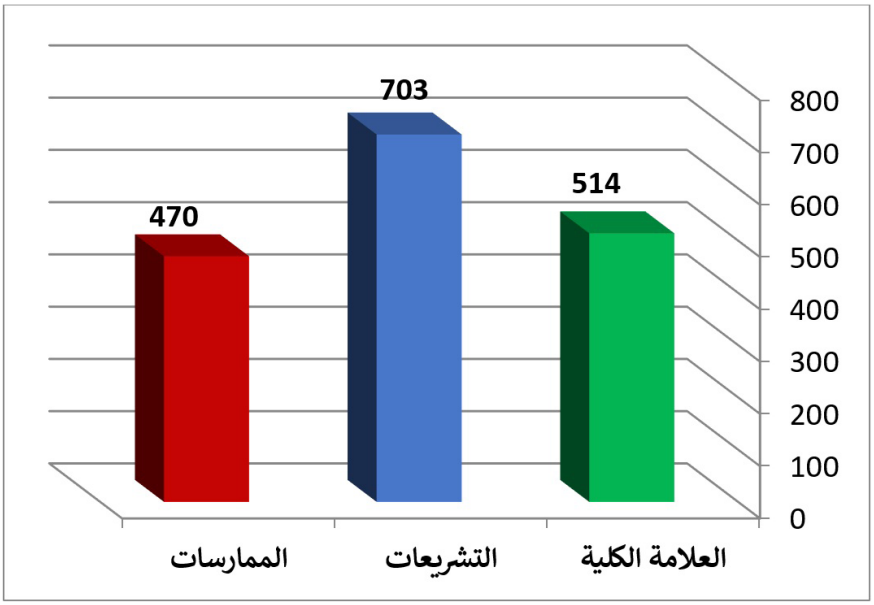


### محاور نظام النزاهة

تشير النتائج حسب التصنيف الثاني للمؤشرات، أي حسب محاور نظام النزاهة، إلى أنّ معدل علامات كلٍّ من الإرادة السياسية والإجراءات والتدابير والمجتمع المدني، تفوق المعدّل العام للمقياس. بينما تنخفض عنه علامات كلٍّ من دور القضاء بـ 54 نقطة، والمؤسسات الرقابية بنحو 192 نقطة، والتعاون الدولي بـ 80 نقطة.

متوسط علامات محاور نظام النزاهة مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس

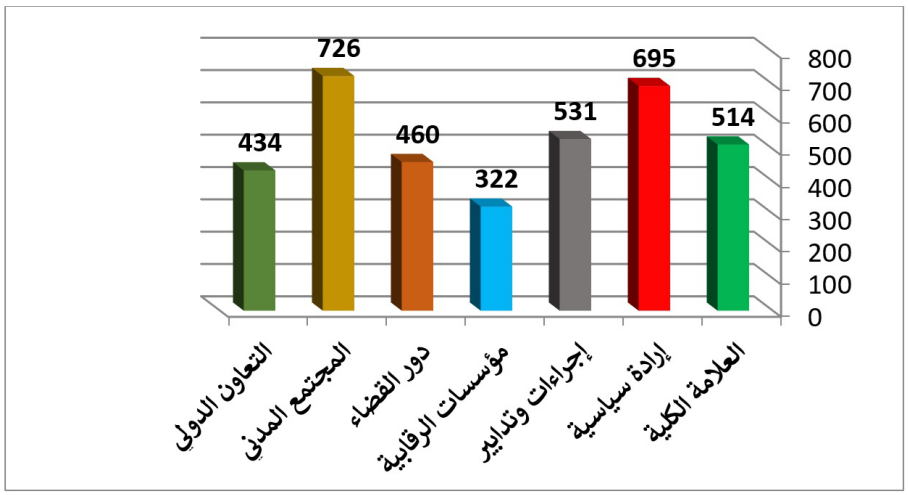

**(2) العلامات الكلية للمقياس في القراءات للسنوات الإحدى عشرة الأخيرة ما زالت تراوح مكانها**

ارتفعت العلامة الكلية في القراءة الحادية عشرة بمقدار 23 نقطة (514 في العام 2024 مقارنة بـ 491 في العام 2022)، وبالرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ على علامة المقياس مقارنة بالقراءة السابقة إلّا أنّ مقياس النزاهة الوطني ما زال منخفضاً بالمقارنة مع القراءات الثماني الأولى وغير مانع للفساد أو لمخاطر الفساد المحدقة بالنظام السياسي.

مقارنة علامات المقياس في القراءات الإحدى عشرة

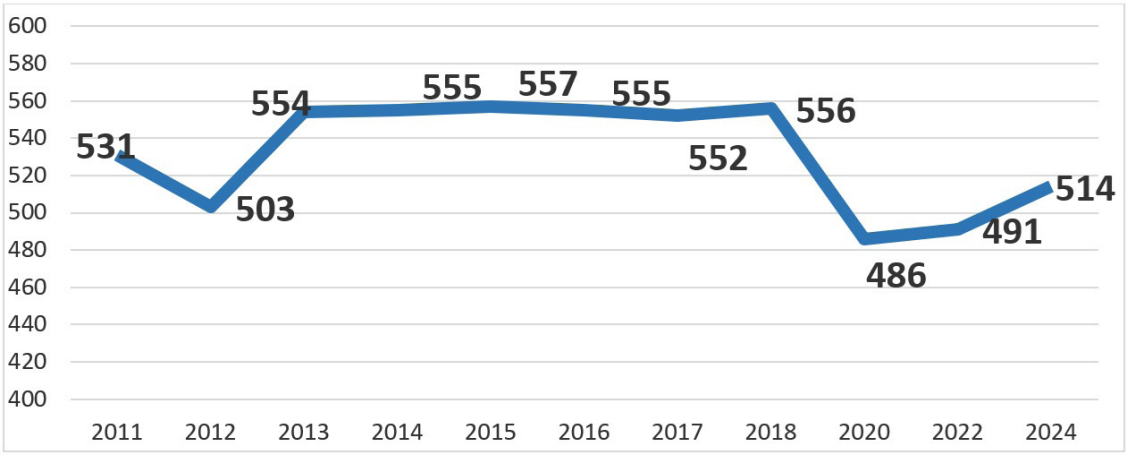


**نتائج التصنيف الأول (نتائج قطاعيْ التشريعات والممارسات)**

ارتفعت علامات قطاع التشريعات إلى (703) مقارنة بالقراءات العشر الأولى نتيجة لارتفاع علامة المؤشر «وجود قانون خاص بالامتياز وقانون المنافسة ومنع الاحتكار» من علامة صفر إلى علامة 500 بعد إصدار القرار بقانون بشأن المنافسة ومنع الاحتكار. كما ارتفع قطاع الممارسات بمقدار 26 درجة في القراءة الحادية عشرة مقارنة بالعلامات التي حصل عليها في القراءة العاشرة كما يشير الشكل أدناه. ويعود الارتفاع في علامات قطاع الممارسات في القراءة الحادية عشرة إلى ارتفاع علامات 17مؤشراً منها؛ وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد، والإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية، ويتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة، ونسبة حالات الإبلاغ ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد لدى هيئة مكافحة الفساد.

مقارنة علامات قطاعيْ التشريعات والممارسات في القراءات الإحدى عشرة

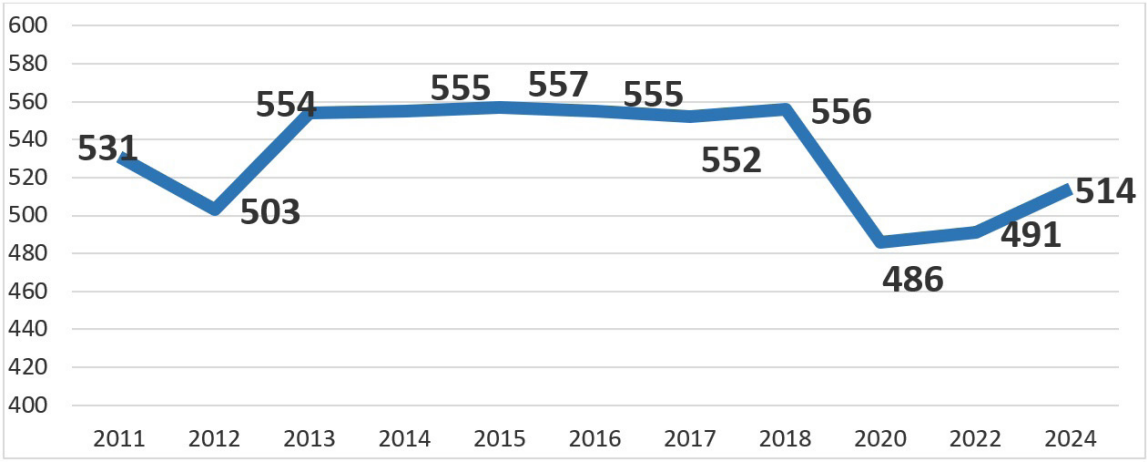

**نتائج التصنيف الثاني (محاور نظام النزاهة):**

تظهر نتائج علامات التصنيف الثاني (محاور النزاهة) ارتفاع علامات خمسة محاور من المحاور الستة لمقياس النزاهة الفلسطيني في القراءة الحادية عشرة بشكل متفاوت مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة؛ إذ ارتفعت علامات المقياس الفرعي لكل من محور الإرادة السياسية بمقدار 112 درجة، ومحور التعاون الدولي بـ 143 درجة، ومحور المؤسسات الرقابية بمقدار 14 درجة، ومحور دور القضاء بمقدار 218 درجة، ومحور المجتمع المدني بمقدار 31 درجة، مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة. فيما انخفضت علامة محور الإجراءات والتدابير بمقدار 32 درجة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة العاشرة؛ ويعود ذلك إلى انخفاض علامات أربعة مؤشرات تتعلق بإجراء الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك. واعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، والتزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية، وفعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.

علامات محاور نظام النزاهة في القراءات الإحدى عشرة

| القراءة | الإرادة السياسية | الإجراءات والتدابير | المؤسسات الرقابية | دور القضاء | المجتمع المدني | التعاون الدولي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قراءة 2011 | 444 | 567 | 457 | 536 | 701 | 500 |
| قراءة 2012 | 463 | 574 | 442 | 406 | 648 | 750 |
| قراءة 2013 | 500 | 551 | 422 | 597 | 748 | 625 |
| قراءة 2014 | 580 | 513 | 391 | 612 | 754 | 1000 |
| قراءة 2015 | 570 | 459 | 456 | 615 | 788 | 1000 |
| قراءة 2016 | 583 | 489 | 442 | 581 | 778 | 1000 |
| قراءة 2017 | 590 | 529 | 454 | 589 | 701 | 750 |
| قراءة 2018 | 581 | 516 | 382 | 686 | 688 | 625 |
| قراءة 2020 | 570 | 533 | 308 | 446 | 762 | 268 |
| قراءة 2022 | 583 | 563 | 308 | 242 | 695 | 291 |
| قراءة 2024 | 695 | 531 | 322 | 460 | 726 | 434 |

## التوصيات العامة

- إصدار مرسوم رئاسي من قبل السيد الرئيس يحدد موعد الانتخابات العامة «الرئاسية والتشريعية» لتمكين المواطنين من حق اختيار ممثلين في المؤسسات السياسية، وإعادة التوازن إلى النظام السياسي بوجود مجلس تشريعي يحظى بالشرعية الشعبية ليتمكن من القيام بتوحيد المؤسسات الفلسطينية وإنهاء الانقسام السياسي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفعيل المساءلة والرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية.
- إعادة النظر في التشريعيات التي صدرت نهاية عام 2020 المتعلقة بالجهاز القضائي بما يشمل النيابة العامة لناحية تصويب وفك الهيمنة عليه وتوحيد السلطة القضائية في سلطة واحدة وتحت إشراف مجلس القضاء الأعلى، وفقاً للقانون الأساسي وقانون السلطة القضائية. وتشكيل لجنة وطنية من شخصيات عامة وقضائية ومهنية وازنة ونزيهة تُعهد إليها مراجعة واقع القضاء القانوني وتصويبه، لضمان اتخاذ الإجراءات الواجبة لإعادة بناء الجهاز القضائي في قطاع غزة، ووضع أسس توحيد القضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد وقف الحرب على قطاع غزة.
- تعديل قانون مكافحة الفساد بالنص على إلزامية نشر (الإفصاح) إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية، والوزراء، وأعضاء المجلس التشريعي، ومسؤولي المؤسسات الحكومية الوزارية وغير الوزارية في الجريدة الرسمية دورياً.
- إصدار نظام/لائحة لتنظيم إجراءات انتقال الوزراء والنواب ومأموري الضرائب والجمارك للعمل في القطاع الخاص.
- تشريع إنشاء «لجنة جودة الحكم في القطاع العام» لتنظر في تعيينات المرشحين للوظائف السامية (المدنية والأمنية) في القطاع العام، وتحديد الإجراءات المتعلقة بالمنافسة والإعلان عن الشواغر الوظيفية في الفئتين الخاصة والعليا، وعدم اقتصارها على الموظفين العامين، والنظر في الشكاوى المتعلقة بالتعيينات في القطاع العام؛ لإعمال القاعدة الدستورية المتعلقة بتكافؤ الفرص أمام المواطنين كافة في تولي الوظائف العامة وخاصة العليا منها.

- إصدار مدوّنة السلوك لأعضاء مجلس الوزراء، وتعديل نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح ليشمل المسؤولين السياسيين كالرئيس، ورئيس الحكومة، والمحافظين، والسفراء، وتفعيل إجراءات ضبط قبول الهدايا والضيافة في المؤسسات العامة غير الوزارية.
- إصدار قانون خاص بمنح الامتياز، لتوضيح إجراءات الخصخصة وضمان المنافسة والشفافية في عمليات الخصخصة ومنح الامتياز.
- تبني سياسية حكومية معلنة لإعمال الحق في الحصول على المعلومات تتضمن واجبات المسؤولين والموظفين العامين في تقديم المعلومات، وصولاً إلى إعداد مشروع قانون الحق في النفاذ إلى المعلومات بشكل تشاركي يضمن ويحمي هذا الحق من أجل رفعه للرئيس وإقراره.
- نشر قانون الموازنة العامة في موعده القانوني بما يشمل مراكز المسؤولية.
- نشر الاتفاقيات التي تقوم الحكومة ومؤسسات الدولة بالتوقيع عليها مثل الاتفاقيات المتعلقة بالامتيازات الممنوحة لبعض شركات القطاع الخاص أو الاتفاقيات والتفاهمات التي توقعها الدولة مع أطراف خارجية تتعلق بإدارة الموارد العامة واستغلالها.
- إلزام الرئاسة والحكومة للمؤسسات العامة غير الوزارية بتقديم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها، ومتابعة أعمالها باعتبارها أحد أهم أشكال المساءلة على عمل المؤسسات العامة غير الوزارية. وعلى مجلس الوزراء والرئاسة الإعلان عن تقرير سنوي يتضمن مدى التزام المؤسسات العامة بتقديم تقاريرها وفقاً لمتطلبات التشريع الناظم لكل مؤسسة.
- تطوير آلية مشتركة للرقابة على مدى الالتزام بأحكام مدوّنة السلوك الخاصة بالعمل الأهلي.
- انخراط مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات التمثيلية فيه بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد.

## ملخّص النتائج

**مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف «متقدم جداً» (801-1000):**

1. مؤشر رقم (1): وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد.
2. مؤشر رقم (3): مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً.
3. مؤشر رقم (5): النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.
4. مؤشر رقم (14): أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.
5. مؤشر رقم (20): فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.
6. مؤشر رقم (21): وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادّعاء المضادّ.
7. مؤشر رقم (23): يتمّ طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.
8. مؤشر رقم (24): يتمكن المواطنون من الاطّلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.
9. مؤشر رقم (25): الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تُمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
10. مؤشر رقم (26): منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
11. مؤشر رقم (30): وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.
12. مؤشر رقم (31): وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.
13. مؤشر رقم (32): توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد.
14. مؤشر رقم (33): وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد.
15. مؤشر رقم (34): رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.
16. مؤشر رقم (48): وجود هيئة التفتيش القضائي.
17. مؤشر رقم (52): توجد لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.
18. مؤشر رقم (53): وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.
19. مؤشر رقم (56): قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.
20. مؤشر رقم (57): المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.
21. مؤشر رقم (58): إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.
22. مؤشر رقم (60): الإعلام حر ومحمي.
23. مؤشر رقم (63): لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.
24. مؤشر رقم (66): إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.
25. مؤشر رقم (69): التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.

**مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف «متقدم» (651-800):**

1. مؤشر رقم (10): وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح.
2. مؤشر رقم (29): كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون.
3. مؤشر رقم (36): وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.
4. مؤشر رقم (39): تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي.
5. مؤشر رقم (45): استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.
6. مؤشر رقم (49): قضاء مستقل وفاعل.
7. مؤشر رقم (55): وجود المنظمات المحلية والدولية لمكافحة الفساد.
8. مؤشر رقم (59): تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.

**مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف «متوسط» (501-650):**

1. مؤشر رقم (9): وجود مدوّنة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة.
2. مؤشر رقم (13): وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين.
3. مؤشر رقم (15): التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.
4. مؤشر رقم (65): تطبيق مدوّنة حوكمة الشركات في فلسطين.
5. مؤشر رقم (68): الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة.

**مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف «منخفض» (351-500):**

1. مؤشر رقم (2): وجود هيئة مكافحة الفساد.
2. مؤشر رقم (6): تتمّ جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية.
3. المؤشر رقم (7): الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.
4. المؤشر رقم (35): وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.
5. مؤشر رقم (43): الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.
6. مؤشر رقم (61): لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.
7. مؤشر رقم (62): لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة (وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد).
8. مؤشر رقم (67): تضمين التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.
9. مؤشر رقم (71): جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد.

**مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف «منخفض جداً» (201-350):**

1. مؤشر رقم (2): وجود هيئة مكافحة الفساد.
2. مؤشر رقم (6): تتمّ جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية.
3. المؤشر رقم (7): الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.
4. المؤشر رقم (35): وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.
5. مؤشر رقم (43): الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.
6. مؤشر رقم (61): لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.
7. مؤشر رقم (62): لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة (وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد).
8. مؤشر رقم (67): تضمين التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.
9. مؤشر رقم (71): جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد.

**مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف «حرج» (0-200):**

1. مؤشر رقم (8): وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا).
2. مؤشر رقم (11): وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.
3. مؤشر رقم (12): ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.
4. مؤشر رقم (16): التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.
5. مؤشر رقم (27): اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.
6. مؤشر رقم (38): تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الآجال القانونية المخصصة.
7. مؤشر رقم (40): تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كافٍ من بداية السنة المالية.
8. مؤشر رقم (41): يتمّ الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهريةً على الموازنة.
9. مؤشر رقم (42): تتمّ مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.
10. مؤشر رقم (44): الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة.
11. مؤشر رقم (46): اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.

12. مؤشر رقم (50): عدد القضايا التي تمّت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.
13. مؤشر رقم (51): اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.
14. مؤشر رقم (54): فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.
15. مؤشر رقم (64): اعتقاد الناس بأنّ المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد.
16. مؤشر رقم (72): طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.

# المقدمة

يقيس التقرير السنوي الحادي عشر «لمقياس نظام النزاهة الوطني في فلسطين» واقع مناعة مؤسسات الدولة في مواجهة الفساد في فلسطين. وللقيام بذلك يستخدم المقياس اثنين وسبعين مؤشراً[1] لحساب علامة المقياس للفترة قيد الدراسة (2024 - 2025) حيث جمعت بيانات المؤشرات في العام 2025.

ينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول منهجية التقرير، أما القسم الثاني فيتناول النتائج الرقمية لمقياس نظام النزاهة الوطني للعامين 2024–2025، ويشمل القسم الثالث ملخصاً تفصيلياً بالمؤشرات الاثنين والسبعين المستخدمة في المقياس، وطريقة احتسابها، وجمع المعلومات المتعلقة بها.

توجد مقاييس إحصائية وغير إحصائية عديدة لتقدير ومراقبة الفساد والنزاهة في العالم[2]، إذ تصدر منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) ثلاثة تقارير أشهرها:

**أولاً: مؤشر مدركات الفساد (CPI)** الذي يصدر سنوياً، ويقيس انطباعات الفساد في نحو 180 دولة. يستند المؤشر إلى رأي جملة من المختصين ومن لديهم تجارب عملية في الدول المعنيّة، كرجال الأعمال الذين لديهم احتكاك مع القطاع العام، ويعتمد في الحصول على المعلومات على عدد من التقارير والدراسات من مصادر أو جهات مختلفة تتمّ معالجتها وتوحيدها في مؤشر يتراوح بين 0–10 درجات؛ تعكس درجة الخلوّ من الفساد للبلد محلّ التقييم.

**ثانياً: مؤشر دافعي الرشوة** للتعرف على مدركات المديرين حول الرشاوى التي تدفعها الشركات الأجنبية في البلدان محلّ المسح.

**ثالثاً: البارومتر العالمي للفساد** الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، وهو يقيس انطباعات المواطنين للقطاعات الأكثر فساداً في الدولة، ورأيهم حول مستويات الفساد المتوقعة مستقبلاً، ويتضمن تقييماً لجهود الحكومة في مكافحة الفساد. قام ائتلاف أمان بتوطين مؤشرات هذا المقياس وضمها مع مؤشرات أخرى في استطلاع رأي سنوي يعده الائتلاف بانتظام لقياس انطباعات المواطنين حول هذه القضايا.

وتصدر منظمة النزاهة الدولية (Global Integrity) مؤشر النزاهة العالمي كل سنتين، ويعتمد على بيانات تُجمع من النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد، إضافة إلى المعلومات الصادرة عن الأجهزة الحكومية ومنظمات محلية ودولية عن كل دولة، وتتراوح العلامات في هذا التقرير ما بين صفر ومئة درجة.

وسبق لمنظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» (ARPAC) إصدار أكثر من تقرير منذ العام 2007 لخلاصة تقارير خاصة بواقع الفساد في الدول المشاركة بالتقرير (وهي تلك الدول التي توجد فيها فروع لمنظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد»)، ويهدف التقرير إلى فحص طبيعة الفساد في البلدان العربية ومدى نجاعة الإجراءات والتدابير المتخذة لتعزيز نظام النزاهة، كما يرصد الإطار القانوني وأهم التطورات التي حدثت (فترة الرصد) على نظام النزاهة وأشكال الفساد المنتشرة في العالم العربي.

1 جرى تطويرها من قبل ائتلاف «أمان» بالاعتماد على أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعدد من المؤشرات المستخدمة من قبل منظمة الشفافية الدولية ذات العلاقة بالنزاهة والشفافية والمساءلة.

2 للمزيد انظر/ي مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المؤسسة العربية للديمقراطية، 2010.

يتوخى مقياس نظام النزاهة في فلسطين تحقيق أهداف متعددة تأتي في مقدمتها ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

1. إطلاع الرأي العام والمهتمين على مدى فاعلية نظام النزاهة الوطني بشكل عام في الوقاية من الفساد ومكافحته.
2. إمكانية رصد متغيرات مؤسساتية وإجراءات وتدابير؛ قياساً كمياً بحيث يصبح من الممكن فحص هذه المتغيرات عبر مراحل زمنية مختلفة، ما يتيح مراقبة واقعية لمدى التراجع و/أو التقدم في كل مجال.
3. مساعدة صنّاع القرار من حكومة ومجلس تشريعي ومؤسسات مجتمع مدني في التعرف على الفجوات التي تتطلّب التدخل لتعزيز النزاهة ومواجهة الفساد بشكل عام.

يهدف نظام النزاهة الوطني الفعّال إلى المساهمة في جعل فعل الفساد عملاً عالي المخاطر ومنخفض المردود على مرتكبيه، كما أنّ نظام النزاهة الفعّال يؤدّي إلى تحسين نوعية الحياة وسيادة القانون والتنمية المستدامة.

يود الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» الإعراب عن شكره وتقديره للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للمساهمة في تطوير المنهجية، وكذلك للمؤسسات العامّة والأهليّة والأشخاص الذين أسهموا في تقديم المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

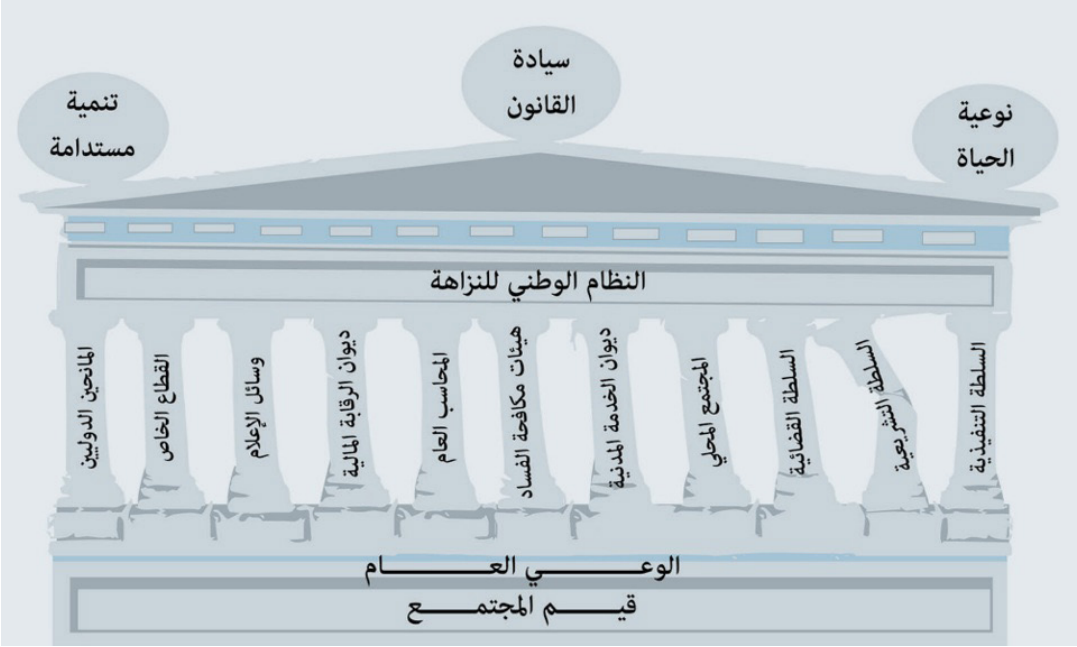


هيكل أعمدة نظام النزاهة

# المنهجيّة

يُعد مقياس النزاهة في فلسطين توصيفاً دورياً لواقع نظام النزاهة في فلسطين في مكوناته التي تشمل القطاع الحكومي أو العام والأهلي والخاص. وقد تمّ بناء هذا المقياس وتطويره بالاستناد إلى عدد من المؤشرات التي طورها ائتلاف «أمان» باستخدام عدد من المؤشرات الأساسية المتعارف عليها دولياً ذات العلاقة بالمبادئ والأسس والأحكام والقواعد الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إضافة إلى مؤشرات الحوكمة التي تتعلق بمبادئ الشفافية ونظم المساءلة وقيم النزاهة في إدارة الشأن العام التي أعدّتها منظّمة الشفافية الدولية، وقام ائتلاف أمان بالشراكة مع عدد من فروع المنظمة في البلدان العربية بتوطينها عربياً، بما فيها المؤشرات المتعلقة باستقلالية ومهنية هيئات الرقابة والمساءلة في المجتمع، ودور مؤسسات الإعلام والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الأهلي.

شمل المقياس اثنين وسبعين مؤشراً تمّ انتقاؤها لقدرتها على قياس نظام النزاهة في النظام الفلسطيني، ويقدم التحليل المرافق لنتائج المؤشرات شرحاً حول أبرز الاستخلاصات (نقاط القوة والضعف والمحدّدات والمعوّقات) والتوصيات، إذ تسهم مع أدوات ووسائل أخرى في مساعدة الإدارة العامة لتبني مبادرات وتحديد الأولويات في الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

يشكّل مقياس نظام النزاهة في فلسطين محاولة لإيجاد تعبير رقمي عن قدرة أو فعالية نظام النزاهة في فلسطين في تأدية الدور المنوط به لمكافحة الفساد.

يتعامل مقياس نظام النزاهة في فلسطين مع نتائج المؤشرات المعتمدة في التقرير بشكل حذر (مقارنة بالمقاييس التي ترصد التحولات الاقتصادية) كونها تتصل بعلاقات، وانطباعات، وإجراءات، وسياسات، ومؤسسات متعددة ومتشابكة.

لقد حاول فريق العمل، عند اعتباره لتقنيات احتساب المقياس، الإفادة من تجارب مشابهة، مثل تقرير مقياس الديمقراطية في فلسطين الذي يصدره المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ومؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظّمة الشفافية الدولية، وتقرير النزاهة العالمي الذي تصدره منظّمة النزاهة الدولية.

## مؤشّرات مقياس نظام النزاهة في فلسطين وأوزانه

### ملاحظات عامة

- بعد النقاشات التي أجراها فريق العمل المكوّن من خبراء محليين وطاقم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، تمّ تحديد 72 مؤشراً ذات علاقة بأعمدة نظام النزاهة في فلسطين، وذلك وفقاً لوجهة نظر المجتمع المدنيّ.
- أعطى الفريق لكل مؤشّر 1000 درجة (لغايات منهجية ترتبط بالمعادلات الحسابية للمؤشر بحيث يحصل المؤشّر على علامات ما بين صفر و1000 وفقاً لمعادلة حسابية وضعت لكل مؤشّر)، وحُددت لكلّ مؤشّر طريقة معينة في احتساب العلامة[3].
- تمّ منح كل تصنيف وزناً محدداً في المقياس يعبّر عن دوره وأهميته في نظام النزاهة في فلسطين، وينسجم هذا التقدير مع وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنيّ.
- تمّ حساب أوزان المؤشرات عبر أوزان هذه التصنيفات؛ إذ مُنحت 20% من العلامة المخصصة لكل تصنيف للمؤشّرات التشريعية، فيما منحت 80% من العلامة للمؤشّرات الدالة على الممارسات العملية[4].
- تمّ توزيع أوزان متساوية لكلّ مؤشّر في كل تصنيف حسب عدد المؤشّرات. وبما أنّ عدد المؤشّرات المكوّنة للمقياس هو اثنان وسبعون مؤشراً، فإنّ إسهام كل مؤشّر (قبل وزنه) في المقياس هو 0.072%. أما بعد الوزن فإنّ نسبة الإسهام هذه تتغير صعوداً أو هبوطاً. وقد قُدِّرَ الوزن المحدّد بناءً على تقديرات فريق الخبراء المحليين وطاقم ائتلاف «أمان»، وهي تعبّر عن وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدنيّ.

3 انظر/ي الملحق رقم (1) الخاص بقائمة المؤشّرات المستخدمة في مقياس النزاهة في فلسطين وتصنيفاتها ومصادر المعلومات وطرق الاحتساب.

4 هذا الاختيار يعكس إيلاء فريق العمل أهمية أكبر لمؤشّرات الممارسات وتأثيرها على نظام النزاهة الوطني ومكافحة الفساد من دون إغفال لأهمية القواعد القانونية في بناء نظام النزاهة الوطني، ولوجود شعور وخبرات عمل عام لدى فريق العمل والباحثين ونشطاء المجتمع المدني بأنّ الإشكالية الأساسية لا تكمن في ضعف التشريعات أساساً بل في عدم تطبيقها ووضعها حيز النفاذ أي أنّ الضعف يتمثل في احترام سيادة القانون.

- عند الحديث عن علامة (أو قيمة) أيّ مؤشّر من المؤشّرات، فإنّ هذه العلامة تكون غير موزونة، أما عند الحديث عن علامة المقياس أو علامة أيٍّ من تصنيفات المقياس فإنّ هذه العلامة تعبّر عن معدّل مؤشّرات موزونة.
- يفحص كل مؤشّر من المؤشّرات الاثنين والسبعين بشكل كمّي أحد المجالات الدالة على طبيعة نظام النزاهة وفق اعتباريْن: يتعلق الأول بدرجة الصلة بطبيعة نظام النزاهة بأعتباره نظاماً فاعلاً في مكافحة الفساد، ومتسقاً مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. بينما يتصل الاعتبار الثاني بقابلية المؤشّرات للقياس على فترات زمنية قصيرة نسبياً، مع الأخذ بالاعتبار المؤشّرات ذات القياس لمدى زمني أبعد، وقدرتها على رصد اتجاه ووتيرة فعالية نظام النزاهة.
- حرص فريق العمل على أن تعكس هذه المتغيرات مجالات «نظام النزاهة ومكافحة الفساد» التي تشمل التدابير الوقائية والتعاون الدولي وإنفاذ القانون.
- استهدف فريق العمل أن تعكس المؤشرات بمجموعها الجوانب المختلفة لنظام النزاهة التي تتمثل بما يلي:

**أولاً**: الإرادة السياسيّة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
**ثانياً**: فعاليّة المؤسسات الرقابية والتدابير الوقائية.
**ثالثاً**: تقييم الرأي العام الفلسطيني (انطباعات المواطنين).

لقد تمّت مراعاة عدد من الاعتبارات عند اختيار المؤشّرات المستخدمة في مقياس نظام النزاهة في فلسطين، وهي:

**أولاً**: تمّ اختيار عدد محدد من المؤشّرات الهامة والأساسية كأدوات قياس لأعمدة نظام النزاهة، لأنّه من غير الممكن اعتماد كل المؤشّرات التي لها علاقة بقياس فعالية نظام النزاهة وذلك لوجود عدد كبير منها.

**ثانياً**: اختيار مؤشّرات قابلة للمتابعة الدوريّة، إذ تمّ اختيار المؤشّرات التي تتأثر بشكل أسرع وأدق بأداء مؤسسات الرقابة وتأثيرها في نظام النزاهة الوطني.

**ثالثاً**: اعتماد استطلاعات الرأي العام في استخلاص المعلومات المتعلقة بالمواطنين.

### مصادر المعلومات:

تمّ الاعتماد على وسائل مختلفة للوصول إلى المعلومات التي يتطلبها المؤشّر من مصادرها الأساسية، ومن مصادر متابعة وناشطة في مجال تعزيز النزاهة في فلسطين، للحفاظ على دقّة وصدقية كل مؤشّر، ومن أبرز هذه المصادر:
1) مصادر الدولة الرسمية، كمجلس الوزراء والوزارات وهيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة سوق رأس المال.
2) مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والمؤسسات الإعلامية.
3) استطلاعات الرأي العام التي يقوم ائتلاف «أمان» بإجرائها خصيصاً لأغراض المقياس، واستطلاعات عينة لخبراء في مجالات محددة كالإعلام والمجتمع المدني.

### تصنيفات المقياس وأوزانه

توجد للمقياس قيمة رقمية واحدة تعبر عن فعالية نظام النزاهة في الفترة قيد البحث، بيد أنّ له أيضاً اثنين وسبعين مؤشراً باثنين وسبعين رقماً، يعبّر كلٌّ منها عن وضع كل مؤشّر على حدة. كما توجد تصنيفات أخرى على المقياس قد تسهم في فهم أوسع لنظام النزاهة بقطاعاته ومحاوره المختلفة.

يُقسّم التصنيف الأول المؤشرات الاثنين والسبعين إلى قطاعيْن: مؤشرات تعبر عن تشريعات نظام النزاهة، وأخرى تعبر عن الممارسات. كما يظهر جدول رقم (1) فقد بلغ عدد مؤشّرات التشريعات أربعة وعشرين مؤشّراً، فيما بلغ عدد مؤشّرات الممارسات ثمانية وأربعين مؤشّراً، وقد بلغ معدّل وزن كلّ مؤشّر من مؤشّرات التشريعات 0.0078، فيما بلغ معدّل وزن كلّ مؤشّر من مؤشّرات الممارسات 0.0169.

جدول رقم (1): التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعيّ التشريعات والممارسات

| القطاعات | عدد المؤشّرات | متوسط وزن المؤشّر الواحد |
|---|---|---|
| تشريع | 24 | 0.0078 |
| ممارسات | 48 | 0.0169 |

تشير مؤشّرات التشريعات إلى تلك الجوانب من فعالية نظام النزاهة التي توضع فيها الأسس والقواعد القانونية والمؤسسية التي توفر بيئة ملائمة تحد من ممارسات وفرص الفساد. ومن هذه المؤشّرات: وجود تشريعات تنظّم عمل هيئة مكافحة الفساد، ووجود لجنة دائمة/مكتب لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية، ووجود مدوّنة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرّة ومعتمدة، وحرمان الموظفين العموميين المدانين بالفساد من العمل في الحكومة لاحقاً، إلى جانب وجود قواعد ملزمة وفقاً لأحكام التشريع تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح، ووجود إجراءات ملزمة تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام، وخضوع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي، ووجود لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات العامة، فضلاً عن كون الإعلام حرّاً ومحمياً.

لقد تمّ إعطاء الأولوية لمدى وجود وفعالية تطبيق التشريعات المتعلقة بالإجراءات والتدابير في عمل المؤسسات الرسمية وبشكل أقلّ في المجتمع المدنيّ والمؤسسات الرقابية.

أما المؤشّرات التي تقيس الممارسات فهي تلك المتعلقة بالتطبيق العملي للقواعد القانونية والسياساتية المعتمدة، ومن تلك المؤشرات: قيام هيئة مكافحة الفساد بمتابعة الذمم المالية للمسؤولين، والإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات العليا في الخدمة المدنية، وأن يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة، وأن تكون الأجهزة الأمنيّة خاضعة للمساءلة.

يشير الشكل رقم (1) إلى أنّ الوزن المعطى لمؤشّرات التشريعات هو (18.75%) مقارنة بالوزن المعطى لمؤشّرات الممارسات ونسبته (81.25%) ويأتي الاهتمام بالممارسات لاختبارها للقيمة الفعلية للقواعد القانونية ومقارنتها.

شكل رقم (1): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعيّ التشريعات والممارسات

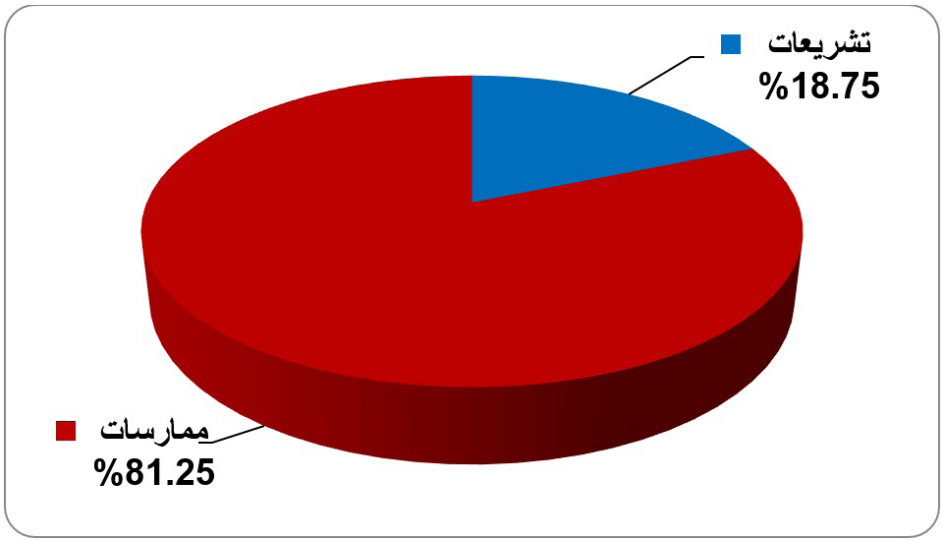

يقسّم التصنيف الثاني المقياس إلى ستة محاور هي: الإرادة السياسية، والإجراءات والتدابير، والمؤسسات الرقابية، والمجتمع المدني، والقضاء، والتعاون الدولي. وكما يظهر الجدول رقم (2) فقد بلغ عدد مؤشّرات الإرادة السياسية 4 مؤشّرات، والإجراءات والتدابير 34 مؤشّراً، والمؤسسات الرقابية 9 مؤشّرات، والمجتمع المدني 17 مؤشّراً، والقضاء 4 مؤشّرات، والتعاون الدولي 4 مؤشّرات.

جدول رقم (2): التصنيف الثاني للمقياس حسب محاور نظام النزاهة

| # | محاور نظام النزاهة | عدد المؤشّرات | معدل وزن كل مؤشّر |
|---|---|---|---|
| 1 | الإرادة السياسية | 4 | 0.0380 |
| 2 | الإجراءات والتدابير | 34 | 0.0088 |
| 3 | المؤسسات الرقابية | 9 | 0.0222 |
| 4 | المجتمع المدني | 17 | 0.0059 |
| 5 | دور القضاء | 4 | 0.05 |
| 6 | التعاون الدولي | 4 | 0.0125 |

يظهر الشكل رقم (2) أنّ ثلث وزن المقياس مأخوذ من مؤشّرات وجود تدابير وقائية (30%) تليها مؤشّرات كلٍّ من المؤسسات الرقابية والقضاء (20%)، ومن ثمّ مؤشّرات الإرادة السياسية (15%)، ومؤشّرات المجتمع المدني (10%) وأخيراً مؤشّرات التعاون الدولي (5%).

شكل رقم (2): توزيع أوزان المقياس حسب محاور نظام النزاهة

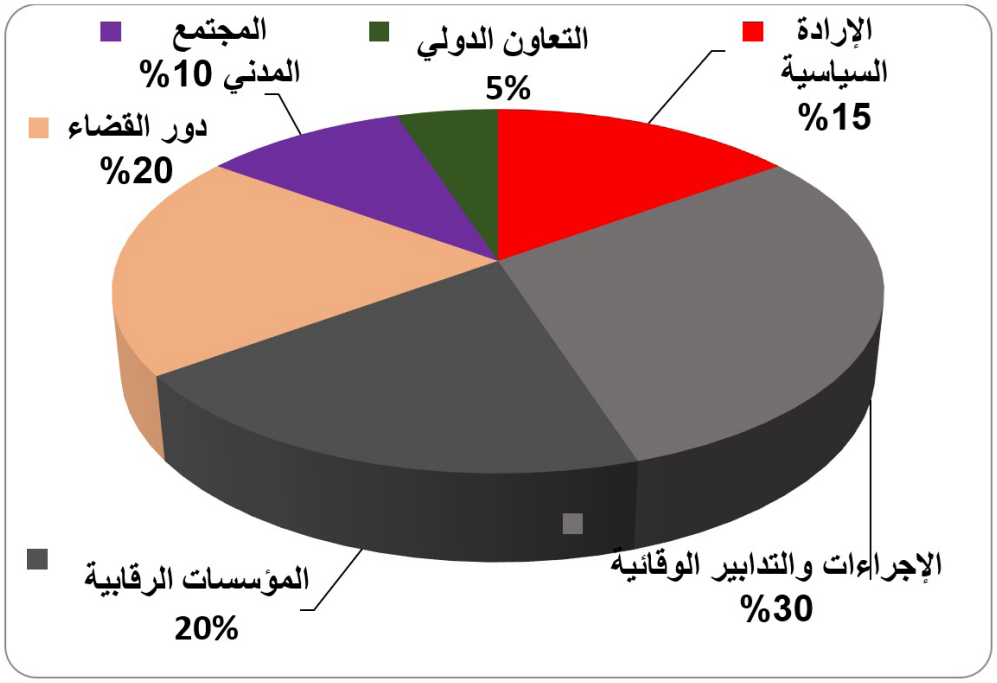


تم في القراءة الرابعة إجراء تعديل على عدد من المؤشّرات المستخدمة في القراءات الثلاث الأولى للمقياس؛ بحيث أُلغيت أربعة مؤشّرات فيما أضيفت خمسة مؤشّرات جديدة. وقد جرى تعديل طبيعة المعلومات لأربعة مؤشّرات، وتمّ تعديل طريقة احتساب عدد من المؤشّرات. كما جرت إعادة توزين المؤشّرات ضمن القيمة النسبية لمحاور نظام النزاهة الستة.

تمّ في القراءة الثامنة إجراء تعديل على طريقة احتساب مؤشّر واحد هو المؤشّر المتعلّق بالاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد، بحيث أصبحت تحسب كما يلي: (نسبة الذين يقولون إنّهم يعتقدون أنّ المواطنين يقومون بالإبلاغ عن جرائم الفساد × 1000). كما جرى تغيير طبيعة المعلومات التي يعتمد عليها المؤشّر المتعلّق باستجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته (توصياته)، إذ تمّ الاعتماد على الاستجابة في هذه القراءة للتوصيات عوضاً عن الردود على تقارير الديوان بسبب عدم توفر هذه المعلومات.

كما جرت إعادة احتساب علامات المؤشّر رقم 37 المتعلق باعتماد النظام المالّي والإداريّ للمؤسسات (العامة) غير الوزارية للسنوات الأربع الماضية بعد حصر عدد المؤسسات العامة كافة، إذ كان المؤشّر يعتمد في السنوات الماضية على قرار مجلس الوزراء الحكومي في العام 2008 المتعلق بالمؤسسات العامة ومراكز المسؤولية في قانون الموازنة العامة. وكذلك الأمر فقد جرت إعادة احتساب علامات المؤشّر رقم 4 المتعلق بالاعتقاد بإبلاغ المواطنين عن جرائم الفساد بسبب تغيير طريقة الاحتساب المذكورة أعلاه.

## تصنيف المؤشّرات

تشير مراجعة علامات المؤشّرات إلى وقوعها بين (0) و(1000) ما يعني أنّ عملية اختيار هذه المؤشّرات قد نجحت في إدخال أصناف ونوعيات واسعة الاختلاف ما يسمح بقياس الجوانب المختلفة لنظام النزاهة الفلسطيني. وبناءً على مراجعة تلك الاختلافات والمدى الذي وصلته، قمنا بتصنيف العلامات من حيث قدرتها على إعطاء صورة مفيدة عن مدى مساهمة المؤشّر في نظام النزاهة الفلسطيني، وأدّت هذه المراجعة إلى تبني التصنيف الوارد في جدول رقم (3) أدناه.

جدول رقم (3): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في مقياس نظام النزاهة الفلسطيني

| التصنيف | الدرجة الأعلى | الدرجة الأقل | |
|---|---|---|---|
| متقدم جداً | 1000 | 801 | |
| متقدم | 800 | 651 | |
| متوسط | 650 | 501 | |
| منخفض | 500 | 351 | |
| منخفض جداً | 350 | 201 | |
| حرج | 200 | 00 | |

## قراءة المقياس

ينطلق المقياس من وضع تقدير كمّيٍّ لفعالية نظام النزاهة في فلسطين للفترة التي يتعلق بها التقرير الدوري، ويمكن قراءة هذا التقدير الكميّ على ثلاثة مستويات:

**المستوى الأول:** يتمثل في قراءة التعبير الرقمي النهائي (الإجمالي)، وهي قراءة تمكّن من الاطّلاع العام والمجرد على فعالية نظام النزاهة.

**المستوى الثاني:** يتمثل في قراءة التعبير الرقمي حسب التصنيفات المختلفة، ومن الممكن على هذا المستوى الاطّلاع على نحو أكثر تفصيلاً على وضع فعالية نظام النزاهة في فترة التقرير، واكتشاف القطاعات ومحاور نظام النزاهة التي شهدت تقدماً أو تراجعاً.

**المستوى الثالث:** يتمثل في قراءة المؤشّرات، ومن الممكن هنا مراقبة 72 حالة يتمّ قياسها وصولاً إلى المقياس.

# النتائج الرئيسية للمقياس

## (1) الملامح الرئيسية لمقياس نظام النزاهة الوطني في القراءة الحادية عشرة (2024-2025)

تظهر نتائج مقياس نظام النزاهة الوطني للعامين 2024 – 2025 الملامح الرئيسية التالية:

**أ. حصل مقياس نظام النزاهة الوطني[5] على 514 علامة من أصل 1000 علامة، وهذه العلامة تدلّ على أنّ نظام النزاهة ما زال ضعيفاً نتيجةً لمجموعة من المتغيّرات التي استمرت بالتأثير سلباً خلال العامين 2024 – 2025.**

**وكان من أبرز المؤثرات السلبية في نظام النزاهة الوطني خلال هذه الفترة:**

- استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على مدار العامين الماضيين، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية في الضفة الغربية، الأمر الذي حدّ من التركيز على أولوية تعزيز نزاهة الحكم في ظل وجود أولويات أخرى كوقف الحرب وتعزيز صمود المواطنين وحمياتهم، التي مثلت أولوية لدى المجتمع الفلسطيني.
- استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي ووقف العمل بأدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية إثر حل المجلس التشريعي، واستمرار الانقسام الفلسطيني وعدم الاتفاق على آليات عمل مشتركة في ظل التحدي الوجودي الذي يواجه الشعب الفلسطيني.
- عدم إجراء الانتخابات العامة في موعدها، الأمر الذي أدّى إلى تراجع دور المواطن في اختيار ممثليه ومساءلتهم.
- استمرار اعتقاد الناس الانطباعي لواقع وجود فساد في مؤسسات الدولة الفلسطينية وسلطاتها.
- ضعف الاستجابة لمتطلبات مواءمة التشريعات الفلسطينية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- عدم اعتماد إجراءات تنظّم عمل كبار مسؤولي الدولة ومؤسساتها بعد مغادرتهم القطاع العام لتجنب تضارب المصالح.
- ضعف ثقة المواطنين بفاعلية وسائل الإعلام في كشف الفساد.
- عدم تقديم إقرارات الذمة المالية دورياً لأصحاب المناصب السياسية والقضاة، وعدم فحص هذه الإقرارات.
- استمرار ضعف أدوات المساءلة لعدد من المؤسسات العامة غير الوزارية.

**فيما كانت أبرز المؤشّرات أثرت إيجاباً في علامة نظام النزاهة الوطني ما يلي:**

- اعتماد الحكومة للخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025–2030 من قبل مجلس الوزراء.
- النصّ على منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
- المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.
- تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.
- اعتماد مُتزايد للنظام الماليّ والإداريّ الخاصيّن لبعض المؤسسات (العامة) غير الوزارية.
- التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.
- توفير الضمانات والحماية للمبلغين عن الفساد.

**ب. طبيعة المؤشّرات التي حصلت على تصنيف «حرج»: حصل ستة عشر مؤشراً (22% من مجموع المؤشّرات) في القراءة الحالية على علامات تضعها في تصنيف حرج (0 – 200)، منها أحد عشر مؤشّراً حصلت على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشّر، وتعلقت هذه المؤشّرات بأمور رئيسية هي:**

- مؤشر رقم (8): وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا).
- مؤشر رقم (11): وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.
- مؤشر رقم (12): ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.
- مؤشر رقم (16): التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.

5 يغطي الإطار الجغرافي للمعلومات التي تمّ جمعها لغايات هذا التقرير مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا يشمل مؤسسات السلطة في قطاع غزة.

- مؤشر رقم (27): اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.
- مؤشر رقم (38): تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الآجال القانونية المخصصة.
- مؤشر رقم (40): تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية.
- مؤشر رقم (41): يتمّ الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهريةً على الموازنة.
- مؤشر رقم (42): تتمّ مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.
- مؤشر رقم (44): الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة.
- مؤشر رقم (46): اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.
- مؤشر رقم (50): عدد القضايا التي تمّت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.
- مؤشر رقم (51): اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.
- مؤشر رقم (54): فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.
- مؤشر رقم (64): اعتقاد الناس بأنّ المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد.
- مؤشر رقم (72): طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.

**ت. طبيعة المؤشّرات التي حصلت على تصنيف «منخفض جداً» (201 – 350): حصلت تسعة مؤشّرات (12.5% من مجموع المؤشّرات) على علامات متدنّية جداً تتعلق بالموضوعات التالية:**

- مؤشر رقم (4): الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد.
- مؤشر رقم (17): دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغلي المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، وإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية.
- مؤشر رقم (18): تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
- مؤشر رقم (19): يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
- مؤشر رقم (22): نسبة حالات الإبلاغ ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد لدى هيئة مكافحة الفساد.
- مؤشر رقم (28): اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناء على تجربة خاصة).
- مؤشر رقم (37): اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) غير الوزارية.
- مؤشر رقم (47): المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.
- مؤشر رقم (70): الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة.

**ث. طبيعة المؤشّرات التي حصلت على تصنيف «منخفض» (351 – 500): حصلت تسعة مؤشّرات (12.5% من مجموع المؤشّرات) على علامات متدنّية، وتعلقت هذه المؤشّرات بالموضوعات التالية:**

- مؤشر رقم (2): وجود هيئة مكافحة الفساد.
- مؤشر رقم (6): تتمّ جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية.
- مؤشر رقم (7): الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.
- مؤشر رقم (35): وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.
- مؤشر رقم (43): الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.
- مؤشر رقم (61): لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.
- مؤشر رقم (62): لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة (وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد).
- مؤشر رقم (67): تضمين التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.
- مؤشر رقم (71): جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد.

**ج. طبيعة المؤشّرات التي حصلت على تصنيف «متوسط» (501 – 650): حصلت خمسة مؤشّرات (7% من مجموع المؤشّرات) على علامة متوسطة، وتعلقت هذه المؤشّرات بالموضوعات التالية:**

- مؤشر رقم (9): وجود مدوّنة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة.
- مؤشر رقم (13): وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين.
- مؤشر رقم (15): التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.
- مؤشر رقم (65): تطبيق مدوّنة حوكمة الشركات في فلسطين.
- مؤشر رقم (68): الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة.

**ح. طبيعة المؤشّرات التي حصلت على تصنيف «متقدّم» (651 - 800): حصلت ثمانية مؤشّرات (11% من مجموع المؤشّرات) على علامات مرتفعة، تعلقت بالموضوعات التالية:**

- مؤشر رقم (10): وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح.
- مؤشر رقم (29): كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون.
- مؤشر رقم (36): وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.
- مؤشر رقم (39): تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي.
- مؤشر رقم (45): استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.
- مؤشر رقم (49): قضاء مستقل وفاعل.
- مؤشر رقم (55): وجود المنظمات المحلية والدولية لمكافحة الفساد.
- مؤشر رقم (59): تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.

**خ. طبيعة المؤشّرات التي حصلت على تصنيف «متقدم جداً» (801 – 1000): حصل خمسة وعشرون مؤشّراً (35% من مجموع المؤشّرات) على علامات مرتفعة جداً، وتتعلق هذه المؤشّرات بالموضوعات التالية:**

- مؤشر رقم (1): وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد.
- مؤشر رقم (3): مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً.
- مؤشر رقم (5): النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- مؤشر رقم (14): أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.
- مؤشر رقم (20): فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.
- مؤشر رقم (21): وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادّعاء المضادّ.
- مؤشر رقم (23): يتمّ طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.
- مؤشر رقم (24): يتمكن المواطنون من الاطّلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.
- مؤشر رقم (25): الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
- مؤشر رقم (26): منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
- مؤشر رقم (30): وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.
- مؤشر رقم (31): وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.
- مؤشر رقم (32): توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد.
- مؤشر رقم (33): وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد.

- مؤشر رقم (34): رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.
- مؤشر رقم (48): وجود هيئة التفتيش القضائي.
- مؤشر رقم (52): توجد لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.
- مؤشر رقم (53): وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.
- مؤشر رقم (56): قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.
- مؤشر رقم (57): المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.
- مؤشر رقم (58): إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.
- مؤشر رقم (60): الإعلام حر ومحمي.
- مؤشر رقم (63): لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.
- مؤشر رقم (66): إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.
- مؤشر رقم (69): التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.

## (2) النتائج التفصيلية حسب المؤشّرات

تشير النتائج التفصيلية للمؤشّرات الاثنين والسبعين في المقياس إلى تفاوت كبير في العلامات التي حصلت عليها كل المؤشّرات. إذ حصل واحد وعشرون مؤشّراً على علامة 1000 (وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشّر)؛ أغلبها في جانب توفر تشريعات ووجود مؤسسات، ولكن ذلك لا يعني الالتزام الحقيقي أثناء الممارسة، فيما حصل أحد عشر مؤشراً على علامة صفر (وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشّر)؛ عدد كبير منها ترتب على غياب الانتخابات الدورية ووجود المجلس التشريعي. كما أنّ 34 مؤشّراً من المؤشّرات الاثنين والسبعين حازت علامة ضمن تصنيفات (حرج أو منخفض جداً أو منخفض، أي أقلّ من 500 علامة).

يحتوي الجدول التالي على قائمة بمؤشّرات المقياس، وتصنيفاتها، والعلامات التي حصلت عليها، ووزنها في المقياس، ويمكن الحصول على كافة التفاصيل المتعلّقة بعلامة كل مؤشّر ومصدر العلامة بالرجوع إلى الملحق رقم (2) في هذا التقرير.

جدول رقم (4): مؤشّرات المقياس وتصنيفاتها ووزنها والعلامات التي حصلت عليها في القراءة الحادية عشرة

| رقم المؤشّر | المؤشّرات الخاصة | القطاع | محاور نظام النزاهة | وزن المؤشّر | العلامة | العلامة الموزونة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | وجود خطّة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد. | ممارسات | إرادة سياسية | 0.0375 | 1000 | 37.50 |
| 2 | وجود هيئة مكافحة الفساد. | تشريع | إرادة سياسية | 0.0375 | 500 | 18.75 |
| 3 | مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً. | ممارسات | إرادة سياسية | 0.0375 | 1000 | 37.50 |
| 4 | الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد. | ممارسات | إرادة سياسية | 0.0375 | 280 | 10.50 |
| 5 | النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 1000 | 3.95 |
| 6 | تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية. | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 500 | 7.50 |
| 7 | الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية. | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 364 | 5.46 |
| 8 | وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا). | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 0 | 0.00 |
| 9 | وجود مدوّنة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرّة ومعتمدة. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 600 | 2.37 |

| رقم المؤشّر | المؤشّرات الخاصة | القطاع | محاور نظام النزاهة | وزن المؤشّر | العلامة | العلامة الموزونة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 10 | وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 775 | 3.06 |
| 11 | وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 0 | 0.00 |
| 12 | ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 0 | 0.00 |
| 13 | وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 600 | 2.37 |
| 14 | أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 1000 | 3.95 |
| 15 | التزام المكلَّفين بتقديم إقرارات الذمة المالية. | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 564 | 8.46 |
| 16 | التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية. | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 0 | 0.00 |
| 17 | دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغلي المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، وإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 310 | 1.22 |
| 18 | تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة "وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة" بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 300 | 1.19 |
| 19 | يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة. | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 220 | 3.30 |
| 20 | فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة. | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 809 | 12.14 |
| 21 | وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادّعاء المضادّ. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 1000 | 3.95 |
| 22 | الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد. | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 248 | 3.72 |
| 23 | يتمّ طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 1000 | 3.95 |
| 24 | يتمكن المواطنون من الاطّلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة. | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 1000 | 15.00 |
| 25 | الشركات المُدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 1000 | 3.95 |
| 26 | منع الشركات المُدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية. | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 1000 | 15.00 |
| 27 | اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية. | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 100 | 1.50 |
| 28 | اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة). | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 340 | 5.10 |
| 29 | كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 750 | 2.96 |

| رقم المؤشّر | المؤشّرات الخاصة | القطاع | محاور نظام النزاهة | وزن المؤشّر | العلامة | العلامة الموزونة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 30 | وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 1000 | 3.95 |
| 31 | وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 1000 | 3.95 |
| 32 | توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 1000 | 3.95 |
| 33 | وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 1000 | 3.95 |
| 34 | رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق. | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 1000 | 15.00 |
| 35 | وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار. | تشريع | إجراءات وتدابير | 0.00395 | 500 | 1.98 |
| 36 | وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص. | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 750 | 11.25 |
| 37 | اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) غير الوزارية. | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 339 | 5.09 |
| 38 | تتمّ الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتمّ حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك. | ممارسات | إجراءات وتدابير | 0.015 | 0 | 0.00 |
| 39 | تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي. | تشريع | مؤسسات رقابية فاعلة | 0.05 | 750 | 37.50 |
| 40 | تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كافٍ من بداية السنة المالية. | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | 0.01875 | 0 | 0.00 |
| 41 | يتمّ الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة. | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | 0.01875 | 0 | 0.00 |
| 42 | تتمّ مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة. | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | 0.01875 | 0 | 0.00 |
| 43 | الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية. | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | 0.01875 | 400 | 7.50 |
| 44 | الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة. | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | 0.01875 | 0 | 0.00 |
| 45 | استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته. | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | 0.01875 | 688 | 12.90 |
| 46 | اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف. | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | 0.01875 | 40 | 0.75 |
| 47 | المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها. | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | 0.01875 | 304 | 5.70 |
| 48 | وجود هيئة التفتيش القضائي. | ممارسات | دور القضاء المستقل | 0.05 | 855 | 42.75 |
| 49 | قضاء مستقل وفاعل. | ممارسات | دور القضاء | 0.05 | 671 | 33.55 |
| 50 | عدد القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة. | ممارسات | دور القضاء | 0.05 | 192 | 9.60 |
| 51 | اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي. | ممارسات | دور القضاء | 0.05 | 120 | 6.00 |

| رقم المؤشّر | المؤشّرات الخاصة | القطاع | محاور نظام النزاهة | وزن المؤشّر | العلامة | العلامة الموزونة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 52 | توجد لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة. | تشريع | المجتمع المدني | 0.0083 | 1000 | 8.30 |
| 53 | وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة. | تشريع | المجتمع المدني | 0.0083 | 1000 | 8.30 |
| 54 | فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية. | ممارسات | المجتمع المدني | 0.00536 | 0 | 0.00 |
| 55 | وجود المنظمات المحلية والدولية لمكافحة الفساد. | ممارسات | المجتمع المدني | 0.00536 | 700 | 3.75 |
| 56 | قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل. | ممارسات | المجتمع المدني | 0.00536 | 1000 | 5.36 |
| 57 | المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها. | ممارسات | المجتمع المدني | 0.00536 | 857 | 4.59 |
| 58 | إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها. | ممارسات | المجتمع المدني | 0.00536 | 1000 | 5.36 |
| 59 | تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة. | ممارسات | المجتمع المدني | 0.00536 | 738 | 3.96 |
| 60 | الإعلام حرّ ومحمي. | تشريع | المجتمع المدني | 0.0083 | 1000 | 8.30 |
| 61 | لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية. | ممارسات | المجتمع المدني | 0.00536 | 375 | 2.01 |
| 62 | لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة. وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد. | ممارسات | المجتمع المدني | 0.00536 | 453 | 2.43 |
| 63 | لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد. | ممارسات | المجتمع المدني | 0.00536 | 1000 | 5.36 |
| 64 | اعتقاد الناس بأنّ المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد. | ممارسات | المجتمع المدني | 0.00536 | 200 | 1.07 |
| 65 | تطبيق مدوّنة حوكمة الشركات في فلسطين. | ممارسات | المجتمع المدني | 0.00536 | 578 | 3.10 |
| 66 | إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية. | ممارسات | المجتمع المدني | 0.00536 | 960 | 5.15 |
| 67 | تضمين التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة. | ممارسات | المجتمع المدني | 0.00536 | 500 | 2.68 |
| 68 | الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة. | ممارسات | المجتمع المدني | 0.00536 | 530 | 2.84 |
| 69 | التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد. | ممارسات | التعاون الدولي | 0.0125 | 1000 | 12.50 |
| 70 | الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة. | ممارسات | التعاون الدولي | 0.0125 | 236 | 2.95 |
| 71 | جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد. | ممارسات | التعاون الدولي | 0.0125 | 500 | 6.25 |
| 72 | طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني. | ممارسات | التعاون الدولي | 0.0125 | 0 | 0.00 |
| | **العلامة** | | | 1.000 | | 514 |

## (3) النتائج حسب التصنيفات

يقسم التقرير المقياس إلى تصنيفيْن: حسب قطاعيْ التشريعات والممارسات، وحسب محاور نظام النزاهة.

**نتائج التصنيف الأول (نتائج قطاعيْ التشريعات والممارسات):**

تظهر النتائج حسب التصنيف الأول، أي حسب قطاعيْ التشريعات والممارسات، حصول قطاع التشريعات على نتيجة متوسطة (703) قياساً بعلامة قطاع الممارسات (470). ويظهر الجدول رقم (5) عدد وأرقام المؤشّرات التي تدخل في كلّ قطاع ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها.

جدول (5): متوسط علامات المقياس حسب تصنيف قطاعيْ التشريعات والممارسات

| الرقم | القطاعات | عدد المؤشّرات | أرقام المؤشّرات | الوزن النسبي للقطاع | متوسط علامة كلّ قطاع بعد الوزن |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مؤشّرات التشريعات | 24 | 2، 5، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 17، 18، 21، 23، 25، 29، 30، 31، 32، 33، 35، 39، 52، 53، 60. | %18.75 | 703 |
| 2 | مؤشّرات الممارسات | 48 | 1، 3، 4، 6، 7، 15، 16، 19، 20، 22، 24، 26، 27، 28، 34، 36، 37، 38، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72. | %81.25 | 470 |

يظهر الشكل رقم (3) أنّ معدّل العلامات الدالّة على التشريعات يفوق المعدّل العام للمقياس بنحو 189 نقطة، لكن تبقى علامة قطاع التشريعات متوسطة بسبب غياب بعض التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، مثل وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا)، ووجود إجراءات تنظّم عمل الوزراء وكبار موظّفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام، وضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص، ودورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغلي المناصب والوظائف العامة وعند استلامها وانتهائها، وتشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة، ووجود قانون خاص بمنع الاحتكار.

شكل رقم (3): متوسط علامات قطاعيْ التشريعات والممارسات مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس

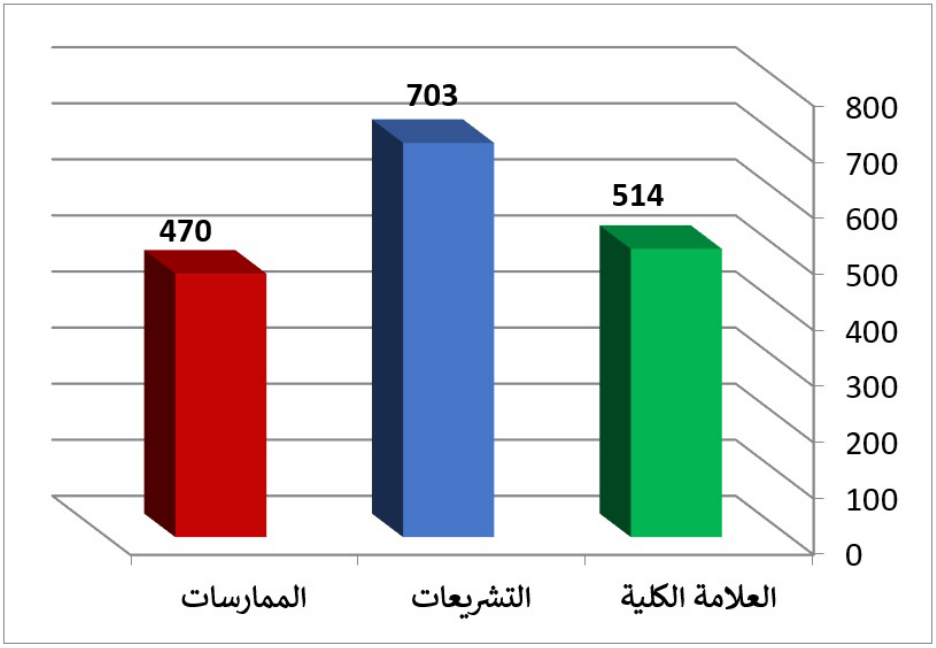

يظهر معدّل علامات قطاع الممارسات أنّها منخفضة عن المعدل العام للمقياس بمقدار 44 نقطة. كما أنّ انخفاض معدّل علامات المؤشّرات الدالّة على الممارسات يؤثر بشكل سلبي في العلامة الكلية للمقياس، إذ إنّ وزن مؤشّرات قطاع الممارسات يشكّل أكثر من 80% من وزن المقياس.

**نتائج التصنيف الثاني (محاور نظام النزاهة):**

تظهر النتائج حسب التصنيف الثاني للمؤشرات، أي حسب محاور نظام النزاهة، أنّ معدل علامات كلٍّ من الإرادة السياسية والإجراءات والتدابير والمجتمع المدني، تفوق المعدّل العام للمقياس. بينما تنخفض عنه كلٌّ من دور القضاء بـ 54 نقطة، والمؤسسات الرقابية بنحو 192 نقطة، والتعاون الدولي بـ 80 نقطة. يظهر الجدول رقم (6) عدد وأرقام المؤشّرات التي تدخل في كلّ مجال.

جدول (6): متوسط علامات المقياس حسب تصنيف محاور نظام النزاهة

| الرقم | محاور نظام النزاهة | عدد المؤشّرات | أرقام المؤشّرات | الوزن النسبي لكل مجال | متوسط علامة كل مجال |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الإرادة السياسية | 4 | 4 - 1 | %15 | 695 |
| 2 | الإجراءات والتدابير | 34 | 38 - 5 | %30 | 531 |
| 3 | المؤسسات الرقابية | 9 | 47 - 39 | %20 | 322 |
| 4 | دور القضاء | 4 | 51 - 48 | %20 | 460 |
| 5 | المجتمع المدني | 17 | 68 - 52 | %10 | 726 |
| 6 | التعاون الدولي | 4 | 72 - 69 | %5 | 434 |
| 7 | إجمالي المجموع | 72 | | %100 | 514 |

يظهر الشكل رقم (4) أنّ ترتيب محاور نظام النزاهة الوطني حسب العلامات التي حازتها في القراءة الحادية عشرة كان كما يلي: المجتمع المدني (726)، الإرادة السياسية (695)، الإجراءات والتدابير (531)، دور القضاء (460)، التعاون الدولي (434)، المؤسسات الرقابية (322).

شكل رقم (4): متوسط علامات محاور نظام النزاهة مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس

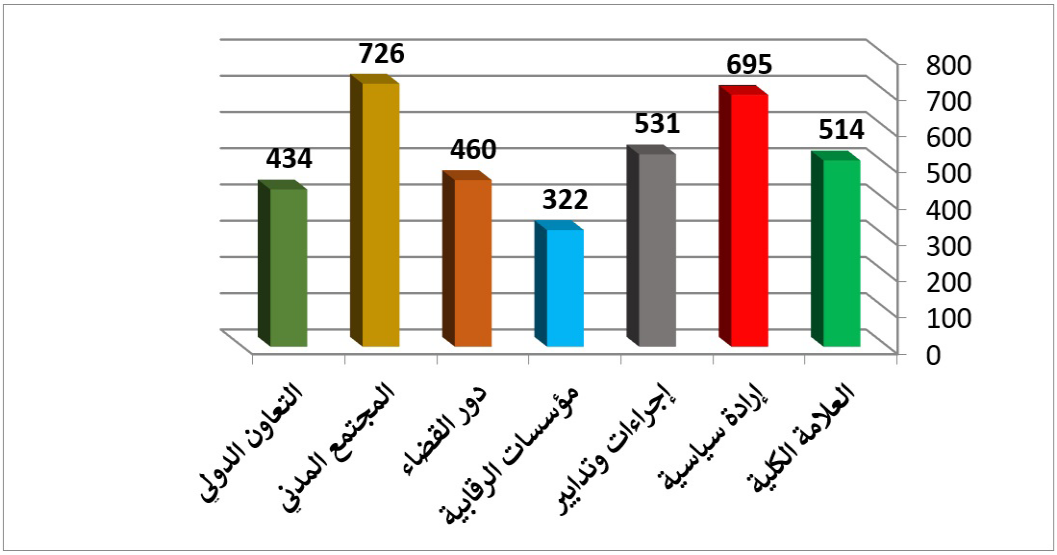

يرجع انخفاض علامة المؤسسات الرقابية إلى حصول 5 مؤشّرات على تصنيف حرج أي دون 200 نقطة، أربعة منها حصلت على علامة صفر نظراً إلى حلّ المجلس التشريعي، وهي تتعلق بتقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية، والحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة، ومساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة، وخضوع الأجهزة الأمنية للمساءلة، إضافة إلى المؤشّر الخاص باعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف الذي حصل على 4 علامات.

يعود انخفاض علامة التعاون الدولي إلى حصول مؤشر من أصل 4 مؤشّرات على علامة صفر وهو طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني، إلى جانب حصول مؤشر آخر على علامة متدنية جداً (236) وهو ملاءمة التشريعات الوطنية والإجراءات الوطنية مع اتفاقية الأمم المتحدة.

أما بالنسبة لدور القضاء، فحصل مؤشّران من أصل 4 مؤشّرات على علامات دون 200 نقطة، هما مؤشّر نسبة القضايا التي تمّت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنةً بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة (192 نقطة)، إضافة إلى المؤشّر الخاص باعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي الذي حصل على 120 نقطة.

وبالنسبة للإجراءات والتدابير، فقد حصلت ستة مؤشّرات على تصنيف حرج منها 5 مؤشرات حصلت على علامة صفر، وهي: وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا)، ووجود إجراءات تنظّم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام، وضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص، والتدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية، وتتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك. أما المؤشر السادس المتمثل باعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، فقد حصل على علامة (100). إلى جانب حصول مؤشرين على تصنيف منخفض جداً، هما: يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة، ونسبة حالات الإبلاغ ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد لدى هيئة مكافحة الفساد.

# نتائج القراءات الإحدى عشرة

يعرض هذا الفصل نتائج القراءات الإحدى عشرة لمقياس نظام النزاهة، بهدف المقارنة بين نتائج المقياس على المستويات الثلاثة لقراءة المقياس، بحيث يقارن بين النتائج الكلية، ويعرض نتائج المقارنة للمؤشّرات المنفردة، ومن ثم يستعرض نتائج تصنيفات المقياس المختلفة.

## (1) العلامات الكلية للمقياس في القراءات الإحدى عشرة

ارتفعت العلامة الكلية في القراءة الحادية عشرة بمقدار 23 نقطة (514 في العام 2024 مقارنة بـ 491 في العام 2022)، وبالرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ على علامة المقياس مقارنة بالقراءة السابقة إلّا أنّ مقياس النزاهة الوطني ما زال منخفضاً بالمقارنة مع القراءات الثماني الأولى، وغير مانع للفساد أو لمخاطر الفساد المحدقة بالنظام السياسي.

جدول رقم (7): علامات المقياس في القراءات الإحدى عشرة

| القراءة | الفترة | العلامة من 1000 |
|---|---|---|
| علامة المقياس في القراءة الأولى | عام 2011 | 531 |
| علامة المقياس في القراءة الثانية | عام 2012 | 503 |
| علامة المقياس في القراءة الثالثة | عام 2013 | 554 |
| علامة المقياس في القراءة الرابعة | عام 2014 | 567 |
| علامة المقياس في القراءة الخامسة | عام 2015 | 566 |
| علامة المقياس في القراءة السادسة | عام 2016 | 566 |
| علامة المقياس في القراءة السابعة | عام 2017 | 563 |
| علامة المقياس في القراءة الثامنة | عام 2018 | 556 |
| علامة المقياس في القراءة التاسعة | عام 2020 | 486 |
| علامة المقياس في القراءة العاشرة | عام 2022 | 491 |
| علامة المقياس في القراءة الحادية عشرة | عام 2024 | 514 |

شكل رقم (5): مقارنة علامات المقياس في القراءات الإحدى عشرة

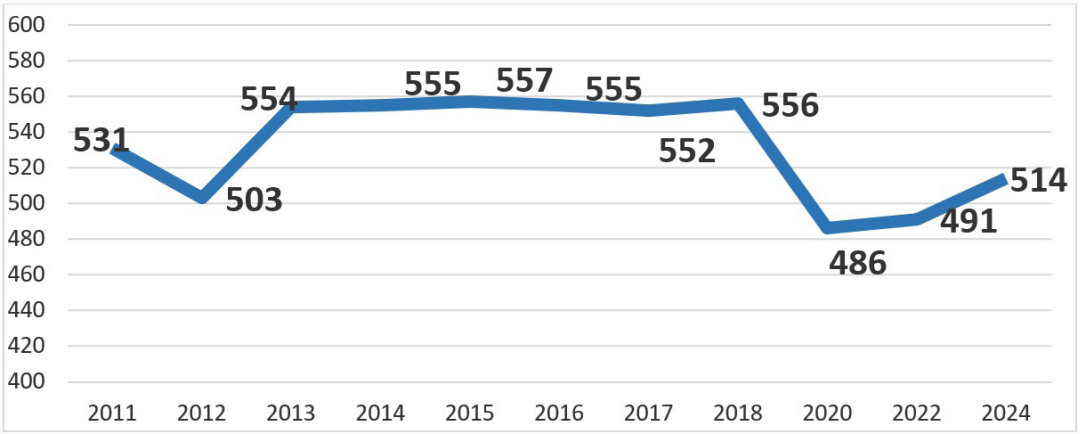

## (2) مقارنة التصنيفات في القراءات الإحدى عشرة

يعرض هذا القسم مقارنة بين نتائج التصنيفات للقراءات الإحدى عشرة.

### نتائج التصنيف الأول (نتائج قطاعي التشريعات والممارسات)

ينقسم هذا التصنيف إلى قطاعيْن: مؤشّرات تعتمد على النصوص القانونية في التشريعات الفلسطينية، ومؤشّرات دالّة على الممارسات، ويبدو الفرق واضحاً ما بين علامات قطاع التشريعات وقطاع الممارسات، لكنّ علامات قطاع التشريعات ما زالت منخفضة ما يدلّ على أنّ التشريعات الفلسطينية الخاصة بنظام النزاهة بحاجة للاستكمال لتحصين نظام النزاهة الوطني والحد من خطر الفساد. من جهة أخرى، انخفضت علامات قطاع الممارسات عن حدود الـ 500 نقطة التي حافظت عليها في القراءات الثماني الأولى ما يدلّ على أنّ نظام النزاهة الوطني ما زال غير مانع للفساد.

جدول رقم (8): علامات قطاعيْ التشريعات والممارسات في القراءات الإحدى عشرة

| القراءة | قطاع التشريعات | قطاع الممارسات |
|---|---|---|
| الأولى 2011 | 643 | 505 |
| الثانية 2012 | 647 | 483 |
| الثالثة 2013 | 649 | 532 |
| الرابعة 2014 | 633 | 552 |
| الخامسة 2015 | 633 | 551 |
| السادسة 2016 | 648 | 547 |
| السابعة 2017 | 648 | 544 |
| الثامنة 2018 | 648 | 534 |
| التاسعة 2020 | 693 | 438 |
| العاشرة 2022 | 693 | 444 |
| الحادية عشرة 2024 | 703 | 470 |

ارتفعت علامات قطاع التشريعات إلى (703) مقارنة بالقراءات العشر الأولى، نتيجة لارتفاع علامة المؤشر «وجود قانون خاص بالامتياز وقانون المنافسة ومنع الاحتكار» من علامة صفر إلى علامة 500 بعد إصدار القرار بقانون بشأن المنافسة ومنع الاحتكار.

شكل رقم (6): مقارنة علامات قطاعيْ التشريعات والممارسات في القراءات الإحدى عشرة

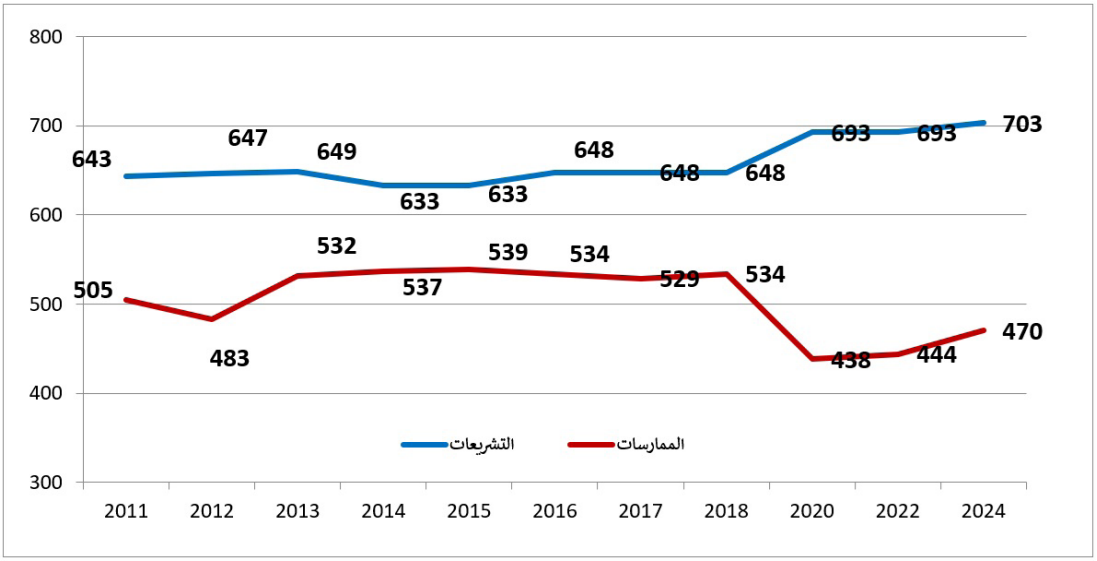

ارتفعت علامات قطاع الممارسات بمقدار 26 درجة في القراءة الحادية عشرة مقارنة بالعلامات التي حصل عليها في القراءة العاشرة، كما يشير الشكل أعلاه. ويعود الارتفاع في علامات قطاع الممارسات في القراءة الحادية عشرة إلى ارتفاع علامات 17 مؤشراً هي:

1. وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد.
2. الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.
3. يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
4. نسبة حالات الإبلاغ ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد لدى هيئة مكافحة الفساد.
5. اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناء على تجربة خاصة).
6. اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) غير الوزارية.
7. المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.
8. وجود هيئة التفتيش القضائي.
9. عدد القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.
10. المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.
11. إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.
12. تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.
13. لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.
14. تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين.
15. إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.
16. الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة.
17. جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد.

**نتائج التصنيف الثاني (محاور نظام النزاهة):**

تظهر نتائج علامات التصنيف الثاني (محاور النزاهة) ارتفاع علامات خمسة محاور من المحاور الستة لمقياس النزاهة الفلسطيني في القراءة الحادية عشرة بشكل متفاوت، مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة؛ إذ ارتفعت علامات المقياس الفرعي لكل من محور الإرادة السياسية بمقدار 112 درجة، ومحور التعاون الدولي بـ 143 درجة، ومحور المؤسسات الرقابية بمقدار 14 درجة، ومحور دور القضاء بمقدار 218 درجة، ومحور المجتمع المدني بمقدار 31 درجة، مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة.

جدول رقم (9): علامات محاور نظام النزاهة في القراءات الإحدى عشرة

| القراءة | الإرادة السياسية | الإجراءات والتدابير | المؤسسات الرقابية | دور القضاء | المجتمع المدني | التعاون الدولي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قراءة 2011 | 444 | 567 | 457 | 536 | 701 | 500 |
| قراءة 2012 | 463 | 574 | 442 | 406 | 648 | 750 |
| قراءة 2013 | 500 | 551 | 422 | 597 | 748 | 625 |
| قراءة 2014 | 580 | 513 | 391 | 612 | 754 | 1000 |
| قراءة 2015 | 570 | 459 | 456 | 615 | 788 | 1000 |
| قراءة 2016 | 583 | 489 | 442 | 581 | 778 | 1000 |
| قراءة 2017 | 590 | 529 | 454 | 589 | 701 | 750 |
| قراءة 2018 | 581 | 516 | 382 | 686 | 688 | 625 |
| قراءة 2020 | 570 | 533 | 308 | 446 | 762 | 268 |
| قراءة 2022 | 583 | 563 | 308 | 242 | 695 | 291 |
| قراءة 2024 | 695 | 531 | 322 | 460 | 726 | 434 |

انخفضت علامة محور الإجراءات والتدابير بمقدار 32 درجة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة العاشرة، ويعود ذلك إلى انخفاض علامات أربعة مؤشرات تتعلق بإجراء الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك، واعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، والتزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية، وفعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.

يظهر الجدول رقم (9) أعلاه ارتفاع علامة المقياس الفرعي لمحور دور القضاء بـ 218 درجة (460 مقابل 242) ويعود هذا الارتفاع إلى تقدم علامات المؤشرات المتعلقة بوجود هيئة التفتيش القضائي، وعدد القضايا التي تمّت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة.

ويلاحظ من الجدول أعلاه، ارتفاع علامات محور الإرادة السياسية عن القراءة السابقة (695 مقابل 583) بسبب ارتفاع علامة مؤشر وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد.

كما ارتفعت علامات محور التعاون الدولي عن القراءة السابقة (434 مقابل 291) بسبب ارتفاع علامات المؤشرات المتعلقة بالملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة، وجدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد.

وارتفت علامات محور المجتمع المدني في القراءة الحالية مقارنة بالعلامات التي حصل عليها في القراءة العاشرة (726 مقابل 695)؛ وذلك بسبب ارتفاع علامات المؤشرات التالية: المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها، وإغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها، وتقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة، ولا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية، وتطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، وإفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.

يظهر الجدول أعلاه أنّ علامة المقياس الفرعي لمحور «مؤسسات رقابية فاعلة» ارتفعت بـ 14 درجة مقارنة بالقراءة السابقة (322 مقابل 308)؛ لارتفاع علامة المؤشر المتعلق بتقديم المؤسسات العامة غير الوزارية تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.

## (3) المؤشّرات المنفردة

### 1. تصنيف الإرادة السياسية

طرأ تحسن ملحوظ على محور الإرادة السياسية في القراءة الحالية إثر اعتماد الحكومة وإطلاقها للخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025-2030 في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 2024/10/29، باعتباره سياسة عامة مسؤولة عنها الحكومة وتشارك فيها جميع الأطراف المجتمعية الرسمية والأهلية والقطاع الخاص. لكنّ الإرادة السياسية المتبلورة مع هذه الحكومة تحتاج الانتقال إلى معالجة ما ترسب من أسباب تتيح الفرص للفساد في الإدارة العامة عبر تسييس إدارة المؤسسات العامة وتعيين المسؤولين وفقاً لحسابات حزبية وشخصية ضيقة. وذلك لاستعادة ثقة المواطنين بالحكومة والرضا عن جهودها.

**رقم المؤشّر:** 1
**اسم المؤشّر:** وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 0 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 1000 |

• حصل هذا المؤشّر على 1000 نقطة (أي العلامة الكاملة للمؤشر)، مرتفعاً عن العلامة التي حصل عليها في القراءات العشر السابقة. وذلك لاعتماد مجلس الوزراء الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025-2030 في جلسته المنعقدة بتاريخ 2024/10/29 باعتبارها خطة وطنية عبر قطاعية تتبناها الحكومة وتمثّل هادياً لها في سياساتها وإجراءاتها المختلفة وتلزم بها المؤسسات الحكومية كافة.

**رقم المؤشّر:** 2
**اسم المؤشّر:** وجود هيئة مكافحة الفساد

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 |

- يوجد نصّ واضح في قانون مكافحة الفساد على استقلالية الهيئة والحصانة لأعمالها.
- تمّ حسم 500 نقطة لهذا المؤشّر لعدم النصّ على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس الهيئة.

**رقم المؤشّر:** 3
**اسم المؤشّر:** مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 850 | 850 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- استقرت علامة هذا المؤشّر في القراءات الإحدى عشرة الأخيرة بسبب التزام هيئة مكافحة الفساد بإعداد التقرير السنوي وتقديمه إلى الجهات المنصوص عليها في القانون، ونشره للجمهور (على موقع الهيئة).

**رقم المؤشّر:** 4
**اسم المؤشّر:** الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | | 0 | 0 | 320 | 280 | 330 | 360 | 325 | 280 | 331 | 280 |

- انخفضت علامة هذا المؤشّر بمقدار 51 نقطة في القراءة الحادية عشرة مقارنة بالقراءة العاشرة، إذ أظهرت نتائج الاستطلاع السنوي لائتلاف أمان أنّ 28% من المبحوثين في الضفة الغربية يعتقدون أنّ المواطنين يقومون بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود الفساد.

### 2. تصنيف الإجراءات والتدابير

استمر عدم تجانس النتائج الخاصة بمجال الإجراءات والتدابير المطلوب اتخاذها من قبل السلطة ومؤسساتها، إذ حصل تحسّنٌ في بعضها وتراجعٌ في أخرى، بينما بقي البعض الآخر منها كما كان في القراءة السابقة. يعكس هذا الأمر غياب سياسة عامة شاملة للعمل على تنسيق الجهود في مجالات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وبقاء هذه الإجراءات والتدابير عرضة للانتكاسة بسبب اعتمادها على مبادرات ترتبط بأشخاص في السلطة، أو الاستجابة لمطالبات محلية آنية لحل أزمة، أو القبول بضغط خارجي دون الاعتماد على أدلة لإرساء نظام النزاهة الوطني عبر خطة تفصيلية لمعالجة شاملة وملزمة لجميع العاملين في المؤسسات العامة والقطاعات العامة.

**رقم المؤشّر:** 5
**اسم المؤشّر:** المصادقة على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية من قبل المجلس التشريعي

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- يحصل هذا المؤشّر على كامل العلامة للنصّ على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.

**رقم المؤشّر:** 6
**اسم المؤشّر:** تتمّ جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 945 | 1000 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 |

- انخفضت علامة هذا المؤشّر في القراءات الثماني الأخيرة بسبب تغيير في طريقة احتساب المؤشّر، إذ تمّت إضافة قسم لإشراف ديوان الموظفين على الترقية والتعيين في الوظائف العليا.
- تمّ حسم 500 نقطة بسبب عدم إشراف ديوان الموظفين على الترقية والتعيين في الوظائف العليا.

**رقم المؤشّر:** 7
**اسم المؤشّر:** الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 500 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 364 |

- ارتفعت علامة هذا المؤشر من صفر في القراءات السبع السابقة إلى علامة 364 (أي تصنيف منخفض)، إذ تمّ الإعلان عن 12شاغراً وظيفياً خلال عام 2024 لمنصب وكيل وزارة في 12 وزارة في الوقت الذي تمّ فيه تعيين 33 شاغراً وظيفياً في الفئات العليا والخاصة.
- يذكر أنّ هذا المؤشر قد تمّ تعديله في القراءة الرابعة.

**رقم المؤشّر:** 8
**اسم المؤشّر:** وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا)

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

- حافظ هذا المؤشّر على علامة صفر في القراءات الإحدى عشرة بسبب عدم وجود جهة رسمية محددة تناط بها مهمة الرقابة على نزاهة التعيينات في الفئات العليا، وكذلك لعدم وجود جهة دائمة لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية.

**رقم المؤشّر:** 9

**اسم المؤشّر:** وجود مدوّنة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرّة ومعتمدة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 450 | 450 | 550 | 600 | 600 | 600 | 600 | 600 | 600 | 600 | 600 |

- حافظ هذا المؤشّر على نفس العلامة في القراءات الثماني الأخيرة (600).
- تمّ حسم 400 نقطة من علامة المؤشر بسبب عدم وجود مدوّنة سلوك لأعضاء مجلس الوزراء، وأخرى لأعضاء المجلس التشريعي.

شكل رقم (7): بيان علامات المؤشّر التاسع في القراءات الإحدى عشرة

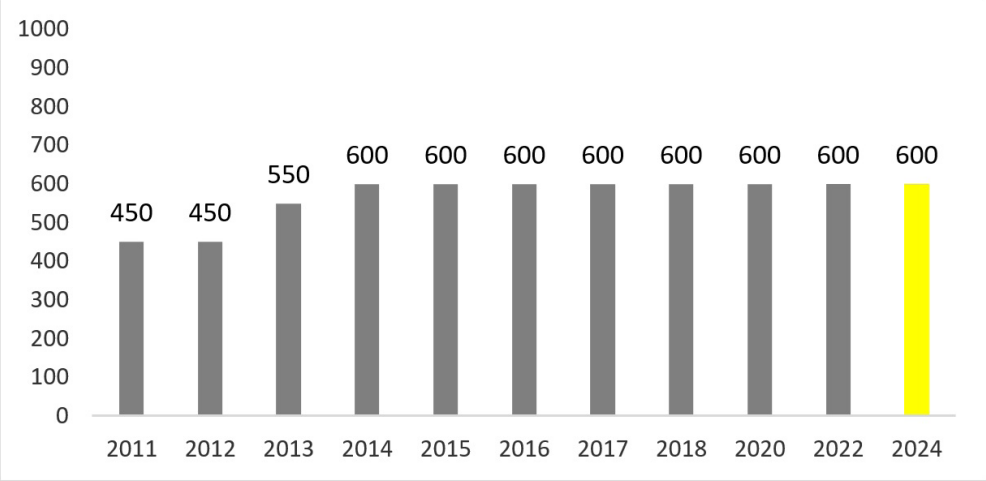


**رقم المؤشّر:** 10

**اسم المؤشّر:** وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات على مخالفتها

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 575 | 575 | 575 | 575 | 575 | 575 | 575 | 575 | 775 | 775 | 775 |

- حافظ المؤشر على نفس علامة القراءتين السابقتين بسبب إصدار مجلس الوزراء القرار رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح.

**رقم المؤشّر:** 11

**اسم المؤشّر:** وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

- بقيت علامة هذا المؤشّر في القراءة الحادية عشرة (0) كما كانت في القراءات السابقة، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشّر، ما يدل على عدم حدوث أيّ تطورات على التشريعات الخاصة بانتقال كبار موظفي الدولة إلى القطاع الخاص لناحية وضع فترة (عام على الأقل) تفصل انتقالهم، لمنع إمكانية استغلال المعلومات التي حصلوا عليها بحكم عملهم ونفوذهم لصالح الشركة أو المؤسسة التي انتقلوا إليها.

**رقم المؤشّر:** 12
**اسم المؤشّر:** ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

- حافظ هذا المؤشّر على علامة صفر في القراءات الإحدى عشرة لعدم وجود نصّ تشريعي يضع فترة زمنية معقولة (عام على الأقل) لانتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.

**رقم المؤشّر:** 13
**اسم المؤشّر:** وجود إجراءات تضبط التعامل بالهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 0 | 200 | 200 | 200 | 200 | 200 | 200 | 200 | 600 | 600 | 600 |

- حافظ المؤشر على الارتفاع الذي حققه في القراءتين السابقتين بسبب وجود نص في نظام الهدايا يتعلق بالوزراء والموظفين العامين، وتحديد سقف للهدايا وتسجيلها. فيما لم يتم تحديد الهدايا المقدمة لرئيس الدولة ولأعضاء المجلس التشريعي والسقف المالي لقبول الهدايا الشخصية للرئيس والنواب وآلية تسجيلها.

**رقم المؤشّر:** 14
**اسم المؤشّر:** أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في جميع القراءات وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشّر.

**رقم المؤشّر:** 15
**اسم المؤشّر:** يقدم أعضاء المجلس التشريعي والوزراء ورؤساء الهيئات المحلية وكبار الموظفين والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الأجهزة الأمنية إقرار الذمة المالية.

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 514 | 994 | 1000 | 832 | 758 | 889 | 823 | 824 | 493 | 687 | 564 |

- انخفضت علامة المؤشر بمقدار 123 نقطة عن القراءة السابقة؛ إذ انخفضت نسبة الملتزمين بتسليم إقرارات الذمة المالية المطالبين فيها في ذات العام إلى نحو 56.4% في العام 2024 مقارنة بـ 68.7% في العام 2022.
- تعتمد معلومات هذا المؤشّر على بيانات هيئة مكافحة الفساد.

شكل رقم (8): بيان علامات المؤشّر الخامس عشر في القراءات الإحدى عشرة

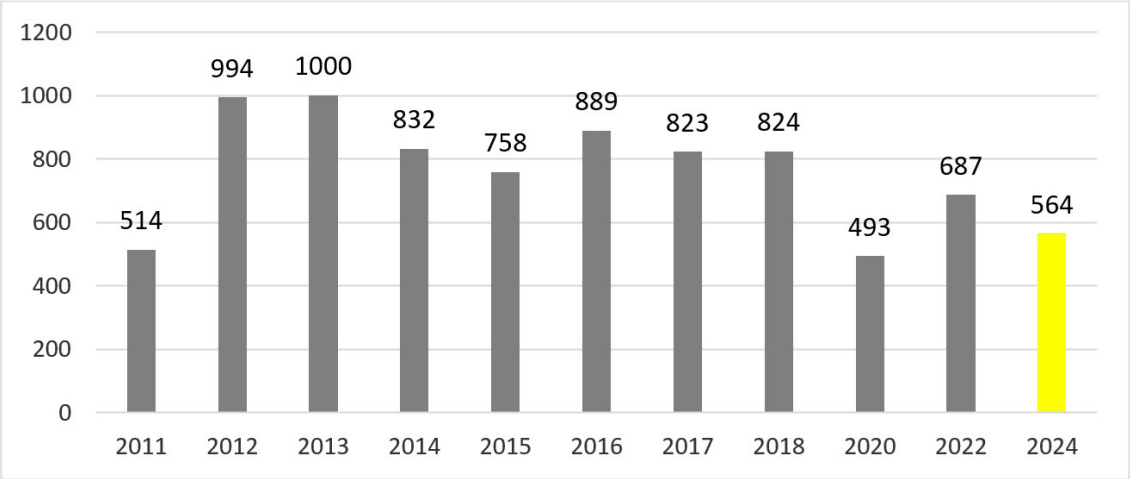


**رقم المؤشّر:** 16

**اسم المؤشّر:** التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

- حافظ هذا المؤشّر على علامة صفر في القراءات الإحدى عشرة، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشّر، بسبب عدم قيام هيئة مكافحة الفساد بالتدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية، على الرغم من أنّ القرار بقانون رقم (38) لسنة 2018 بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد يتيح إجراء مثل هذا الفحص.

**رقم المؤشّر:** 17

**اسم المؤشّر:** دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغلي المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، وإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية.

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 310 | 310 | 310 | 310 | 310 | 310 | 310 | 310 | 310 | 310 | 310 |

- حافظ هذا المؤشّر على علامةٍ منخفضة في القراءات الإحدى عشرة (310) لعدم النص بشكل واضح في القانون الفلسطيني على دورية تقديم كلٍ من رئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي وأعضاء السلطة القضائية لإقرارات الذمة المالية عند استلامهم مناصبهم ونهاية خدمتهم.
- لا يوجد نصّ يلزم الرئيس والوزراء والنواب بنشر إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم في الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية".

**رقم المؤشّر:** 18

**اسم المؤشّر:** يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة «وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة» بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام.

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 300 | 300 | 300 | 300 | 300 | 300 | 300 | 300 | 300 | 300 | 300 |

- بقيت علامة هذا المؤشّر منخفضة في القراءات الإحدى عشرة (300) بسبب عدم وضوح النصوص المتعلقة بحق المواطنين بالحصول على المعلومات وإلزام المسؤولين بإتاحة الحصول أو الوصول إليها، وعدم إصدار قانون حق الوصول للمعلومات.

**رقم المؤشّر:** 19

**اسم المؤشّر:** يتمكّن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 480 | 320 | 320 | 276 | 120 | 220 | 150 | 70 | 100 | 197 | 220 |

- ارتفعت علامة هذا المؤشّر في القراءة الأخيرة بمقدار 23 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة (220مقارنة بـ 197)، وبـ 120 نقطة مقارنة بالقراءة التاسعة التي غطت العام 2020.
- يعتمد هذا المؤشّر على استطلاع عام يجريه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" سنوياً.

شكل رقم (9): بيان علامات المؤشّر التاسع عشر في القراءات الإحدى عشرة

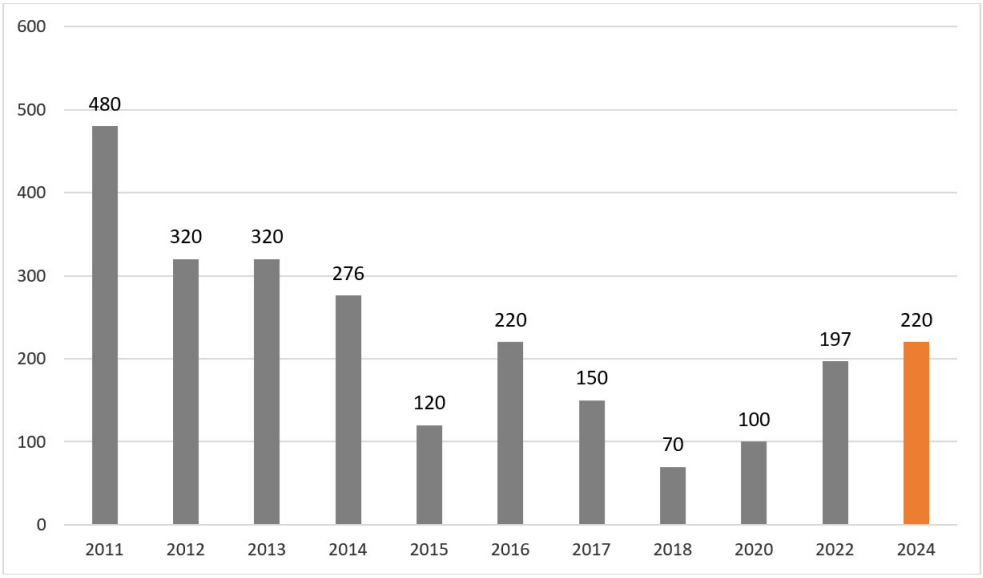


**رقم المؤشّر:** 20

**اسم المؤشّر:** فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 476 | 590 | 305 | 766 | 710 | 913 | 907 | 941 | 925 | 946 | 809 |

- حافظ المؤشّر على علامات عالية في القراءات الخمس الأخيرة.

شكل رقم (10): بيان علامات المؤشّر العشرين في القراءات الإحدى عشرة

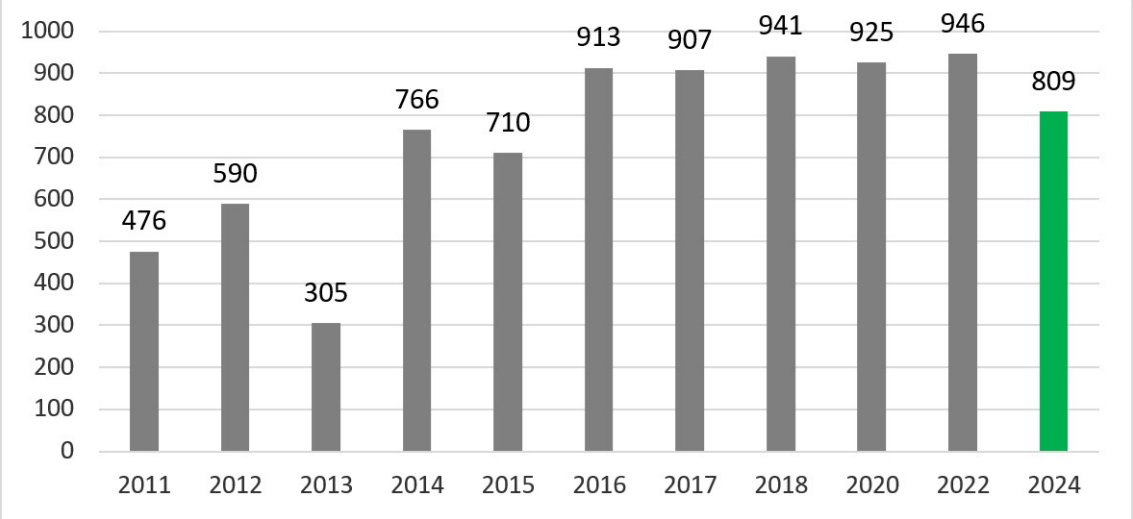


**رقم المؤشّر:** 21

**اسم المؤشّر:** وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادّعاء المضادّ

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 1000 | 1000 | 1000 |

- حافظ المؤشر على الارتفاع الذي حققه في القراءة التاسعة وذلك بسبب صدور قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2019م بنظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم بتاريخ 2019/10/7 الذي يحدد الإجراءات المتعلقة بحماية المبلغين.

**رقم المؤشّر:** 22

**اسم المؤشّر:** نسبة حالات الإبلاغ ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد لدى هيئة مكافحة الفساد

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 200 | 0 | 440 | 488 | 512 | 316 | 204 | 284 | 230 | 248 |

- شهد هذا المؤشر ارتفاعاً في القراءة الحادية عشرة مقارنة بالقراءة العاشرة بمقدار 18 نقطة (248 مقابل 230)، وبقي المؤشر في تصنيف منخفض جداً مقارنة بالعلامات التي حصل عليها في القراءة الرابعة والخامسة والسادسة، وقد يعود ذلك إلى انخفاض الثقة بإمكانية التحقيق مع المسؤولين، وزيادة حدة الخوف من إجراءاتهم بحق المُبلغين عنهم.
- لا بدّ من الإشارة إلى أنّ القراءة الأولى هي قراءة تجريبية وقد تكون تأثرت بحداثة العمل في المقياس.

شكل رقم (11): بيان علامات المؤشّر الثاني والعشرين في القراءات الإحدى عشرة

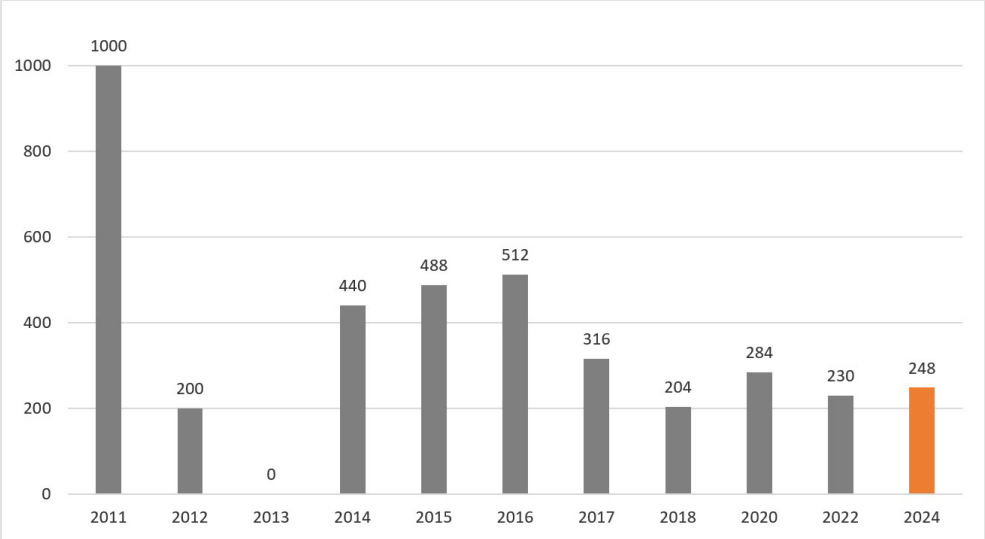


**رقم المؤشّر:** 23
**اسم المؤشّر:** يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- حصل هذا المؤشّر على علامة 1000 في جميع القراءات.

**رقم المؤشّر:** 24
**اسم المؤشّر:** يتمكن المواطنون من الاطّلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في جميع القراءات.

**رقم المؤشّر:** 25
**اسم المؤشّر:** الشركات المدانة بانتهاك لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 250 | 250 | 250 | 250 | 250 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- ارتفعت علامة هذا المؤشّر بمقدار 750 نقطة في القراءات الست الأخيرة مقارنة بالقراءات الخمس الأولى، بسبب سريان أحكام قانون الشراء العام بعد إصدار الحكومة اللائحة التنفيذية له في 28حزيران/يونيو 2016.

شكل رقم (12): بيان علامات المؤشر الخامس والعشرين في القراءات الإحدى عشرة

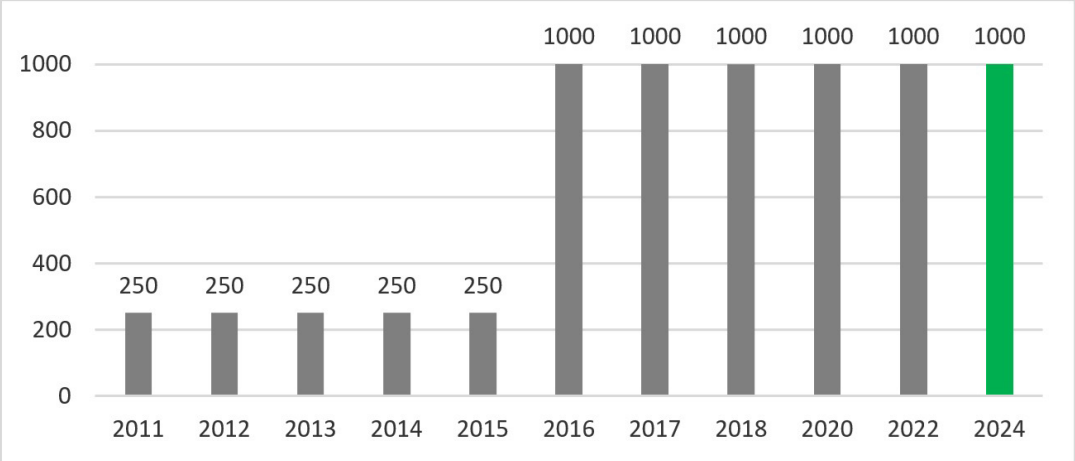


**رقم المؤشّر:** 26

**اسم المؤشّر:** منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- حصل هذا المؤشّر على علامة 1000 في جميع القراءات.

**رقم المؤشّر:** 27

**اسم المؤشّر:** اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 179 | 143 | 68 | 115 | 79 | 132 | 123 | 86 | 71 | 110 | 100 |

- بقيت علامة هذا المؤشّر في "تصنيف حرج" في القراءات الإحدى عشرة، فقد انخفضت علامة المؤشر بـ 10 نقاط (100 مقابل 110)، وحصل على أعلى علامة في القراءة الأولى (179) وأدنى علامة في القراءتين الثالثة (68). ما يدلّ على استمرار ارتفاع الاعتقاد لدى الجمهور الفلسطيني بوجود فساد في مؤسسات الحكم.

شكل رقم (13): بيان علامات المؤشّر السابع والعشرين في القراءات الإحدى عشرة

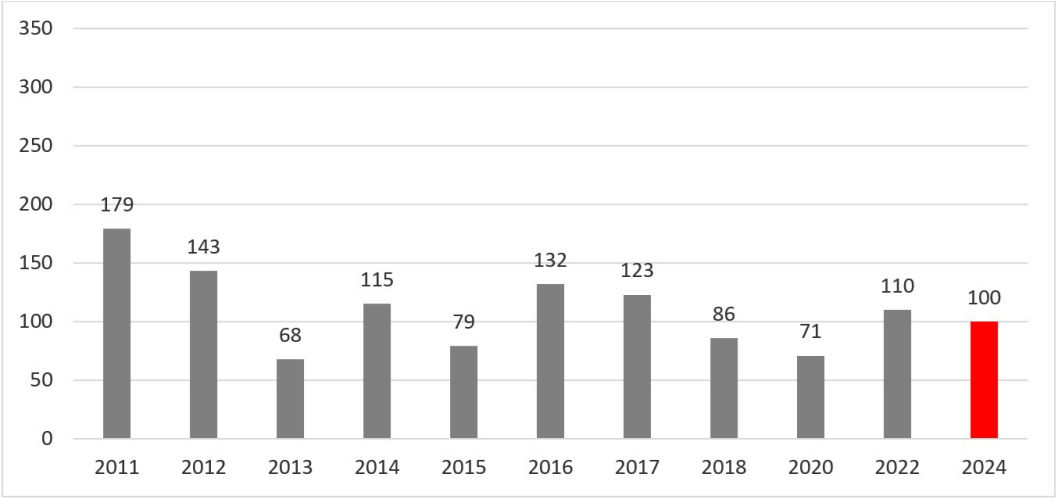

**رقم المؤشّر:** 28
**اسم المؤشّر:** اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة)

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | | 206 | 0 | 320 | 320 | 220 | 320 | 250 | 360 | 280 | 340 |

- ارتفعت علامة المؤشر في القراءة الحادية عشرة بشكل بمقدار 60 نقطة مقارنة بالقراءة العاشرة (340 مقابل 280)، إذ أظهرت نتائج الاستطلاع السنوي لائتلاف أمان أنّ 33% من المبحوثين الذين راجعوا المؤسسات الحكومية استخدموا (الواسطة، المحسوبية، الرشوة، إلخ...) للحصول على إحدى الخدمات العامة.

شكل رقم (14): بيان علامات المؤشر الثامن والعشرين في القراءات الإحدى عشرة

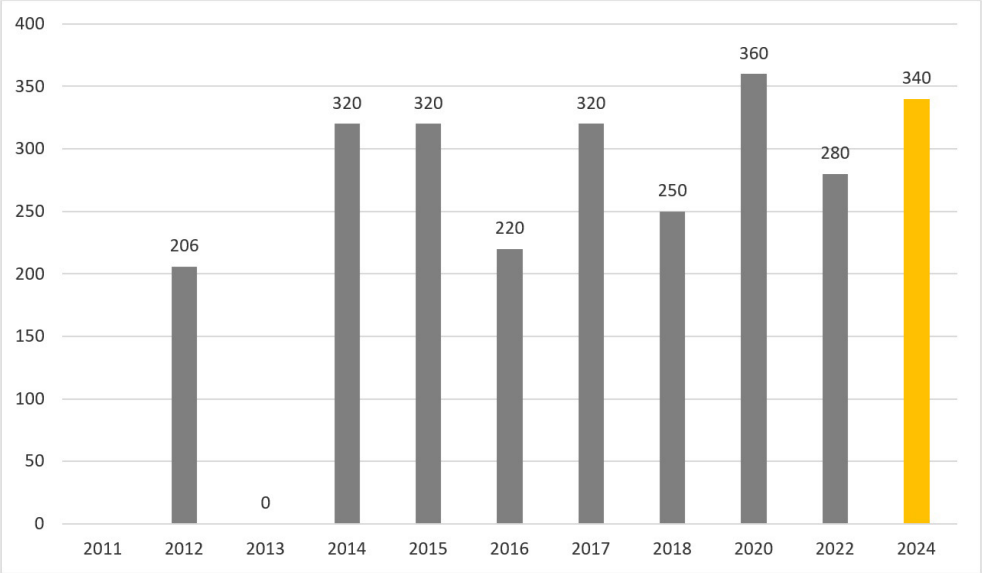


**رقم المؤشّر:** 29
**اسم المؤشّر:** شمول تجريم الفساد في القطاعات المختلفة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 750 | 750 | 750 | 750 | 750 | 750 | 750 | 750 | 750 | 750 | 750 |

- حافظ هذا المؤشّر على نفس العلامة في القراءات الإحدى عشرة (750)، وتمّ حسم 250 نقطة منه بسبب عدم القيام بتجريم قضايا الفساد في القطاع الخاص.

**رقم المؤشّر:** 30
**اسم المؤشّر:** وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في القراءات الإحدى عشرة، وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشّر، لوجود عقوبات رادعة في قانون مكافحة الفساد لجرائم الفساد.

**رقم المؤشّر:** 31
**اسم المؤشّر:** عدم النص على وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- حصل هذا المؤشّر على علامة 1000 في القراءات الإحدى عشرة.

**رقم المؤشّر:** 32
**اسم المؤشّر:** توجد آليات واضحة لكيفية تعويض المتضررين من الفساد

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1000 | 1000 | 1000 |

- حصل هذا المؤشّر على كامل العلامة المخصصة لوجود نص قانوني لتعويض المتضررين من أفعال الفساد في القراءات الثلاث الأخيرة، إثر قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2019م بنظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم الصادر في 2019/11/28.

**رقم المؤشّر:** 33
**اسم المؤشّر:** وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في القراءات الإحدى عشرة، فالنص الوارد في قانون مكافحة الفساد والقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية لتحديد الإجراءات لا يمنع عملية التحقيق وجمع الأدلة.

**رقم المؤشّر:** 34
**اسم المؤشّر:** رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في جميع القراءات، بسبب عدم امتناع الرئيس أو رئيس مجلس الوزراء أو أيّ جهة مختصة عن رفع "الحصانة" بناءً على طلب هيئة مكافحة الفساد أو النيابة العامة المنتدبة للعمل معها.

**رقم المؤشّر:** 35
**اسم المؤشّر:** وجود قانون خاص بالامتياز وقانون المنافسة ومنع الاحتكار

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | | | | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 500 |

- حصل هذا المؤشّر على علامة (500) في القراءة الحالية، وذلك لإصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار في العام 2025، فيما لم يصدر قانون خاص ينظم حالات منح الامتياز.
- تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤشّر تمّ قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014، إذ جرت تعديلات على مؤشّرات المقياس.

**رقم المؤشّر:** 36
**اسم المؤشّر:** وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | | | | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 750 | 750 |

- حصل هذا المؤشّر على علامة 750 في القراءتين الأخيرتين لوجود مجلس تنظيمي لقطاع الطاقة "الكهرباء"، وآخر "للمياه" والاتصالات، فيما لم يتمّ إنشاء مجلس لتنظيم قطاع النقل العام.
- تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤشّر تمّ قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014، حيث جرت تعديلات على مؤشّرات المقياس.

**رقم المؤشّر:** 37
**اسم المؤشّر:** اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) غير الوزارية

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | | | | 5 | 208 | 207 | 245 | 241 | 188 | 321 | 339 |

- ارتفعت علامة هذا المؤشّر بمقدار 18 نقطة في القراءة الحالية، إذ تمّ إقرار نظام مالي وإداري لـ 19 مؤسسة غير وزارية من أصل 56 مؤسسة عامة غير وزارية.
- تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤشّر تمّ قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014، حيث جرت تعديلات على مؤشّرات المقياس.

**رقم المؤشّر:** 38
**اسم المؤشّر:** تتمّ الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتمّ حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | | | | 1000 | 0 | 0 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 0 |

- انخفضت علامة هذا المؤشّر بشكل كبير في القراءة الحالية مقارنة بالقراءات الثلاث الأخيرة (0 مقارنة بـ 1000 نقطة) بسبب عدم إجراء الحكومة انتخابات للمجالس المحلية التي تمّ حلها في المواعيد المحددة في قانون الهيئات المحلية رقم (9) لسنة 2008 التي تنص على إجراء انتخابات في المجالس التي يتم حلها خلال عام.
- تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤشّر تمّ قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014، حيث جرت تعديلات على مؤشّرات المقياس.

## 3. مؤسسات رقابية فاعلة

أدى استمرار غياب المجلس التشريعي عن أعماله إثر الانقسام الفلسطيني عام 2007، ومن ثم حله من قبل المحكمة الدستورية في العام 2018، إلى إضعاف فعالية الرقابة على أعمال الحكومة الفلسطينية، إذ عملت دون مساءلة أو رقابة جادة. وقد أحكمت السلطة التنفيذية عبر مكتب الرئيس، أو رئيس الوزراء، السيطرة على مؤسسات الرقابة الرسمية وتعاملت معها باعتبارها مؤسسات تابعة لها.

**رقم المؤشّر:** 39
**اسم المؤشّر:** تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 750 | 750 | 750 | 750 | 750 | 750 | 750 | 750 | 750 | 750 | 750 |

- حافظ هذا المؤشّر على مستواه (علامة 750) للقراءة الحادية عشرة على التوالي، لوجود نصوص واضحة بحق المجلس التشريعي في مساءلة المسؤولين الذين يتمتعون بصلاحيات تنفيذية، باستثناء رئيس السلطة الفلسطينية، وقد تمّ حسم 250 نقطة لعدم قدرة المجلس على مساءلة الرئيس.

**رقم المؤشّر:** 40
**اسم المؤشّر:** تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي في الآجال القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

- حصل هذا المؤشّر على علامة صفر في جميع القراءات، لاستمرار الحكومة في تأخير تقديمها لمشروع قانون الموازنة للمجلس التشريعي "هيئة الكتل البرلمانية في الضفة الغربية" في المواعيد القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية. وإثر حل المجلس التشريعي في نهاية العام 2018، استمرت الحكومة بعدم تقديم الموازنة في المواعيد المحددة بقانون رقم (7) لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، والاستمرار بالتعامل بالاستثناء الذي يحد/يمنع اطلاع المواطنين ومشاركتهم في نقاش أولويات قانون الموازنة العامة.

**رقم المؤشّر:** 41
**اسم المؤشّر:** يتمّ الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 800 | 1000 | 800 | 800 | 800 | 600 | 0 | 0 | 0 | 0 |

- استمر المؤشّر في الحصول على علامة صفر نظراً إلى حلّ المجلس التشريعي.

**رقم المؤشّر:** 42
**اسم المؤشّر:** تتمّ مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

- حافظ هذا المؤشّر على علامة صفر في جميع القراءات، بسبب عدم تقديم الحكومة الحساب الختامي للأعوام السابقة لعام 2018 للمجلس التشريعي، أمّا في القراءات التي لحقت ذلك فهو يعود إلى حلّ المجلس التشريعي.

**رقم المؤشّر:** 43
**اسم المؤشّر:** الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 0 | 400 | 400 | 0 | 400 | 400 | 400 | 400 | 400 | 400 | 400 |

- استقر هذا المؤشّر على علامة 400 في القراءات السبع الأخيرة، وهي نفس العلامة التي حصل عليها في القراءتين الثانية والثالثة، بسبب استمرار قيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتدقيق على الشركات والمؤسسات الاستثمارية للدولة. وفي العام 2024 قام الديوان بالرقابة على شركة خزانة للمحافظ الاستثمارية، وشركة أسواق والشركات التابعة لها، فيما خُصمت 600 علامة بسبب حل المجلس التشريعي وعدم مناقشة التقرير السنوي لصندوق الاستثمار الفلسطيني "الصندوق السيادي".

شكل رقم (15): بيان علامات المؤشّر الثالث والأربعين في القراءات الإحدى عشرة

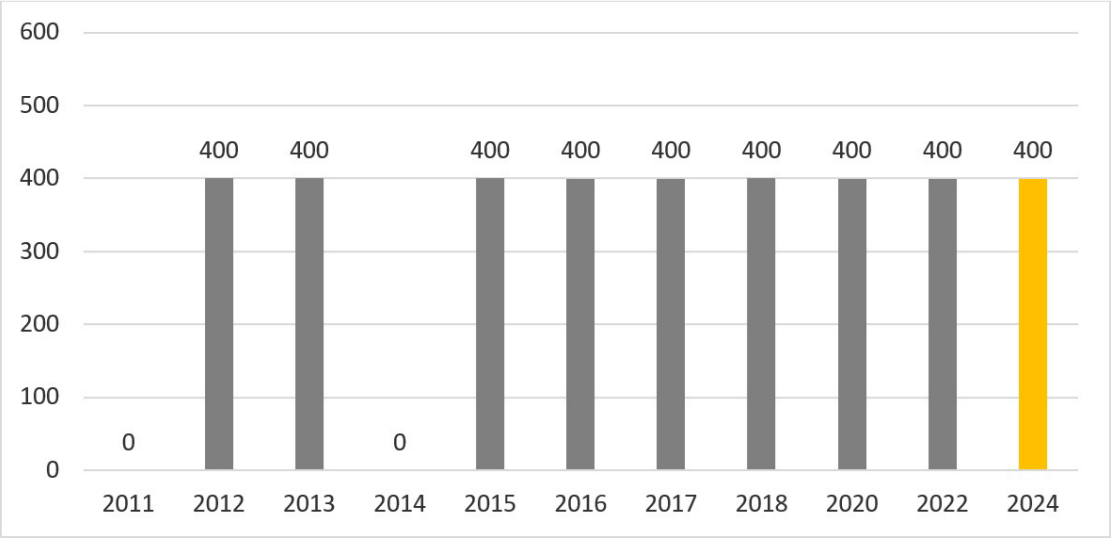

**رقم المؤشّر:** 44
**اسم المؤشّر:** الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 600 | 600 | 400 | 600 | 800 | 600 | 600 | 600 | 0 | 0 | 0 |

- حصل هذا المؤشّر على علامة صفر في القراءات الثلاث الأخيرة، وذلك بسبب حلّ المجلس التشريعي.

**رقم المؤشّر:** 45
**اسم المؤشّر:** استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 558 | 550 | 550 | 413 | 723 | 708 | 790 | 612 | 672 | 680 | 688 |

- عاد هذا المؤشّر إلى الارتفاع بمقدار 8 نقاط عن القراءة السابقة للمرة الثانية على التوالي، وتجدر الإشارة إلى أنّ الديوان قام في سنة 2024 بتوجيه 95 تقريراً للجهات الخاضعة لرقابته، تمّ الردّ على 64 منها في حدود المدة المحددة من قبل الديوان.

شكل رقم (16): بيان علامات المؤشر الخامس والأربعين في القراءات الإحدى عشرة

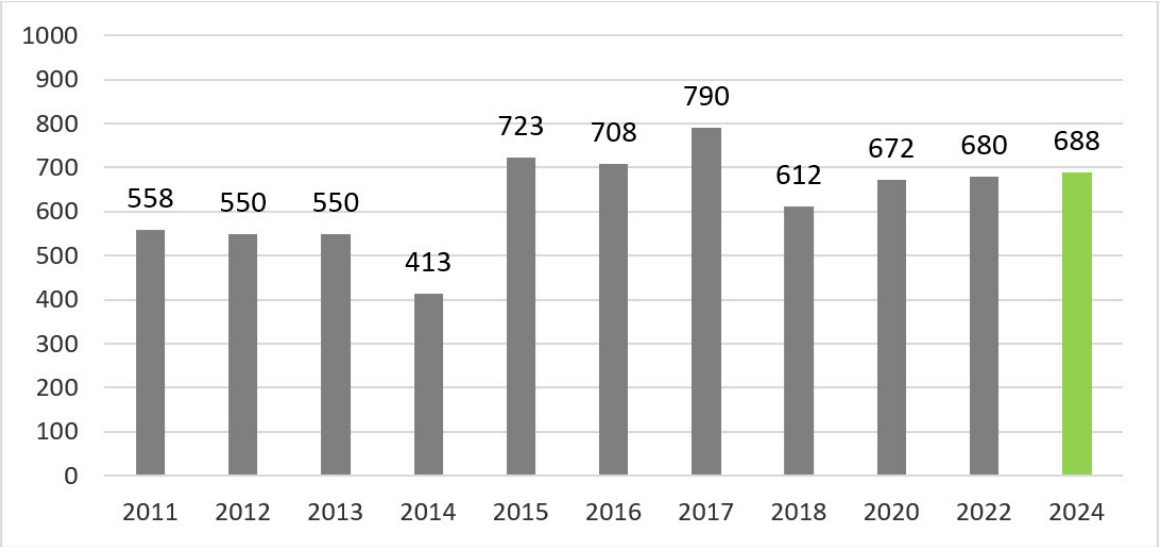


**رقم المؤشّر:** 46
**اسم المؤشّر:** اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | | 30 | 30 | 63 | 63 | 63 | 290 | 263 | 23 | 57 | 40 |

- عاد هذا المؤشّر إلى الانخفاض في القراءة الحالية مقارنة بالقراءة السابقة، إذ انخفضت علامة المؤشر بمقدار 17 نقطة، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع الذي أجراه ائتلاف أمان أنّ 4% من المبحوثين في الضفة الغربية لا يعتقدون بوجود الواسطة في التوظيف والتعيينات في الوظائف الحكومية.

**رقم المؤشّر:** 47
**اسم المؤشّر:** المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | | | | 296 | 83 | 139 | 167 | 204 | 188 | 151 | 304 |

- ارتفعت علامة المؤشّر بمقدار 153 نقطة عن العلامة التي حصل عليها في القراءة السابقة، ما يشير إلى تقدم في إحدى أهم أدوات المساءلة للمؤسسات العامة غير الوزارية، المتمثلة بتقديم تقاريرها السنوية للحكومة أو الجهة المرجعية لها مثل الرئاسة.
- تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤشّر تمّ قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014، حيث جرت تعديلات على مؤشّرات المقياس.

شكل رقم (17): بيان علامات المؤشّر السابع والأربعين في القراءات الإحدى عشرة

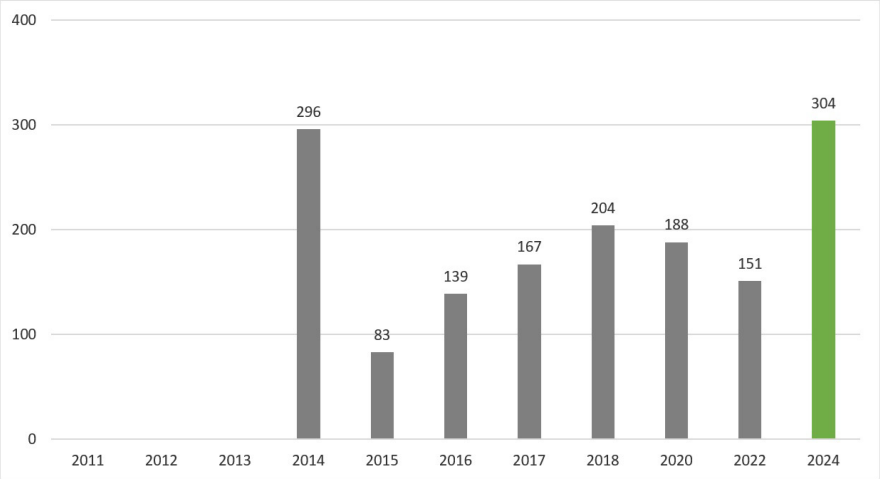


## 4. دور القضاء

على الرغم من ارتفاع علامة محور دور القضاء في منظومة النزاهة في فلسطين، إلّا أنّ التراجع في استقلالية وفعالية القضاء ما زال واضحاً، إذ تمّت السيطرة عملياً على الجهاز القضائي وتفتيته عبر قرارات بقوانين بإنشاء هيئات قضائية متعددة منفصلة ومتوازية (مثل قانون القضاء الشرعي، وقانون المحاكم الإدارية)، تعمل خارج إطار سلطة قضائية موحدة تحت إدارة مركزية وإشراف مجلس أعلى للقضاء، كما نص عليه القانون الأساسي. وقد مُنحت كل هيئة من هذه الهيئات الجديدة هياكلها الإدارية، ومجالسها، وصلاحياتها الخاصة في التعيينات القضائية والآراء التشريعية. وكشفت الأحداث في الأعوام الفائتة عن مدى التدخل والرغبة في السيطرة على التعيينات في القضاء وهيئاته، وبشكل خاص منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى، من قبل أطراف السلطة التنفيذية.

**رقم المؤشّر:** 48
**اسم المؤشّر:** وجود هيئة فاعلة للتفتيش القضائي

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 939 | 984 | 623 | 734 | 855 |

- ارتفعت علامة هذا المؤشّر في القراءة الحادية عشرة عن سابقتها بـ 121 نقطة. وهو الارتفاع الثاني على التوالي، ويشير الى اقترابه من العودة إلى علامات المؤشر في القراءات الثماني الأولى.
- جرى تغيير في طريقة الاحتساب في القراءة السابعة، إذ تمّت إضافة قسم جديد في هذه القراءة لقياس فاعلية هيئة التفتيش القضائي، يتعلق بإنجاز الشكاوى الواردة إلى مجلس القضاء الأعلى.

**رقم المؤشّر:** 49
**اسم المؤشّر:** قضاء مستقل وفاعل

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 145 | 146 | 568 | 657 | 732 | 611 | 442 | 719 | 662 | 758 | 671 |

- انخفضت علامة هذا المؤشر بمقدار 87 نقطة في القراءة الحالية مقارنة مع القراءة السابقة التي حصل فيها هذا المؤشر على العلامة الأعلى منذ البدء بعمل هذا المقياس عام 2011.

شكل رقم (18): بيان علامات المؤشر التاسع والأربعين في القراءات الإحدى عشرة

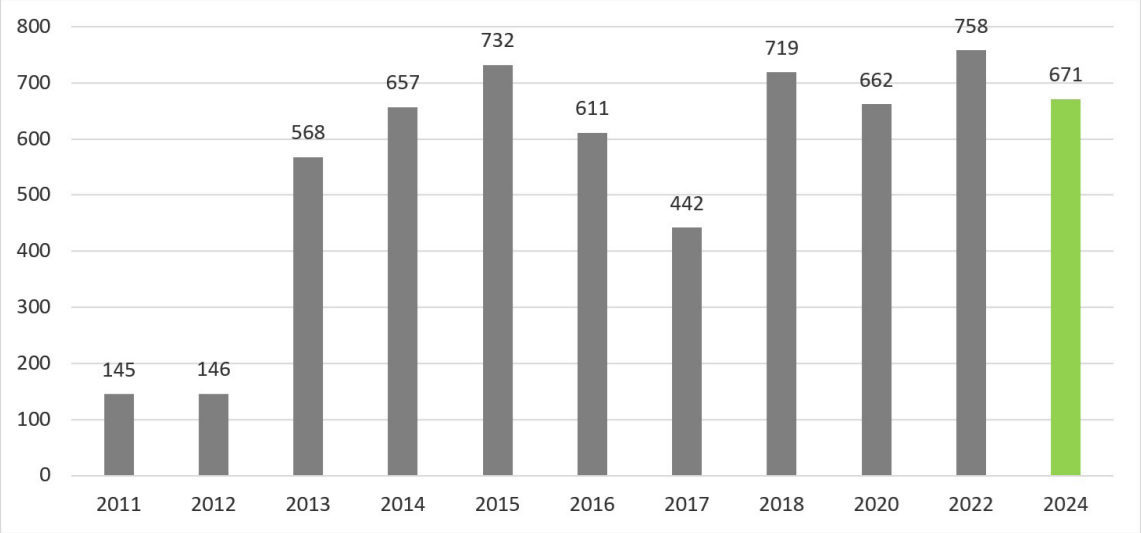


**رقم المؤشّر:** 50
**اسم المؤشّر:** نسبة قضايا الفساد التي أحالتها النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد قضايا الفساد المعروضة على النيابة العامة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 463 | 301 | 528 | 621 | 549 | 481 | 790 | 914 | 335 | 142 | 192 |

- بالرغم من ارتفاع علامة المؤشر في القراءة الحادية عشرة بمقدار 50 نقطة، إلا أنّها بقيت متدنية مقارنة بالقراءات التسع السابقة، وأبقت هذه العلامة المؤشر ضمن تصنيف حرج، ويعود ذلك إلى بطء إنجاز نيابة مكافحة الفساد للملفات التحقيقية لديها، فقد أنجزت 57 ملفاً تحقيقاً فقط من مجموع 297 ملفاً تحقيقياً خلال 2024.

شكل رقم (19): بيان علامات المؤشّر الخمسين في القراءات الإحدى عشرة

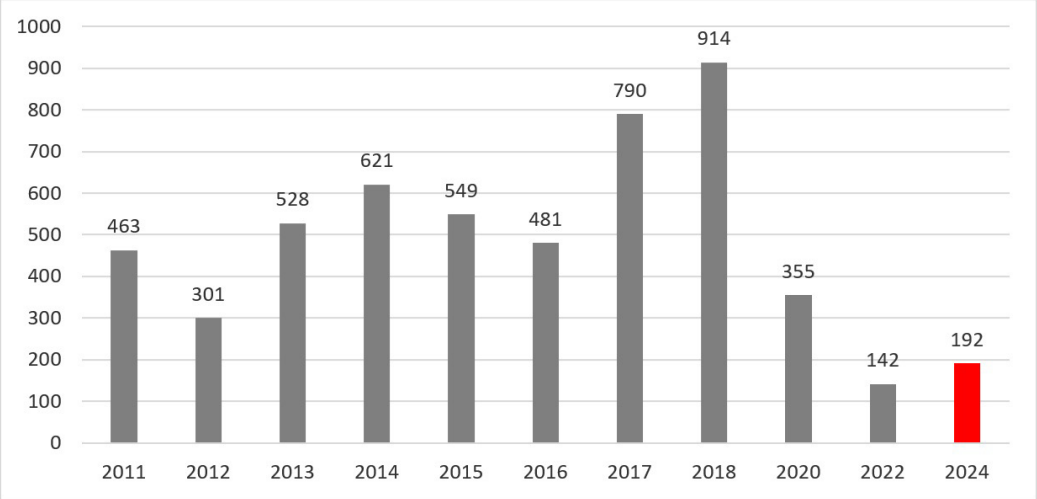


**رقم المؤشّر:** 51

**اسم المؤشّر:** اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | | 175 | 290 | 171 | 180 | 230 | 185 | 141 | 144 | 135 | 120 |

- انخفضت علامة المؤشر بمقدار 15 نقطة عن القراءة السابقة.

شكل رقم (20): بيان علامات المؤشّر الحادي والخمسين في القراءات الإحدى عشرة

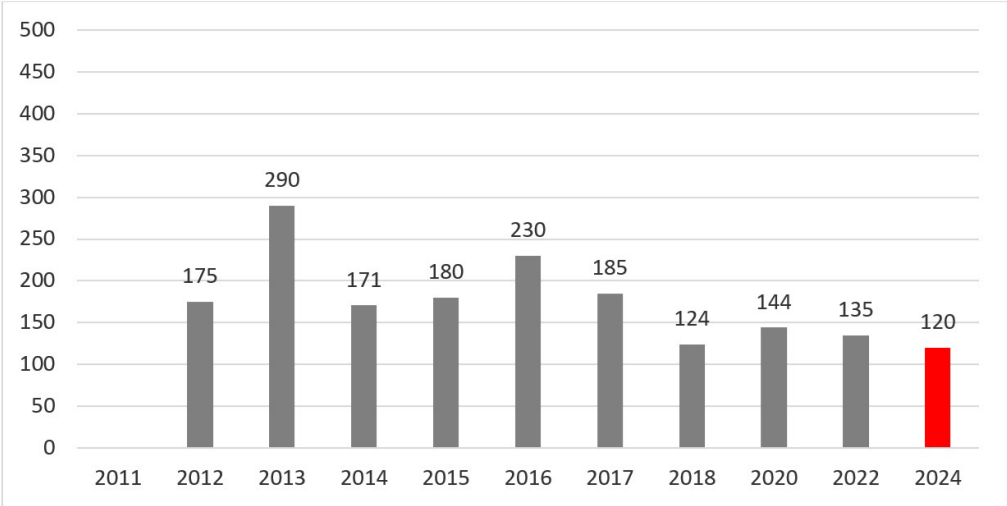


## 5. المجتمع المدني

يظهر محور المجتمع المدني استمرار امتناع الحكومة عن تبني سياسة واضحة ومحددة للانفتاح على المجتمع المدني، وتنظيم العلاقة بما يعزز التشاركية في رسم السياسات والمساءلة المجتمعية للمؤسسات الحكومية. وفي مجال الإعلام، استمر شبح الرقابة الرسمية على الإعلاميين من خلال استمرار الرقابة على صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي. أمّا في القطاع الخاص، فجرى تحسّن في مدى الإفصاح عن أعمال الشركات الكبرى، ولكن ما زال دعم جهود مكافحة الفساد من القطاع الخاص محدوداً جداً. فيما تشير نتائج المؤشرات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني إلى أهمية تبني التنظيم الذاتي لمنظمات المجتمع المدني لتحصين المسؤولين والعاملين فيها ومكافحة الفساد.

**رقم المؤشّر:** 52
**اسم المؤشّر:** توجد لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات العامة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في القراءات جميعها، وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشّر، وذلك لوجود لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات.

**رقم المؤشّر:** 53
**اسم المؤشّر:** وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في القراءات جميعها، لوجود نصّ واضح على آليات تمويل العملية الانتخابية.

**رقم المؤشّر:** 54
**اسم المؤشّر:** فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 445 | 657 | 657 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

- انخفضت علامات هذا المؤشّر في القراءات الثماني الأخيرة بسبب تغيير آلية احتساب المؤشّر في القراءة الرابعة.

**رقم المؤشّر:** 55
**اسم المؤشّر:** وجود منظمات لمكافحة الفساد محلية ودولية

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 400 | 400 | 400 | 600 | 600 | 600 | 700 | 700 | 700 | 700 | 700 |

- حافظ المؤشّر على علامته في القراءات الخمس الأخيرة مقارنة بالقراءات الست السابقة، وهي 700 نقطة، ويعود ذلك إلى زيادة عدد المنظمات الأهلية العاملة في مجال مكافحة الفساد.

**رقم المؤشّر:** 56
**اسم المؤشّر:** قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 700 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- استقرّت علامة هذا المؤشّر في القراءات التسع الأخيرة على علامة 1000، وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشّر، لعدم إغلاق أيّ مؤسسة أهلية أو فرع لمؤسسة دولية على خلفية شبهات فساد، أو اعتقال نشطاء في مجال مكافحة الفساد، أو وضع عراقيل أمام نشاطات المؤسسات.

**رقم المؤشّر:** 57
**اسم المؤشّر:** المؤسسات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 300 | 800 | 900 | 900 | 900 | 950 | 950 | 970 | 969 | 724 | 857 |

- ارتفعت علامة المؤشر بمقدار 133 نقطة عن القراءة السابقة، ما يشير إلى عودة المؤسسات الأجنبية إلى تقديم تقارير عن أعمالها بعدد أكبر من القراءة السابقة.

**رقم المؤشّر:** 58
**اسم المؤشّر:** إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 0 | 1000 |

- حصل هذا المؤشر على كامل العلامة في القراءة الحادية عشرة كما كان في القراءات التسع الأولى.

**رقم المؤشّر:** 59
**اسم المؤشّر:** قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على الوصول للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 500 | 210 | 230 | 70 | 675 | 650 | 535 | 520 | 583 | 563 | 738 |

- ارتفعت علامة المؤشر الحالي بمقدار 175 نقطة عن القراءة السابقة.
- يعتمد هذا المؤشّر على نتائج استطلاع عيّنة لباحثين في قضايا النزاهة ومكافحة الفساد.

شكل رقم (21): بيان علامات المؤشر التاسع والخمسين في القراءات الإحدى عشرة

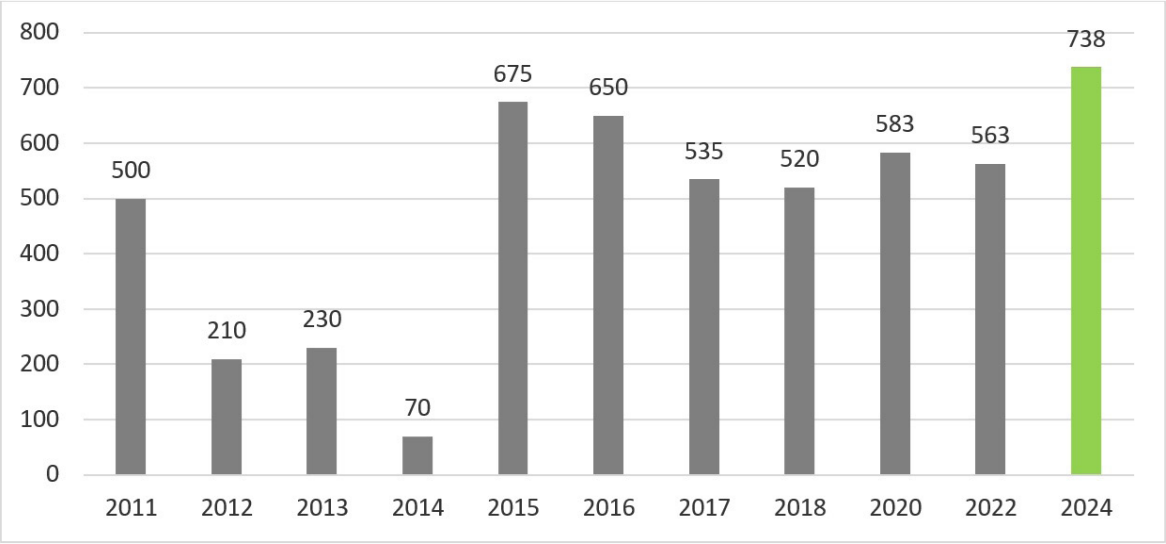

**رقم المؤشّر:** 60
**اسم المؤشّر:** الإعلام حرٌّ ومحميّ

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في القراءات جميعها، لوجود نص واضح على وجود ضمانات لحرية الإعلام في القانون الأساسي وقانون المطبوعات والنشر.

**رقم المؤشّر:** 61
**اسم المؤشّر:** لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 300 | 285 | 300 | 135 | 290 | 170 | 108 | 285 | 215 | 196 | 375 |

- ارتفعت علامة المؤشر في القراءة الحالية بالمقارنة مع القراءتين السابقتين، إذ ارتفعت بمقدار 179 نقطة عن القراءة العاشرة.
- يعتمد هذا المؤشّر على نتائج استطلاع عيّنة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية.

شكل رقم (22): بيان علامات المؤشّر الحادي والستين في القراءات الإحدى عشرة

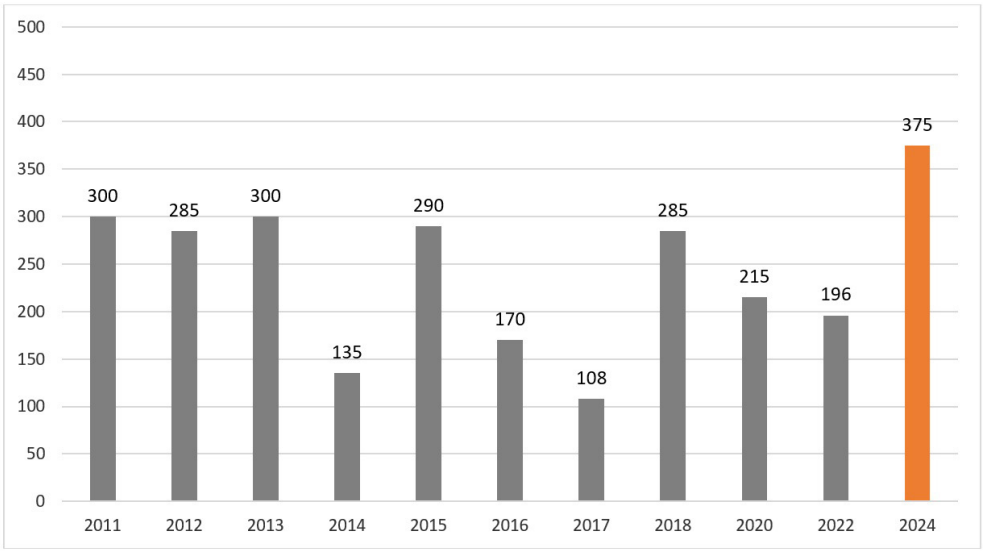


**رقم المؤشّر:** 62
**اسم المؤشّر:** لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة (وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد)

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 900 | 950 | 925 | 765 | 728 | 668 | 675 | 315 | 669 | 642 | 453 |

- شهد هذا المؤشر انخفاضاً كبيراً بمقدار 189 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة، وبقيت علامة المؤشر تتراوح ضمن مستوى العلامات التي حصل عليها في القراءات الثلاث الأخيرة للأعوام 2018 و2020 و2022. علماً بأنّ المؤشّر حقق أعلى علامة له في عام 2012 بواقع 950 نقطة.
- يعتمد هذا المؤشّر على نتائج استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية.

شكل رقم (23): بيان علامات المؤشّر الثاني والستين في القراءات الإحدى عشرة

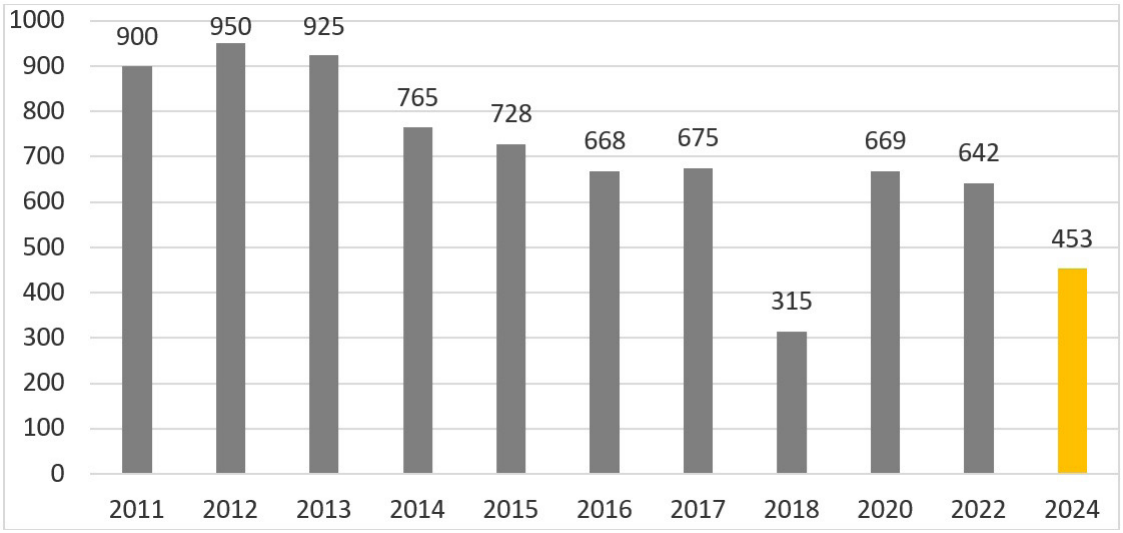


**رقم المؤشّر:** 63

**اسم المؤشّر:** لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 750 | 250 | 750 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- استقرت علامة هذا المؤشّر في القراءات الثماني الأخيرة على علامة 1000، وكان هذا المؤشّر قد حصل على أدنى علامة له في القراءة الثانية التي تغطي العام 2012. ما يدلّ على أنّ السلطات الفلسطينية لم تعد تستخدم الاعتقال كوسيلة لمنع الكُتّاب أو الصحفيين من كتابة أخبار أو مقالات أو إجراء تحقيقات تتعلق بقضايا الفساد.

شكل رقم (24): بيان علامات المؤشّر الثالث والستين في القراءات الإحدى عشرة

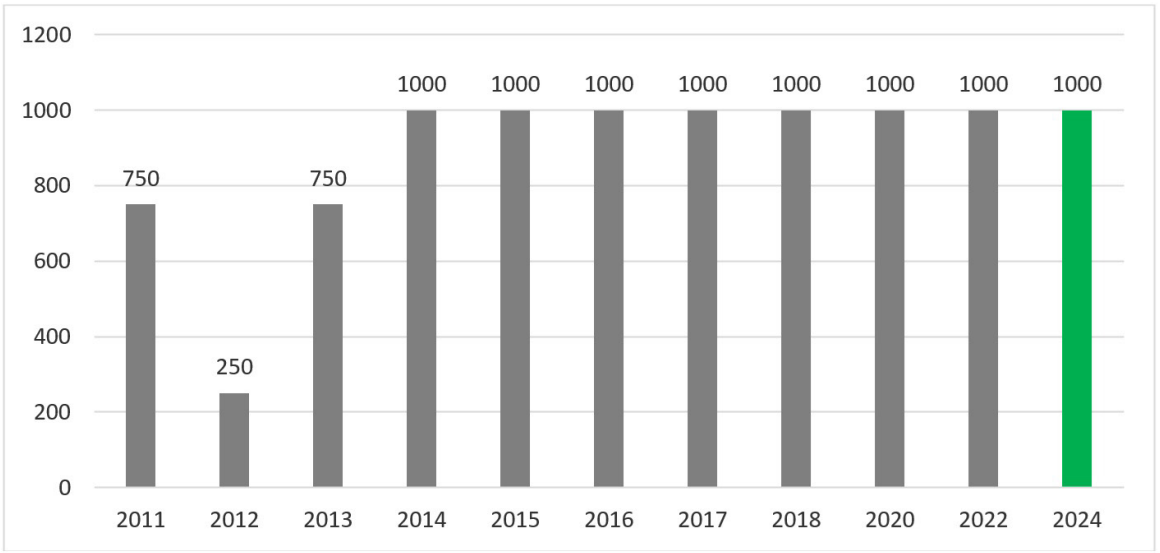

**رقم المؤشّر:** 64
**اسم المؤشّر:** اعتقاد الناس بأنّ المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 430 | 350 | 440 | 456 | 380 | 333 | 400 | 383 | 295 | 271 | 200 |

- استمرت علامة هذا المؤشر بالانخفاض، فقد انخفضت بمقدار 71 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة، الأمر الذي يشير إلى أنّ الجمهور يرى أنّ المؤسسات الإعلامية لا تقوم بمهامها في كشف الفساد أو إجراء تحقيقات لفضح حالات فساد.

شكل رقم (25): بيان علامات المؤشّر الرابع والستين في القراءات الإحدى عشرة

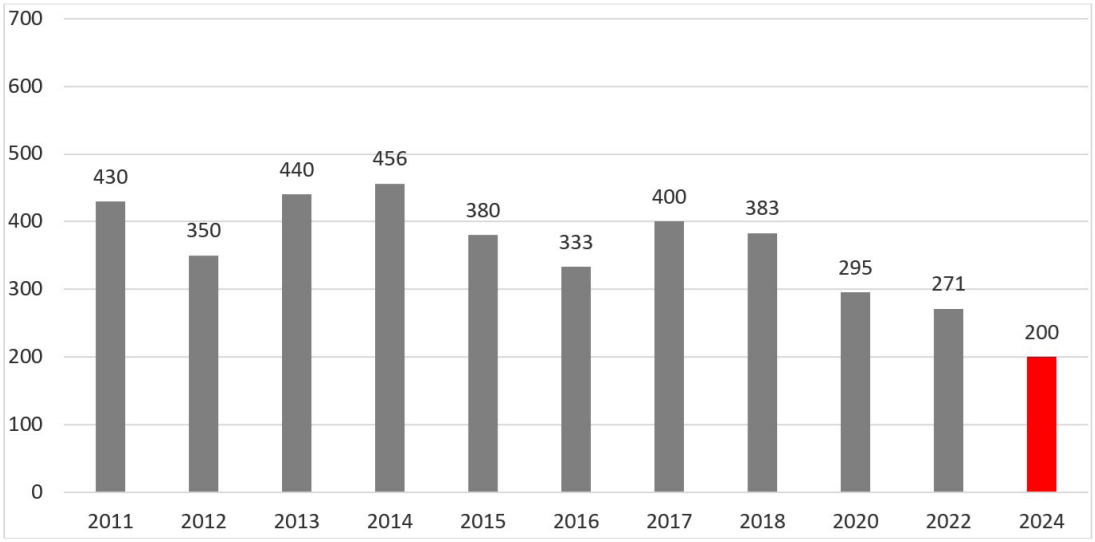


**رقم المؤشّر:** 65
**اسم المؤشّر:** تطبيق مدوّنة حوكمة الشركات في فلسطين

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 416 | 416 | 416 | 490 | 490 | 490 | 480 | 480 | 612 | 567 | 578 |

- ارتفعت علامة المؤشّر عن القراءة السابقة بـ 11 نقطة، إذ بلغ عدد شركات المساهمة العامة في فلسطين 90 شركة تقوم 52 منها بتطبيق مدوّنة الحوكمة.

**رقم المؤشّر:** 66
**اسم المؤشّر:** إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 970 | 970 | 1000 | 1000 | 1000 | 900 | 912 | 870 | 900 | 960 |

- ارتفع المؤشّر لهذا العام بمقدار 60 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة و90 نقطة مقارنة بالقراءة التاسعة لعام 2020.
- يعود الانخفاض في علامة هذا المؤشر من القراءة السابعة إلى تغيير في مصدر المعلومات المتعلقة بالمؤشّر، إذ جرى في السنوات الماضية الحصول عليها من مراجعة عيّنة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، فيما تمّ الحصول عليها في القراءات الثلاث الأخيرة من هيئة سوق رأس المال.

**رقم المؤشّر:** 67
**اسم المؤشّر:** تضمين التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 990 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 688 | 625 | 666 | 755 | 500 |

- انخفضت علامة هذا المؤشّر مقارنة بالقراءة السابقة بمقدار 255 نقطة، وحصل في هذه القراءة على أدنى علامة له في القراءات الإحدى عشرة للمقياس.
- حافظ هذا المؤشّر على علامة 1000 في خمس قراءات (الأولى والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة)، وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشّر، فيما حصل على علامات عالية في القراءة الثانية.
- يعود الانخفاض في علامة هذا المؤشر من القراءة السابعة إلى تغيير في مصدر المعلومات المتعلقة بالمؤشّر، إذ جرى في السنوات الماضية الحصول عليها من مراجعة عيّنة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، فيما تمّ الحصول عليها في القراءات الثلاث الأخيرة من هيئة سوق رأس المال.

**رقم المؤشّر:** 68
**اسم المؤشّر:** الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 600 | 0 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 0 | 0 | 1000 | 1000 | 530 |

- انخفضت علامة هذا المؤشر في القراءة الحادية عشرة بسبب منع بث قناة الجزيرة على شبكات الإنترنت الفلسطيني بداية العام 2025، ومنع حرية التعبير على شبكات التواصل الاجتماعي، إذ أشار تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إلى وجود 270 انتهاكاً في هذا المجال.

## 6. التعاون الدولي

بالرغم من التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتعاون مع الدوائر الرسمية الفلسطينية وإقامة العلاقات الدولية الثنائية، إلا أنّ التعاون الدولي في الجانب العملي ما زال يواجه صعوبات جديةً دستورية محلية ودولية تعوق تحقيق نتائج عملية في استرداد الأموال المنهوبة أو تسليم المجرمين المتهمين بقضايا فساد، وذلك بسبب غياب وجود اتفاقات ثنائية تتعلق بتسليم المجرمين واسترداد الأموال المنهوبة.

**رقم المؤشّر:** 69
**اسم المؤشّر:** التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 1000 | 500 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |

- استقر هذا المؤشّر على علامة 1000 في القراءات الثماني الأخيرة، وذلك لاستكمال التوقيع على الاتفاقيّات الدولية لمكافحة الفساد.

**رقم المؤشّر:** 70
**اسم المؤشّر:** الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 0 | 500 | 500 | 1000 | 1000 | 1000 | 0 | 500 | 73 | 164 | 236 |

- ارتفعت علامة هذا المؤشر للسنة الثانية على التوالي بمقدار 163 نقطة مقارنة بالقراءة التاسعة، إلّا أنّه بقي دون المستوى المطلوب وضمن التصنيف المنخفض.
- تم إعداد التقرير الخاص باستمارة التقييم الذاتي، وقامت كلٌّ من سلطة عُمان وجمهورية ميكرونيزيا بإعداد التقرير النهائي حول واقع تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولكن لم تتمّ مناقشة نتائجه بشكل علني وعام في المجتمع من قبل هيئة مكافحة الفساد. فيما طالب فريق استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة بإجراء تعديلات بخصوص عشرين بنداً لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين.

**رقم المؤشّر:** 71
**اسم المؤشّر:** جدّية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 0 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 0 | 0 | 500 |

- ارتفعت علامة هذا المؤشر بمقدار 500 نقطة مقارنة بالقراءتين الأخيرتين. بالرغم من تقديم النيابة العامة طلب واحد من النيابة العامة للجهات الدولية في العام 2024، وهو ذات العدد للمحكومين غيابيا، لجلب المتهم الهارب من وجه العادلة بتهمة إساءة الائتمان والاحتيال خلال العام 2024. لكن غياب الاتفاقيات الثنائية للتعاون الدولي أو تسليم المجرمين يؤدي الى زيادة طلبات التعاون العالقة الصادرة عن النيابة العامة. الأمر الذي يشير إلى ضعف جدية مؤسسات الدولة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بجرائم فساد لغياب الاتفاقيات الثنائية حول تسليم المجرمين.

**رقم المؤشّر:** 72
**اسم المؤشّر:** طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني

| الفترة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2022 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلامة | 1000 | 500 | 500 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 0 | 0 | 0 | 0 |

- للقراءة الرابعة على التوالي، سجل المؤشّر أدنى علامة وهي صفر، وذلك بسبب عدم وضوح مدى تقديم طلبات من دولة فلسطين للجهات الدولية لجلب الهاربين من وجه العدالة في السنوات الماضية.

# الاستنتاجات

يظهر الفحص التفصيلي لنتائج مقياس نظام النزاهة (مدى مناعة المؤسسات العامة أي حالة الوقاية من الفساد بما يشمل التحسّن في مجموعة القيم التي يلتزم بها المسؤولون لمكافحة الفساد، والحفاظ على المال العام، ودرجة احترام أسس ومبادئ الشفافية في أعمالهم، بالإضافة إلى مدى فعالية أنظمة الرقابة والمساءلة عن أعمالهم) في القراءة الحادية عشرة استمرار العديد من الفجوات التي تحدّ من توفير المناعة لنظام النزاهة الوطني، وقدرة أدوات مكافحة الفساد، وما زالت تشكّل نقاط ضعف في هذا النظام من حيث عدم التعامل مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد باعتبارها تخضع لآليات ومعايير تنفيذ، ومتابعتها كخطة عبر قطاعية وطنية تشاركية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ما أثر في مدى ثقة المواطنين بجهود الحكومة في مكافحة الفساد. ناهيك عن ضعف المساءلة الرسمية بإلغاء دور المجلس التشريعي، الأمر الذي أدى إلى غياب المساءلة البرلمانية للحكومة وأطراف السلطة التنفيذية، فضلاً عن ضعف استقلالية مؤسسات الرقابة، والتفرّد في اتخاذ القرارات العامة الهامة في إدارة الشأن العام، وكذلك تدخل السلطة السياسية والتنفيذية في أعمال السلطة القضائية ما يضعف من استقلالها. ويظهر المقياس ما يلي:

## أولاً: استخلاصات عامة

1) تُظهر النتائج أنّ مقياس النزاهة الفلسطيني حاز درجةً متوسطة (514 من 1000)، ولم تحدث تغييرات جوهرية لإصلاح الخلل في العديد من مجالات ومحاور نظام النزاهة الوطني، ما يجعله قاصراً أو غير مانع للفساد أو لمخاطر الفساد المحدقة بالنظام السياسي.

2) ما زالت مرتكزات نزاهة الحكم (النزاهة السياسية) ضعيفة كما تُظهر نتائج المقياس، فعلى صعيد الوصول إلى السلطة؛ حصلت المؤشّرات المتعلقة بوسائل وآليات الوصول إلى الحكم كالانتخابات والتعيينات على علامات متدنية ومتدنية جداً، أمّا على صعيد اتخاذ القرارات؛ فقد أظهرت المؤشّرات المتعلقة بشفافية اتخاذ القرارات وتضارب المصالح ضعفاً شديداً، فيما شكّلت المؤشّرات المتعلقة بفعالية المساءلة الرسمية تحدياً كبيراً لنزاهة الحكم بسبب حل المجلس التشريعي وعدم إجراء الانتخابات العامة، ما أدّى إلى مركزة السلطة في يد نخبة حاكمة مهيمنة على بقية السلطات، وإضعاف نظم المساءلة الرسمية في النظام السياسي الفلسطيني وتراجع نزاهة الحكم، وتوسيع حالة ضعف ثقة المواطنين بالسلطة بشكل عام.

3) أظهرت نتائج المقياس أنّ الإشكالية والتحدي الأساسي أمام نظام النزاهة الفلسطيني يكمن في السلوك والممارسات (حازت 470 علامة)، أكثر من التحديات الناتجة عن نقص أو ضعف التشريعيات، والبنية المؤسسية (حازت علامة 703).

4) طرأ تحسن على محور الإرادة السياسية للحكومة نتيجة اعتمادها الخطة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025-2030 كباقي الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية.

5) أظهرت مقارنة القراءات الإحدى عشرة وجود تقدم في بعض المواضيع وضعف في مواضيع أخرى، خاصة في مجال الإجراءات والتدابير، وقد تشير المقارنة في مواضع أخرى إلى مراوحة بعضها مكانها بلا تقدم بسبب ضعف المؤسسات الرقابية؛ لغياب المجلس التشريعي، وعدم إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بشكل دوري ومنتظم، وضعف خطوط المساءلة في النظام السياسي الفلسطيني، كاستمرار العديد من المؤسسات العامة غير الوزارية في عدم تقديم تقاريرها السنوية للحكومة أو للجهات المرجعية وفقاً للقانون في الآجال الزمنية المحددة.

6) تشير العلامات التي حصلت عليها المؤشّرات المتعلقة بشفافية إدارة الشأن والمال العام من قبل الحكومة في القراءات الإحدى عشرة التي جرى فيها إعداد المقياس، إلى أنّها ما زالت خاصرة رخوة في منظومة إدارة الشأن العام، إذ لم يحصل فيها تقدم في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، فضلاً عن عدم التأكد من نزاهة التعيين في الوظائف العليا أو الرقابة عليها، بسبب استمرار ضعف إعمال قاعدة تكافؤ الفرص في تولي الوظائف العامة خاصة العليا، وعدم وجود آليات للفحص والنظر في الترشيحات للتعيين في الوظائف العليا.

7) أغلب المؤشّرات التي تعتمد على انطباعات المواطنين في الضفة الغربية تجاه الحكومة في استطلاعات الرأي العام حصلت على علامات حرجة أو منخفضة جداً أو منخفضة، لتأثرها بالموقف العام السلبي من قبل المواطنين وبسبب فقدان الثقة.

## ثانياً: استنتاجات تفصيلية

1) ضعف بعض التشريعات الفلسطينية في تحصين نظام النزاهة الوطني في فلسطين كالقواعد الناظمة لحق الحصول على المعلومات وتشريعات منح الامتياز، وانتقال كبار الموظفين والسياسيين للعمل في القطاع الخاص دون فترات زمنية فاصلة لتجنب تضارب مصالح.

2) أبرزت نتائج مقياس النزاهة الفلسطيني ضعف دور «المؤسسات الرقابية» نتيجة حلّ المجلس التشريعي بسبب الانقسام، ما حدَّ من الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية.

3) بالرغم من التقدم الحاصل في إجراء مسابقات لتعيين بعض وكلاء الوزارات، إلا أنّ بعض التعيينات التي جرت في العام 2024 لم تخضع للإعلان عنها وتمت بدون إجراءات تضمن تكافؤ الفرص، خاصة التعيينات الصادرة عن مكتب الرئيس، ما يؤكد استمرار ضعف «الإجراءات والتدابير» المتعلقة بشفافية تعيين كبار الموظفين «الفئة الخاصة والعليا»، وغياب مؤسسة رسمية للرقابة على نزاهة التعيينات للوظائف العليا والخاصة، وغياب إجراءات لتنظيم عمل الوزراء والنواب ومأموري الضرائب والجمارك في القطاع الخاص بعد ترك الوظيفة العامة، وعدم فحص إقرارات الذمة المالية سواء المودعة في هيئة مكافحة الفساد أو الجهات الأخرى.

4) استمرار ضعف شفافية إدارة المال العام وبشكل خاص الموازنة، إذ لم تلتزم الحكومة بتقديم الموازنة العامة للسلطة في المواعيد والآجال القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة، وكذلك لم تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرفها الموازنة، بالرغم من أنّ تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية تحفّظ على الحساب الختامي للسنوات السابقة، وتمّ إجراء تعديلات على بنود الموازنة المختلفة بلا موافقة تشريعية.

5) أظهر المقياس ضعف إفصاح المسؤولين الفلسطينيين عن الذمم المالية الخاصة بهم، وعدم دورية تقديم إقرار الذمة المالية لبعض المناصب العليا؛ أغلبهم من أصحاب المناصب السياسية كأعضاء مجلس الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي، بالإضافة إلى القضاة والمحافظين ومسؤولي المؤسسات العامة الوزارية وغير الوزارية.

6) أشار المقياس إلى أنّ بعض المؤسسات العامة غير الوزارية لم تلتزم بتقديم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها، الأمر الذي أضعف منظومة المساءلة.

7) أبرزت نتائج مقياس النزاهة الفلسطيني استمرار انطباع المواطنين بوجود الفساد في السلطة الفلسطينية بشكل عام، وشمل ذلك الجهاز القضائي وبشكل خاص النيابة العامة، وفي تقديم بعض الخدمات، وفي التوظيف، فغالباً ما يتمّ التعبير عن حالة الغضب وعدم الرضا بشكل يفوق الواقع. وبالتأكيد، فإن إخضاع كبار المسؤولين للمساءلة لا يتمّ وفق أحكام القانون، بل يتم خارج النظام الرسمي مثل التحقيق مع كبار المسؤولين.

8) أظهر المقياس أنّ وسائل الإعلام والصحفيين ما زالوا يمارسون قيوداً ذاتية (الرقابة الذاتية) على نشر قضايا الفساد، وخاصة التحقيقات الصحفية المتعلقة بملفات الفساد التي تنظرها محكمة جرائم الفساد وهي علنية، بينما قامت بعض الأجهزة الأمنية خاصة المخابرات والأمن الوقائي بملاحقة بعض الناشطين على خلفية ما يُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي.

9) أظهرت نتائج المقياس تحسناً في محور منظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، لكنّ التنظيم الذاتي لتحصين منظمات المجتمع المدني ما زال هشاً، ومال زال هذا القطاع معرضاً لهزات محتملة أشارت إليها القراءة العاشرة.

10) ما زال القطاع الخاص غير منخرط في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، إذ لا تلتزم بعض شركات المساهمة العامة بمدونة الحوكمة المعتمدة والمقرة رسمياً، بينما أسهم إلغاء الإفصاح عن المالكين الحقيقيين للشركات الخاصة في سجل الشركات إلى زيادة صعوبة الكشف عن حالات تضارب المصالح في عمليات الشراء الحكومي، ناهيك عن زيادة فرص التهرب الضريبي.

# التوصيات

تفرض الاستنتاجات التي توصل إليها مقياس نظام النزاهة الوطني بذل جهد جماعي من قبل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني متمثلة بالرئاسة، والحكومة، والمؤسسات الرسمية والأهلية العاملة في مجال مكافحة الفساد لمعالجتها، بهدف تعزيز مناعة نظام النزاهة الوطني وفاعليته. ما من شأنه أن يسهم في ردم فجوة الثقة بين المواطنين والمسؤولين في الدولة، ويعزز رضا المواطنين على أداء الحكومة وأجهزتها المدنية والأمنية، وأعمال الموظفين العامين، والمحافظة على المال العام، ومنع التهرب الضريبي. الأمر الذي يتطلب وضع القضايا التالية على جدول أعمال البرنامج الحكومي الإصلاحي:

- إصدار مرسوم رئاسي من قبل السيد الرئيس يحدد موعد الانتخابات العامة «الرئاسية والتشريعية» لتمكين المواطنين من حق اختيار ممثلين في المؤسسات السياسية، وإعادة التوازن إلى النظام السياسي بوجود مجلس تشريعي يحظى بالشرعية الشعبية ليتمكن من القيام بتوحيد المؤسسات الفلسطينية وإنهاء الانقسام السياسي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفعيل المساءلة والرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية.

- تفعيل الحكومة للخطة الوطنية التشاركية عبر القطاعية للنزاهة ومكافحة الفساد المعتمدة من قبلها من خلال تحديد الخطوات التنفيذية، ومسؤوليات كل طرف أو مؤسسة في تنفيذها وفق جدول زمني واضح ومحدد، والرقابة على مدى التنفيذ من قبل هذه المؤسسات، واعتماد موازنة محددة لتنفيذها في إطار الموازنة العامة، والإعلان عن مدى الإنجاز للخطة في محاورها الرئيسية وعلى مستوى المؤسسات العامة. الأمر الذي من شأنه أن يفتح الطريق لاستعادة ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة.

### على صعيد التشريعات

- إعادة النظر في التشريعيات التي صدرت نهاية عام 2020 المتعلقة بالجهاز القضائي بما يشمل النيابة العامة، لناحية تصويب وفك الهيمنة عليه، وتوحيد السلطة القضائية في سلطة واحدة وتحت إشراف مجلس القضاء الأعلى وفقاً للقانون الأساسي وقانون السلطة القضائية، مع تشكيل لجنة وطنية من شخصيات عامة وقضائية ومهنية وازنة ونزيهة، يُعهد إليها مراجعة واقع القضاء القانوني وتصويبه، لضمان اتخاذ الإجراءات الواجبة لإعادة بناء الجهاز القضائي في قطاع غزة ووضع أسس توحيده بين الضفة والقطاع بعد وقف الحرب على قطاع غزة.

- تعديل قانون مكافحة الفساد بالنص على إلزامية نشر (الإفصاح) إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية، والوزراء، وأعضاء المجلس التشريعي، ومسؤولي المؤسسات الحكومية الوزارية وغير الوزارية في الجريدة الرسمية دورياً.

- استكمال الحكومة الاستجابة لملاحظات فريق استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة، بإجراء التعديلات المطلوبة لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين من جهة، ومواءمة التشريعات الفلسطينية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من جهة أخرى.

- إصدار نظام/لائحة لتنظيم إجراءات انتقال الوزراء والنواب ومأموري الضرائب والجمارك للعمل في القطاع الخاص.

- تشريع إنشاء «لجنة جودة الحكم في القطاع العام» لتنظر في تعيينات المرشحين للوظائف السامية (المدنية منها والأمنية) في القطاع العام، وتحديد الإجراءات المتعلقة بالمنافسة والإعلان عن الشواغر الوظيفية في الفئتين الخاصة والعليا، وعدم اقتصارها على الموظفين العامين، والنظر في الشكاوى المتعلقة بالتعيينات في القطاع العام؛ لإعمال القاعدة الدستورية المتعلقة بتكافؤ الفرص أمام المواطنين كافة في تولي الوظائف العامة وخاصة العليا منها.

- إصدار مدوّنة السلوك لأعضاء مجلس الوزراء، وتعديل نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح ليشمل المسؤولين السياسيين كالرئيس، ورئيس الحكومة، والمحافظين، والسفراء، وتفعيل إجراءات ضبط قبول الهدايا والضيافة في المؤسسات العامة غير الوزارية.

- إجراء تعديلات على بعض التشريعات والقواعد القانونية، كالقواعد الناظمة لحالات تعارض المصالح باتجاه فرض عقوبات في حال تضارب المصالح، وتعديل قانون الشركات لإلزام الشركات محدودة المسؤولية بالإفصاح عن المالكين الحقيقيين للشركة لاطلاع العامة.

- الاستمرار باعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) غير الوزارية المستقلة إدارياً ومالياً وفق الأصول؛ بحيث تلبي احتياجات عمل هذه المؤسسات سواء في تقديم خدماتها أو تسيير أعمالها، على أن تحترم في الوقت نفسه القواعد العامة للنظام المالي للسلطة الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بالعقود المالية لمسؤولي هذه الهيئات.

- إصدار قانون خاص بمنح الامتياز، لتوضيح إجراءات الخصخصة وضمان المنافسة والشفافية في عمليات الخصخصة ومنح الامتياز.

**لتعزيز الشفافية في عمل مؤسسات القطاع العام**

- تبني سياسية حكومية معلنة لإعمال الحق في الحصول على المعلومات، تتضمن واجبات المسؤولين والموظفين العامين في تقديم المعلومات، وصولاً إلى إعداد مشروع قانون الحق في النفاذ إلى المعلومات بشكل تشاركي يضمن ويحمي هذا الحق من أجل رفعه للرئيس وإقراره.

- نشر قانون الموازنة العامة في موعده القانوني بما يشمل مراكز المسؤولية.

- نشر الاتفاقيات التي تقوم الحكومة ومؤسسات الدولة بالتوقيع عليها، مثل الاتفاقيات المتعلقة بالامتيازات الممنوحة لبعض شركات القطاع الخاص، أو الاتفاقيات والتفاهمات التي توقعها الدولة مع أطراف خارجية تتعلق بإدارة الموارد العامة واستغلالها.

**لتعزيز المساءلة**

- إلزام الرئاسة والحكومة للمؤسسات العامة غير الوزارية بتقديم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها، ومتابعة أعمالها باعتبارها أحد أهم أشكال المساءلة على عمل المؤسسات العامة غير الوزارية. وعلى مجلس الوزراء والرئاسة الإعلان عن تقرير سنوي يتضمن مدى التزام المؤسسات العامة بتقديم تقاريرها وفقاً لمتطلبات التشريع الناظم لكل مؤسسة.

- استكمال العمل على إقرار قانون يتعلق بمجلس تنظيم النقل العام.

**على صعيد المجتمع المدني ومؤسسات الإعلام والقطاع الخاص**

- تطوير آلية مشتركة للرقابة على مدى الالتزام بأحكام مدوّنة السلوك الخاصة بالعمل الأهلي.

- توقف رؤساء تحرير وسائل الإعلام والصحفيين عن وضع قيود ذاتية (الرقابة الذاتية) على نشر قضايا الفساد، وخاصة التحقيقات الصحفية المتعلقة بملفات الفساد.

- إلزام هيئة سوق رأس المال للشركات المساهمة العامة المسجلة لدى مراقب الشركات باستكمال الإجراءات لإدراجها في السوق المالي، بغية البدء بتطبيق مدوّنة حوكمة الشركات.

- انخراط مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات التمثيلية فيه بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد.

# الملاحق

## ملحق رقم (1) قائمة المؤشّرات المستخدمة في مقياس النزاهة في فلسطين وتصنيفاتها ومصادر المعلومات وطرق الاحتساب

| رقم المؤشّر | المؤشّرات الخاصة | القطاع | أركان نظام النزاهة | مصادر المعلومات | طريقة احتساب المؤشّر |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد. | ممارسات | إرادة سياسية | مجلس الوزراء | يحصل هذا المؤشّر على 1000 علامة لامتلاك الحكومة خطة وطنية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد، وفي حالة عدم وجود خطة يفقد كامل العلامة. |
| 2 | وجود هيئة مكافحة الفساد. | تشريع | إرادة سياسية | - هيئة مكافحة الفساد<br>- الأمانة العامة للمجلس التشريعي | 1) 500 علامة لوجود هيئة مكافحة الفساد تتمتع بالاستقلالية والحصانة في أعمالها.<br>2) 500 علامة لوجود نص واضح وصريح يلزم مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس هيئة مكافحة الفساد. |
| 3 | مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً | ممارسات | إرادة سياسية | - هيئة مكافحة الفساد<br>- الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد<br>- الصحافة المحلية | يقسم هذا المؤشّر إلى قسمين:<br>الأول يخصص 700 علامة للالتزام بإعداد التقرير السنوي المنصوص عليه في القانون، وعدم الالتزام بإعداد التقرير السنوي وتقديمه للجهات المنصوص عليها في القانون يفقد كامل العلامة المخصصة لهذا القسم.<br>والثاني 300 علامة لنشر التقارير، عدم نشر التقرير السنوي يفقد هذا القسم 300 علامة. |
| 4 | الاعتقاد بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد. | ممارسات | إرادة سياسية | استطلاع رأي | (نسبة الذين يقولون إنّهم يعتقدون أنّ المواطنين يقومون بالإبلاغ عن جرائم الفساد × 1000). |
| 5 | النصّ على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية. | تشريع | إجراءات وتدابير | قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية | يحصل هذا المؤشّر على كامل العلامة في حال وجود نص قانوني واضح وصريح يلزم مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، وفي حال عدم وجوده (أي النص) تحسم كامل العلامة. |
| 6 | تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية. | ممارسات | إجراءات وتدابير | - مجلس الوزراء<br>- ديوان الموظفين العام<br>- ديوان الرقابة المالية والإدارية | يقسم المؤشّر إلى قسمين:<br>1) 500 علامة للتعيينات في الوظائف العامة وتحسب كما يلي: نسبة التعيينات التي تشرف عليها من إجمالي التعيينات خلال العام × 500.<br>2) 500 علامة للتعيينات في الوظائف العليا. وتحسب كما يلي: نسبة التعيينات التي تشرف عليها من إجمالي التعيينات في الفئات العليا خلال العام × 500. |
| 7 | الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية. | ممارسات | إجراءات وتدابير | - ديوان الموظفين العام<br>- الوقائع الفلسطينية | يحسب هذا المؤشر كما يلي:<br>عدد الإعلانات خلال العام / عدد التعيينات الوظيفية × 1000 |
| 8 | وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا). | تشريع | إجراءات وتدابير | - قانون الخدمة العامة<br>- اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية<br>- تعليمات حكومية | يحصل المؤشر على 1000 علامة في حال وجود نص واضح وصريح لتشكيل لجنة دائمة للاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية يتيح لكل المعترضين التقدم لها، وفي حال عدم وجود نص يحصل على صفر. |

| رقم المؤشّر | المؤشّرات الخاصة | القطاع | أركان نظام النزاهة | مصادر المعلومات | طريقة احتساب المؤشّر |
|---|---|---|---|---|---|
| 9 | وجود مدوّنة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرّة ومعتمدة. | تشريع | إجراءات وتدابير | - مجلس الوزراء<br>- الأمانة العامة للمجلس التشريعي<br>- ديوان الموظفين العام<br>- مجلس القضاء الأعلى<br>- الدوائر القانونية/الإدارية في الأجهزة الأمنية | تقسم إلى خمسة أقسام:<br>1) 200 علامة لوجود مدوّنة سلوك لأعضاء مجلس الوزراء.<br>2) 200 علامة لوجود مدوّنة سلوك لأعضاء المجلس التشريعي.<br>3) 200 علامة لوجود مدوّنة سلوك للقضاة والنيابة العامة.<br>4) 200 علامة لوجود مدوّنة سلوك خاصة بالموظف العام.<br>5) 200 علامة لوجود مدوّنة سلوك خاصة بأفراد الأجهزة الأمنية والشرطة. |
| 10 | وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح. | تشريع | إجراءات وتدابير | - القانون الأساسي للسلطة<br>- قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي<br>- قانون الخدمة المدنية<br>- قانون السلطة القضائية | يقسّم هذا المؤشّر إلى خمسة أقسام:<br>1) تخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح لرئيس السلطة، ويحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح.<br>2) تخصص 400 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للوزراء ومن في حكمه، ويحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح.<br>3) تخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للنواب، ويحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح.<br>4) تخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للموظفين العامين (المدنيين والعسكريين)، ويحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح.<br>5) تخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للقضاة، ويحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح. |
| 11 | وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام. | تشريع | إجراءات وتدابير | - القانون الأساسي للسلطة<br>- قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي<br>- النظام الداخلي للمجلس التشريعي<br>- قانون الخدمة المدنية | وجود نص تشريعي يضع فترة **عام** على الأقل لانتقال كبار الموظفين في السلطة للعمل في شركات القطاع الخاص (أعضاء مجلس إدارة أو مدراء تنفيذيين). تخصص 300 علامة للوزراء، و300 علامة للنواب، و400 علامة للفئات العليا والخاصة (حسب قانون الخدمة المدنية) في القطاع العام. |
| 12 | ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص. | تشريع | إجراءات وتدابير | نظام انتقال مأموري الضرائب والجمارك | يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة في حال وجود نظام واضح يحدد فترة **عام** على الأقل لانتقال مأموري الضرائب والجمارك للعمل في القطاع الخاص، وفي حال عدم وجود نص واضح تحسم كامل العلامة. |
| 13 | وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين. | تشريع | إجراءات وتدابير | - قانون الخدمة المدنية<br>- أنظمة أو تعليمات خاصة بالهدايا | تحسب علامة هذا المؤشّر كالتالي:<br>200 علامة لوجود نص واضح للتعامل مع الهدايا المقدمة لرئيس السلطة، و200 علامة للوزراء، و200 علامة لأعضاء المجلس التشريعي، و200 علامة للموظفين العامين. وتخصص 200 علامة لتحديد سقف مالي لقبول الهدايا الشخصية للوزراء والنواب مع وجود آلية للتسجيل. |

| رقم المؤشّر | المؤشّرات الخاصة | القطاع | أركان نظام النزاهة | مصادر المعلومات | طريقة احتساب المؤشّر |
|---|---|---|---|---|---|
| 14 | أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية. | تشريع | إجراءات وتدابير | - قانون مكافحة الفساد<br>- القانون الأساسي للسلطة<br>- قانون مكافحة الفساد<br>- قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي<br>- قانون اللوازم العامة<br>- قانون العطاءات العامة<br>- قانون الهيئات المحلية | يحصل هذا المؤشر على 1000 علامة في حال وجود نص واضح على إلزامية تقديم الشرائح الوظيفية المذكورة للذمة المالية، وتنقص 200 علامة على عدم النص على أيٍّ من الشرائح المذكورة. |
| 15 | التزام المكلّفين بتقديم إقرارات الذمة المالية. | ممارسات | إجراءات وتدابير | هيئة مكافحة الفساد | نسبة الملتزمين من المكلفين × 1000 |
| 16 | التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية. | ممارسات | إجراءات وتدابير | هيئة مكافحة الفساد | يتم احتساب المؤشّر كما يلي:<br>نسبة حالات التدقيق<br>10% من إقرارات الذمة المتعلقة بالشرائح المذكورة × 1000<br>وفي حال كانت النسبة أعلى من 10% يحصل المؤشر على علامة 1000 |
| 17 | دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغلي المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، إلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية. | تشريع | | - القانون الأساسي للسلطة<br>- قانون مكافحة الفساد | يقسم المؤشّر الى قسمين:<br>الأول: يخصص 500 علامة للنص على دورية تقديم الذمة المالية، 250 نقطة لدورية تقديم الإقرار، و250 نقطة لتقديم الإقرار عند استلام المناصب وانتهاء الخدمة.<br>الثاني: يخصص 500 علامة لإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء ومن في حكمهم وأعضاء المجلس التشريعي. |
| 18 | تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة "وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة" بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام. | تشريع | إجراءات وتدابير | - القانون الأساسي للسلطة<br>- قانون حق الوصول للمعلومات | يحصل هذا المؤشّر على علامة 1000 في حال وجود نص واضح وصريح يمنح المواطنين حق الوصول إلى المعلومات العامة دون وجود عقبات أو إجراءات بيروقراطية معقدة و/أو مكلفة. وفي حال وجود نص لكنه غير واضح أو يضع شروطاً تحول دون الوصول السريع للمعلومات يحصل على 500 علامة. وفي حال عدم وجود نص تحسم كامل العلامة. |
| 19 | يتمكّن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة. | ممارسات | إجراءات وتدابير | استطلاع رأي عام | يتم الحصول على علامة هذا المؤشّر من استطلاع الرأي العام وتحتسب كالتالي: نسبة الذين يقولون إنهم يتمكنون من الوصول إلى السجلات العامة × 1000 |
| 20 | فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة. | ممارسات | إجراءات وتدابير | - مسح لمؤسسات السلطة<br>- عينة ممثلة لدوائر ووحدات الشكاوى | نسبة الردود المكتوبة من إجمالي عدد الشكاوى الواردة × 1000 |
| 21 | وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادّعاء المضادّ. | تشريعات | إجراءات وتدابير | قانون مكافحة الفساد | وجود نص قانوني واضح يحمي المبلغين عن قضايا فساد من الملاحقة القانونية من قبل المبلغ عنهم، ويضمن (1) سرية الأشخاص و(2) عدم الملاحقة القضائية و(3) عدم اتخاذ إجراءات إدارية بحق المبلغين. وتحسم 350 علامة لعدم النص على أيٍّ من هذه الضمانات. |
| 22 | الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد. | ممارسات | إجراءات وتدابير | - هيئة مكافحة الفساد | (نسبة حالات الإبلاغ عن كبار الموظفين/ 0.5 × 1000) |

| رقم المؤشّر | المؤشّرات الخاصة | القطاع | أركان نظام النزاهة | مصادر المعلومات | طريقة احتساب المؤشّر |
|---|---|---|---|---|---|
| 23 | يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات. | تشريع | إجراءات وتدابير | - قانون الشراء العام | تقدّر العلامة حسب نص القانون، ففي حال وجود نص صريح وواضح يلزم بطرح كل العطاءات واللوازم يحصل على علامة 1000، وفي حال وجود نص لكنه غير واضح يتم خصم 500 علامة، ويحصل على صفر في حال عدم وجود نص. |
| 24 | يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة. | ممارسات | إجراءات وتدابير | - لجان العطاءات والمشتريات | تبدأ علامة هذا المؤشر بـ 1000 علامة وتخصم 100 علامة على كل حالة عدم نشر للنتائج. |
| 25 | الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية. | تشريع | إجراءات وتدابير | - قانون العطاءات الحكومية<br>- قانون اللوازم العامة | تقدّر العلامة حسب نص القانون، ففي حال وجود نص صريح وواضح يمنع الشركات المدانة بانتهاك لوائح العطاءات من المشاركة في العطاءات واللوازم يحصل على علامة 1000، وفي حال عدم وجود نص تحسم كامل العلامة. |
| 26 | منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية. | ممارسات | إجراءات وتدابير | لجان العطاءات والمشتريات | في حال وجود قائمة معلنة للشركات الممنوعة من تقديم العطاءات لمخالفاتها السابقة يحصل على 1000 علامة وفي حال عدم وجود القائمة تحسم كامل العلامة. |
| 27 | اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية. | ممارسات | إجراءات وتدابير | استطلاع رأي عام | يتم الحصول على علامة هذا المؤشّر من استطلاع للرأي العام وتحتسب كالتالي: نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد × 1000. |
| 28 | اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة). | ممارسات | إجراءات وتدابير | استطلاع رأي عام | تحسم 20 نقطة لكل 1% من المستطلعين الذين يفيدون بوجود تجربة شخصية لهم أو لأحد أقاربهم أو أصدقائهم. |
| 29 | كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون. | تشريع | إجراءات وتدابير | - قانون مكافحة الفساد<br>- قانون العقوبات | يحصل هذا المؤشّر على 1000 علامة لوجود نص قانوني يجرم الفساد في القطاعات التالية 1. القطاع الحكومي. 2. الهيئات المحلية. 3. القطاع الأهلي. 4. القطاع الخاص.<br>ويتم خصم 250 علامة في حال عدم النص على تجريم الفساد في أيٍّ من القطاعات الأربعة. |
| 30 | وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد. | تشريع | إجراءات وتدابير | - رأي خبير<br>- قانون مكافحة الفساد<br>- قانون العقوبات | تقدّر علامة هذا المؤشّر حسب نص القوانين المجرمة لأفعال الفساد، إذا كانت العقوبات رادعة يحصل على كامل العلامة، ويتم حسم 200 نقطة لكل عقوبة لكل شكل من أشكال الفساد. |
| 31 | وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد. | تشريع | إجراءات وتدابير | - القانون الأساسي<br>- قانون مكافحة الفساد<br>- قانون العقوبات | يحصل هذا المؤشّر على كامل العلامة (1000) في حال النص على منع التقادم لجرائم الفساد، ويتم خصم 250 علامة لكل جريمة فساد تنطبق عليها فترة التقادم المنصوص عليها في القانون العام. |
| 32 | توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد. | تشريع | إجراءات وتدابير | - القانون الأساسي<br>- قانون مكافحة الفساد | يحصل هذا المؤشّر على كامل العلامة (1000) في حال وجود نص واضح وصريح يعوض المتضررين من أفعال الفساد، وتخصم كامل العلامة في حال عدم وضوح النص. |
| 33 | وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد. | تشريع | إجراءات وتدابير | - القانون الأساسي<br>- قانون مكافحة الفساد<br>- قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي | يحصل هذا المؤشّر على كامل العلامة (1000) في حال وجود نص واضح وصريح يمنح رئيس هيئة مكافحة الفساد البدء في إجراء التحقيقات، في حال وجود شبهات بالفساد، مع الرئيس والوزراء والنواب، ويتم خصم نصف العلامة في حال وجود نص يمنح الحصانة لهم ويتطلب إجراءات تعوق البدء بالتحقيقات لأي واحد منهم. |

| رقم المؤشّر | المؤشّرات الخاصة | القطاع | أركان نظام النزاهة | مصادر المعلومات | طريقة احتساب المؤشّر |
|---|---|---|---|---|---|
| 34 | رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق. | ممارسات | إجراءات وتدابير | - هيئة مكافحة الفساد<br>- النيابة العامة<br>- الأمانة العامة للمجلس التشريعي | تبدأ علامة هذا المؤشر بـ (1000 علامة) وتحسم كامل العلامة في حال امتناع المجلس التشريعي عن رفع الحصانة عن المتهمين بقضايا فساد. |
| 35 | وجود قانون خاص بالامتياز وقانون المنافسة ومنع الاحتكار. | تشريع | إجراءات وتدابير | – الجريدة الرسمية<br>– المجلس الشريعي | في حال وجود قانون ينظّم منح الامتياز وقانون ينظم المنافسة ويمنع الاحتكار يحصل المؤشّر على كامل العلامة (1000 نقطة)، وفي حال عدم إصدار قانون تخصم كامل العلامة. |
| 36 | وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص. | ممارسات | إجراءات وتدابير | | يحصل هذا المؤشّر على 1000 نقطة وتخصم 250 نقطة في حال عدم وجود مجلس تنظيمي لكل قطاع من القطاعات الأربعة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات). |
| 37 | اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) غير الوزارية. | ممارسات | إجراءات وتدابير | - مجلس الوزراء | عدد المؤسسات المعتمد فيها نظام مالي وإداري / عدد المؤسسات الحكومية غير الوزارية × 1000 |
| 38 | تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك. | ممارسات | إجراءات وتدابير | – وزارة الحكم المحلي<br>– لجنة الانتخابات المركزية | نسبة الهيئات التي تم إجراء الانتخابات فيها من إجمالي الهيئات المحلية التي تم حلها × 1000 |
| 39 | تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي. | تشريع | مؤسسات رقابية فاعلة | - القانون الأساسي للسلطة<br>- النظام الداخلي للمجلس التشريعي | يحصل هذا المؤشّر على كامل العلامة (1000) في حال وجود نص واضح على خضوع كافة المسؤولين الذين يتمتعون بصلاحيات تنفيذية، ويتم حسم 250 علامة لكل مسؤول أو جهة لا تخضع للرقابة. |
| 40 | تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كافٍ من بداية السنة المالية. | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | - وزارة المالية<br>- الأمانة العامة للمجلس التشريعي | التزام الحكومة بتقديم الموازنة العامة بحد أقصى في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام، ويتم حسم 50 نقطة عن كل يوم تأخير. |
| 41 | يتم الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة. | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | - وزارة المالية<br>- الأمانة العامة للمجلس التشريعي | يحصل هذا المؤشّر على 1000 علامة وتحسم 200 علامة عن كل حالة لتعديلات تتطلب موافقة المجلس التشريعي ولم تعرض عليه. |
| 42 | تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة. | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | الأمانة العامة للمجلس التشريعي | تخصص 500 علامة لمناقشة المجلس لتقرير الحساب الختامي، و500 علامة لمناقشة المجلس للتقارير الربعية المقدمة للمجلس التشريعي. وفي حال لم تقدم وزارة المالية التقارير تحسم كامل العلامة. |
| 43 | الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية. | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | الأمانة العامة للمجلس التشريعي<br>ديوان الرقابة المالية والإدارية | تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر وتُضاف 600 علامة لمناقشة المجلس التشريعي للتقرير السنوي لاستثمارات السلطة، و400 علامة لقيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتدقيق والرقابة على الشركات الاستثمارية للسلطة. |

| رقم المؤشّر | المؤشّرات الخاصة | القطاع | أركان نظام النزاهة | مصادر المعلومات | طريقة احتساب المؤشّر |
|---|---|---|---|---|---|
| 44 | الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | - الأمانة العامة للمجلس التشريعي<br>- الأمانة العامة للرئاسة<br>- الأمانة العامة لمجلس الوزراء | يقسّم هذا القسم الى أربعة أقسام:<br>**الأول**: يخصص 400 علامة؛ 200 علامة لمناقشة المجلس الموازنة السنوية للأجهزة الأمنية، و200 علامة لمناقشة المجلس الجزء المتعلق بالأجهزة الأمنية في الحساب الختامي.<br>**الثاني**: يخصص 200 علامة لامتثال وزير الداخلية لحضور جلسات لجان المجلس. وتحسب كالتالي: عدد الاستجابات مقارنة بعدد الطلبات × 200.<br>**الثالث**: يخصص 200 علامة لحضور وزير الداخلية جلسات المجلس للرد على الأسئلة والاستجوابات المتعلقة بالأمن في الأوقات المحددة من قبل المجلس التشريعي، وتحسب كما يلي: عدد مرات الحضور مقارنة بعدد الطلبات × 200.<br>**الرابع**: يخصص 200 علامة للرد على رسائل وطلبات اللجان كما يلي:<br>عدد الاستجابات<br>200 × ———————<br>عدد الطلبات المقدمة من المجلس التشريعي |
| 45 | استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته. | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | ديوان الرقابة المالية الإدارية | عدد الردود أو الاستجابة لطلبات وتوصيات الديوان من إجمالي الطلبات × 1000. |
| 46 | اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف. | ممارسات | مؤسسات رقابية فاعلة | استطلاع رأي عام | **نسبة الذين لا يعتقدون بأنّ الواسطة تساعدهم في الحصول على الخدمة** × 1000<br>نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في التوظيف × 1000 |
| 47 | المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها. | ممارسات | مؤسسات رقابية | تقارير ائتلاف أمان | نسبة المؤسسات التي تقدم تقارير سنوية إلى الجهات المرجعية المنصوص عليها في قانونها × 1000 |
| 48 | وجود هيئة التفتيش القضائي. | ممارسات | القضاء | مجلس القضاء الأعلى | يقسّم هذا المؤشّر إلى قسمين:<br>الأول يخصص 500 علامة لقيام هيئة التفتيش بجولات تفتيشية على أداء القضاة أو مراجعة أحكام قضائية، ويتم منح 10 علامات لكل جولة.<br>والثاني: يخصص 500 علامة تحتسب كما يلي:<br>عدد الشكاوى المنجزة في العام<br>500 × ———————<br>عدد الشكاوى الواردة لدائرة التفتيش |
| 49 | قضاء مستقل وفاعل. | ممارسات | القضاء | - مجلس القضاء الأعلى<br>- جمعية القضاة<br>- مؤسسات حقوق إنسان | يقسم هذا المؤشّر إلى قسمين.<br>**الأول**: تخصص لهذا القسم 500 علامة؛ وتنقص 100 نقطة في حال تعرض أيٍّ من القضاة إلى تهديد أو تدخل، و200 نقطة للاعتداء الجسدي، ويفقد هذا القسم كامل العلامة في حال قتل أيٍّ من القضاة.<br>**الثاني**: نسبة القرارات القضائية "المتعلقة بقضايا فساد" مقارنة بعدد القضايا الواردة في نفس السنة × 500. |
| 50 | عدد القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة. | ممارسات | القضاء | - مجلس القضاء الأعلى<br>- النيابة العامة | (عدد القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة لنفس العام/ 0.7 × 1000) |
| 51 | اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي. | ممارسات | القضاء | استطلاع رأي عام | 1) نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي × 500.<br>2) نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في النيابة العامة × 500. |

| رقم المؤشّر | المؤشّرات الخاصة | القطاع | أركان نظام النزاهة | مصادر المعلومات | طريقة احتساب المؤشّر |
|---|---|---|---|---|---|
| 52 | توجد لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة. | تشريع | المجتمع المدني | قانون الانتخابات العامة | يحصل المؤشّر على علامة 1000 في حال وجود نص صريح على استقلالية لجنة الانتخابات العامة وعدم التدخل في أعمالها من قبل الأجهزة الحكومية، ويتم خصم 500 علامة في حال عدم وضوح النص، وتحسم كامل العلامة في حال عدم النص على وجود لجنة انتخابات مستقلة. |
| 53 | وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة. | تشريع | المجتمع المدني | - قانون الانتخابات العامة<br>- قانون الأحزاب | يحصل المؤشّر على علامة 1000 في حال وجود تشريع ينص بشكل واضح على آليات تمويل الانتخابات. |
| 54 | فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية. | ممارسات | المجتمع المدني | لجنة الانتخابات المحلية | يحصل هذا المؤشّر على 1000 نقطة في حال قيام لجنة الانتخابات بالتدقيق، وفي حال غياب آليات تدقيق واضحة أو عدم القيام بالتدقيق يفقد كامل العلامة. |
| 55 | وجود المنظمات المحلية والدولية لمكافحة الفساد. | ممارسات | المجتمع المدني | - سجلّ الجمعيات الأهلية<br>- وزارة العدل<br>- هيئة مكافحة الفساد<br>- مؤسسات المجتمع المدني | في حال وجود منظمة واحدة يحصل المؤشر على 250 علامة وفي حال وجود مؤسستين يحصل المؤشر على 400 علامة وفي حال وجود 3 مؤسسات يحصل على 500 علامة و100 علامة لكل مؤسسة إضافية. |
| 56 | قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل. | ممارسات | المجتمع المدني | - مؤسسات المجتمع المدني<br>- مؤسسات حقوق الإنسان | يتم حسم 500 علامة على إغلاق مؤسسة أهلية أو دولية (فرع)، و300 علامة لاعتقال نشطاء في مجال مكافحة الفساد، و200 علامة على وضع عراقيل أمام نشاطات المؤسسات. وتحسم كامل العلامة في حال قتل أيٍّ من الناشطين في مجال مكافحة الفساد. |
| 57 | المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها. | ممارسات | المجتمع المدني | وزارة الداخلية | نسبة المنظمات التي تقدم تقاريرها أو تنشرها للعموم من إجمالي المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين × 1000. |
| 58 | إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها. | ممارسات | المجتمع المدني | - وزارة الداخلية<br>- هيئة مكافحة الفساد<br>- ديوان الرقابة المالية والإدارية<br>- مجلس القضاء الأعلى | تبدأ علامة هذا المؤشر بـ 1000 ويخسر 250 نقطة لصدور قرار قضائي بإدانة أيٍّ من المسؤولين في مؤسسة أهلية. |
| 59 | تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة. | ممارسات | المجتمع المدني | استطلاع عينة للمؤسسات والناشطين والباحثين العاملين في مجال مكافحة الفساد | تبدأ علامة هذا المؤشر بـ 1000 ويتم حسم 50 نقطة على كل منع أو حجب للمعلومات. |
| 60 | الإعلام حرّ ومحمي. | تشريع | المجتمع المدني | - القانون الأساسي للسلطة<br>- قانون المطبوعات والنشر<br>- نظام ترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية | تقدّر العلامة حسب نص القانون، ففي حال وجود ضمانات واضحة وصريحة لحرية الإعلام يحصل المؤشّر على 1000 علامة، وفي حال وجود نص لكنه غير واضح يخسر نصف العلامة، وفي حال عدم وجود نص يأخذ المؤشّر علامة صفر. |
| 61 | لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية. | ممارسات | المجتمع المدني | استطلاع عينة الصحفيين | تحتسب علامة المؤشر كالتالي: (نسبة الذين يقولون إنّه لا توجد رقابة ذاتية × 1000) + (نسبة الذين يقولون إنّه توجد رقابة ذاتية إلى حد ما × 500) + (نسبة الذين يقولون إنّه توجد رقابة ذاتية × 0) |
| 62 | لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة. وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد. | ممارسات | المجتمع المدني | - استطلاع عينة الصحفيين<br>- الصحف | يقسّم هذا المؤشّر إلى قسمين:<br>الأول: مخصص لرأي الصحفيين (نسبة الذين يقرّون بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد × 0) + (نسبة الذين يقرّون بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد إلى حد ما × 250) + (نسبة الذين لا يقرّون بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد × 500)<br>والثاني: يتم خصم 100 نقطة لكل 10% تقول إنّه تم منعهم من نشر مقال أو خبر أو تعليق أو برنامج إذاعي أو تلفزيوني في الوسيلة الإعلامية التي يعملون بها أو يعمل بها أحد زملائهم من قبل السلطات الأمنية أو المدنية. |

| رقم المؤشّر | المؤشّرات الخاصة | القطاع | أركان نظام النزاهة | مصادر المعلومات | طريقة احتساب المؤشّر |
|---|---|---|---|---|---|
| 63 | لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد. | ممارسات | المجتمع المدني | – الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان<br>– المركز الفلسطيني لتنمية الحريات الإعلامية "مدى" | تحسم 250 علامة على اعتقال أيٍّ من الصحفيين أو تعرّضه للإهانة بسبب كتابته خبراً أو تحقيقاً أو مقالاً، ويتم حسم كامل العلامة في حال اختفاء أو قتل أيٍّ من الصحفيين. |
| 64 | اعتقاد الناس بأنّ المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد. | ممارسات | المجتمع المدني | استطلاع للرأي العام | يتم الحصول على علامة هذا المؤشر من استطلاع الرأي العام وتحتسب كالتالي: (أ × 1000) + (ب × 500) + (ت × 0)<br>(أ) نسبة الذين يقولون إنّ المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد<br>(ب) نسبة الذين يقولون بلا رأي/ لا أعرف<br>(ج) نسبة الذين يقولون إنّ المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد. |
| 65 | تطبيق مدوّنة حوكمة الشركات في فلسطين. | ممارسات | المجتمع المدني | – هيئة سوق رأس المال<br>– المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص<br>–ائتلاف أمان | نسبة الشركات المساهمة العامة التي قررت تطبيق المدوّنة × 1000 |
| 66 | إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية. | ممارسات | المجتمع المدني | – هيئة سوق رأس المال<br>– وزارة الاقتصاد الوطني | نسبة الشركات المساهمة العامة التي تفصح عن بياناتها الربعية والسنوية حسب تعليمات الإفصاح الصادرة عن السوق المالي × 1000 |
| 67 | تضمين التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة. | ممارسات | المجتمع المدني | – مراقب الشركات<br>– هيئة سوق رأس المال<br>– عينة من التقرير السنوي الشركات | تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر ويتم إضافة 50 نقطة لكل شركة مساهمة عامة تنشر في تقريرها السنوي مكافآت ونفقات أعضاء مجالس إدارتها. |
| 68 | الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة. | ممارسات | المجتمع المدني | – الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان<br>– مؤسسة مدى لتنمية الحريات<br>– ائتلاف أمان | يتم حسم 200 نقطة على إغلاق كلّ موقع إلكتروني بسبب النشر، و10 نقاط على كل انتهاك حرية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.<br>ويخسر المؤشّر كامل العلامة في حال تم إغلاق شبكة الإنترنت على البلاد أو إيقاف شبكات الهاتف النقال. |
| 69 | التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد. | ممارسات | التعاون الدولي | - هيئة مكافحة الفساد<br>- وزارة العدل<br>- الأمانة العامة للمجلس التشريعي | يقسّم هذا المؤشر إلى قسمين:<br>الأول: التوقيع على الاتفاقيات الدولية<br>عدد الاتفاقيات الموقع عليها من قبل السلطة / عدد الاتفاقيات الدولية × 500<br>الثاني: التوقيع على الاتفاقيات الإقليمية<br>عدد الاتفاقيات الموقع عليها من قبل السلطة / عدد الاتفاقيات الإقليمية × 500 |
| 70 | الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة. | ممارسات | التعاون الدولي | تقرير استعراض الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لالتزامات دولة فلسطين | نسبة إنجاز السلطة الفلسطينية لملاحظات فريق استعراض التنفيذ لاتفاقية مكافحة الفساد المنجز من الملاحظات / الملاحظات الواردة في تقرير الاستعراض × 1000 |
| 71 | جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد. | ممارسات | التعاون الدولي | النيابة العامة | عدد الطلبات المقدمة للجهات الدولية مقارنة بعدد الأشخاص الهاربين × 1000. |
| 72 | طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني. | ممارسات | التعاون الدولي | - هيئة مكافحة الفساد<br>- وزارة العدل<br>- مجلس القضاء الأعلى | عدد الطلبات مقارنة مع عدد أحكام القضاء لهاربين × 1000. |

## الملحق رقم 2: نتائج مؤشرات مقياس نظام النزاهة في فلسطين لعامي 2024 - 2025

| الرقم | المؤشر | توثيق المعلومات | المعلومات المطلوبة | طريقة الاحتساب | العلامة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد | **انظر/ي موقع هيئة مكافحة الفساد** هيئة مكافحة الفساد ا لفلسطينية<br>دولة فلسطين - مجلس الوزراء | تمّ إطلاق الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025-2030 من قبل مجلس الوزراء في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 2024/10/29. | تمّ اعتماد الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025-2030 من قبل الحكومة كباقي الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية. يحصل هذا المؤشر على 1000 نقطة. | 1000 |
| 2 | وجود هيئة مكافحة الفساد | 1. **قانون مكافحة الفساد رقم** (1) **لسنة** 2005 قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م<br>2. **رأي خبير** | **(1)** أ-تنص الفقرة الأولى من المادة (3) من القانون على (تنشأ بمقتضى أحكام هذا القرار بقانون هيئة تسمى «هيئة مكافحة الفساد»، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، ويكون لها موازنة خاصة بها ضمن الموازنة العامة، وتتمتع بالأهلية القانونية اللازمة للقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، وحق إبرام العقود والتقاضي، ويمثلها أمام المحاكم النائب العام أو من ينيبه، وتمارس الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القرار بقانون، وفي أي أنظمة أو تعليمات تصدر بمقتضاه).<br>ب-تنص الفقرة الأولى من المادة (7) من القانون على "وفقاً لأحكام القانون يتمتع الرئيس وموظفو الهيئة بالحصانة عن كل ما يقومون به من أعمال تتعلق بتنفيذ مهامهم."<br>**(2)** لا يتضمن قانون مكافحة الفساد نصاً يلزم بمصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس هيئة مكافحة الفساد. | 1) النص واضح في قانون مكافحة الفساد على استقلالية الهيئة والحصانة لأعمالها. يحصل هذا القسم على كامل العلامة المخصصة له 500 نقطة.<br>2) تحسم كامل العلامة لهذا القسم لعدم النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس الهيئة. | 500 |
| 3 | مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً | **الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد** هيئة مكافحة الفساد ا لفلسطينية | تم تقديم التقرير السنوي للعام 2024 إلى الجهات المعنية (الرئيس ورئيس الوزراء) خلال العام 2025، وتم كذلك نشر التقرير على الصفحة الإلكترونية لهيئة مكافحة الفساد. | يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة لالتزام الهيئة بإعداد التقرير السنوي وتقديمه للجهات المنصوص عليها في القانون، ونشره على موقع الهيئة. | 1000 |
| 4 | الاعتقاد بقيام المواطنين بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد | **استطلاع رأي عام خاص لائتلاف «أمان»** 2024 استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2024 | أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 28% من المبحوثين في الضفة الغربية يعتقدون أنّ المواطنين يقومون بإبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود الفساد مقابل 63% منهم لا يعتقدون ذلك. | يحصل هذا المؤشر على 280 علامة<br>(1000 × 0.28) | 280 |
| 5 | المصادقة على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية من قبل المجلس التشريعي | قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004<br>Arabic Version (2.indd (saacb.ps | تنص المادة (٤) من القانون على أن "يعيّن رئيس الديوان بقرار من رئيس السلطة الوطنية بناء على تنسيب من مجلس الوزراء وبعد المصادقة على تعيينه بالأغلبية المطلقة للمجلس التشريعي." | يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة للنص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية. | 1000 |
| 6 | تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية | **انظر/ي: الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» الأعداد** 210- 221 **والأعداد الممتازة** 27 - 30<br>ديوان الجريدة الرسمية - الأعداد العادية | **القسم الأول:** الديوان يشرف على جميع التعيينات في القطاع العام.<br>**القسم الثاني:** تم تعيين وترقية 373 موظفاً/ة في الفئة العليا «الخاصة والعليا» خلال العام 2024.<br>تمّ تعيين 12 وكيل وزارة بناءً على مسابقة داخلية من بين موظفي الدولة. | القسم الأول: يحصل هذا القسم على كامل العلامة المخصصة له 500 علامة.<br>القسم الثاني: تحسم كامل العلامة لعدم إشراف ديوان الموظفين على الترقية والتعيين في الوظائف العليا. | 500 |

| الرقم | المؤشر | توثيق المعلومات | المعلومات المطلوبة | طريقة الاحتساب | العلامة |
|---|---|---|---|---|---|
| 7 | الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئة الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية | 1)**انظر/ي: الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» الأعداد** 210– 221 **والأعداد الممتازة** 27– 30 ديوان الجريدة الرسمية – الأعداد العادية<br>12 وزارة فلسطينية تبحث عن وكلاء جدد من بينها المالية والداخلية – وكالة صدى نيوز | تمّ تعيين وترقية 373 شاغراً وظيفياً في الفئات العليا والخاصة خلال العام 2024 منها؛ 33 تعييناً جديداً و340 ترقية.<br><br>تمّ الإعلان عن 12 شاغراً وظيفياً "وكيل وزارة" كمسابقة بين موظفي الحكومة؛ هي: وزارة الاتصالات، ووزارة الصناعة، ووزارة الزراعة، ووزارة الأشغال والإسكان، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة المالية، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة الداخلية، ووزارة النقل والمواصلات. | (1000 ×12/33) | 364 |
| 8 | وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا) | **رأي خبير** | يتمّ استقبال الشكاوى في ديوان الموظفين من قبل الدائرة القانونية والرقابة الداخلية فيما يتعلق بالتعيينات.<br><br>لا توجد جهة دائمة لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية، ولا توجد جهة رسمية محددة تُناط بها مهمة الرقابة على هذه التعيينات. | تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر. | 0 |
| 9 | وجود مدونة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة | 1) **رأي خبير**<br>2) **رأي خبير**<br>3)أ. **الوقائع الفلسطينية عدد** 168 **الصادر بتاريخ** 2020/6/25<br>**ب. الوقائع الفلسطينية عدد** 97 **الصادر بتاريخ** 2012/10/7<br>4) **قرار مجلس الوزراء رقم** (13/23/04/ م.و/ س.ف)<br>5)**انظر/ي: الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية**<br><br>https://drive.google.com/file/d/1u2igS_XHcZZkisuFHSkJe8VZbbbtWvQR/view | 1) لا توجد مدونة سلوك لأعضاء مجلس الوزراء.<br>2) لا توجد مدونة سلوك لأعضاء المجلس التشريعي.<br>3) تمّ إصدار مدونة السلوك القضائي بتاريخ 2005/5/10، وجرى إصدار مدونة جديدة في العام 2020 بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى الانتقالي رقم (1) لسنة 2020 بمدونة السلوك القضائي، كما تمّ إصدار مدونة السلوك القضائي للقضاة وأعضاء النيابة العسكرية بتاريخ 2012/6/19.<br>4)أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 2020/2/21 القرار رقم (4) لسنة 2020 بشأن المصادقة على مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة.<br>5)تم نشر مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك العامة لمنتسبي قوى الأمن الفلسطيني موقعة من الرئيس محمود عباس بتاريخ 2018/3/26 ومن رئيس الحكومة د. رامي الحمدالله آنذاك. | 1) تحسم كامل علامات القسم الأول.<br>2) تحسم كامل علامات القسم الثاني.<br>3) يحصل القسم الثالث على كامل العلامة 200 نقطة.<br>4) يحصل القسم الرابع على كامل العلامة 200 نقطة.<br>5) يحصل القسم الخامس على 200 علامة لإصدار الرئيس مدونة السلوك لمنتسبي قوى الأمن الفلسطيني. | 600 |

| الرقم | المؤشر | توثيق المعلومات | المعلومات المطلوبة | طريقة الاحتساب | العلامة |
|---|---|---|---|---|---|
| 10 | وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات على مخالفتها | **القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138<br><br>**قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته**<br><br>**قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح المنشور في الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» عدد** 164.<br><br>**قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14677<br><br>**قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح**<br><br>**قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15073 | 1. الرئيس: تنص المادة (11) من قانون مكافحة الفساد على أنه «لا يجوز لرئيس السلطة الوطنية أن يشتري أو يستأجر أو يبيع أو يمنح أو يهدي شيئاً من أملاك الدولة، أو أحد الأشخاص المعنوية العامة، أو أن تكون له مصلحة مالية في أي عقد من العقود التي تبرمها الجهات الحكومية أو الإدارية، كما لا يجوز له طوال مدة رئاسته أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي شركة أو أن يمارس التجارة أو أي مهنة من المهن، أو أن يتقاضى راتباً آخر أو أي مكافآت أو منح من أي شخص آخر وبأي صفة كانت، غير الراتب الواحد المحدد للرئيس ومخصصاته». لكنّ القانون لم ينص على أي عقوبات في حال مخالفتها من قبل الرئيس. 2. الوزراء: يخضع الوزراء لأحكام **قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح**، إذ تنص المادة (4) على «1. الامتناع عن مزاولة أي أعمال أو القيام بأي نشاط من شأنه قيام التضارب المباشر أو غير المباشر بين المصالح الشخصية من جهة وبين المسؤوليات الوظيفية أو ما يتصل بأعمال الوظيفة من جهة أخرى. 2. التنحي فوراً عن المشاركة بأي صورة في إجراء أو قرار من شأنه أن يفضي إلى قيام حالة من حالات تضارب المصالح المباشر بعد ثبوتها بقرار من المسؤول المختص. 3. التجرد والموضوعية في أداء مهام العمل دون انحياز أو معاملة مميزة لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين في تعاملاتهم مع جهة العمل أو بما يسيء لسمعتها. 4. الإفصاح عن تضارب المصالح عن كل حالة يتوقع أن ينشأ عنها حالة تضارب مصالح على النموذج المخصص لذلك. 5. الامتناع عن إفشاء أو استخدام أي معلومات تم الحصول عليها في سياق القيام بواجبات المنصب، حتى بعد انتهاء خدمته. 6. عدم الاشتراك في جمع التبرعات أو المساهمات العينية إلى جهة قبل الحصول على موافقات جهة العمل، ووفق أحكام التشريعات السارية. 7. عدم قبول الهدايا أو الخدمات من أي شخص متى كان من شأنها أن تضع عليه أي التزام أو أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر، على موضوعيته وحياديته في تنفيذ مهامه الوظيفية، أو من شأنها التأثير على قراراته أو قد تفرض عليه التزاماً ما لقاء قبولها. 8. عدم الترويج لأي منتج أو خدمة بأي شكل من الأشكال، ما لم تكن تشكل جزءاً من مهام عمله.»<br>3. النواب: تنص أحكام المواد 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9 من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي رقم (10) لسنة 2004 على قواعد تضارب المصالح، لكن تلك المواد لم تنص على أيّ عقوبات في حال مخالفتها من قبل النواب.<br>4. الموظفون: يخضع الموظفون لأحكام **قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح**.<br><br>5. القضاة: تنص المادة (28) من قانون السلطة القضائية على أنه "لا يجوز للقاضي القيام بأي عمل تجاري، كما لا يجوز له القيام بأي عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته، ويجوز لمجلس القضاء الأعلى أن يقرر منع القاضي من مباشرة أيّ عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها." وتنص المادة (30) من نفس القانون على أنه "1. لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الثانية. 2. لا يجوز أن يجلس للقضاء أي من القضاة الذين تربطهم صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة مع عضو النيابة أو ممثل الخصوم أو أحد طرفي الخصومة. لكن لا توجد نصوص بأي عقوبات في حال مخالفتها من قبل القضاة. | 1)النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح لرئيس السلطة، ولعدم وضع القانون عقوبات لمخالفتها من قبل الرئيس يتم حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم. يحصل هذا القسم على 75 نقطة.<br>2)النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للوزراء، كما نص قانون مكافحة الفساد على عقوبات في حال وجود تضارب مصالح، وحدد نظام تضارب المصالح لسنة 2020 خضوع الوزراء له. يحصل هذا القسم على كامل العلامة.<br>3)النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للنواب، ولعدم وضع القانون عقوبات لمخالفتها من قبل النواب يتم حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم. يحصل هذا القسم على 75 نقطة.<br>4)النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للموظفين، وتضع اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية عقوبات لمخالفتها من قبل الموظفين. كما نص قانون مكافحة الفساد على عقوبات في حال وجود تضارب مصالح، وحدد نظام تضارب المصالح لسنة 2020 خضوع الموظفين له. يحصل هذا القسم على كامل العلامة. (150 نقطة).<br>5)النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للقضاة، ولعدم وضع القانون عقوبات لمخالفتها من قبل القضاة يتم حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم. يحصل هذا القسم 75 نقطة. | 775 |

| الرقم | المؤشر | توثيق المعلومات | المعلومات المطلوبة | طريقة الاحتساب | العلامة |
|---|---|---|---|---|---|
| 11 | وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام | 1) **قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14677<br>2) **اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14569<br>3) **قانون الخدمة المدنية** https://www.gpc.pna.ps/diwan/view-LowList.gpc | لا يوجد نص تشريعي يضع فترة (عام على الأقل) تفصل انتقال كبار الموظفين في السلطة للعمل في شركات القطاع الخاص سواء بالنسبة إلى الوزراء أو لأعضاء المجلس التشريعي أو للموظفين العموميين في القطاع العام.<br><br>يذكر أنّ الحكومة التاسعة عشرة قررت «وقف التعاقد مع موظفي الحكومة المتقاعدين ما لم يكن ذلك ضرورياً وبعد أن يَستوفي معايير محددة. وإذا كانت إعادة التعاقد ضرورية فتكون بعد عامين قبل النظر في إعادة توظيفهم».<br><br>المصدر: مركز الاتصال الحكومي يستعرض أهم القرارات الإصلاحية للحكومة الفلسطينية الـ 19 | تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر. | 0 |
| 12 | ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص | 1) **قانون الجمارك والمكوس رقم** (1) **لسنة** 1962 https://maqam.najah.edu//legislation/148<br><br>2) **قرار بقانون رقم** (8) **لسنة** 2011م **بشأن ضريبة الدخل** https://maqam.najah.edu//legislation/139 | لا يوجد نص تشريعي يضع فترة زمنية معقولة (عام على الأقل) لانتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص. | تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر. | 0 |
| 13 | وجود إجراءات تضبط التعامل مع الهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين | 1) قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 بنظام الهدايا المنشور في «الوقائع الفلسطينية» عدد 162<br>2) **قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14677<br><br>3) **اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14569<br>4) **مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم** (04/23/14/م.و/س.ف) **لعام** 2012 **بتاريخ** 23/10/2012 | 1. لا يوجد نص تشريعي للتعامل مع الهدايا المقدمة لرئيس الدولة وأعضاء المجلس التشريعي والمحافظين والسفراء.<br>2. حدد نظام الهدايا رقم (10) لسنة 2019 الهدايا المقبولة، وهي العينية التي تقل قيمتها عن 100 دينار شرط ألا تخل بالوظيفة العامة، وعلى أن يتم تسجيلها في المؤسسة، فيما حظر الهدايا النقدية بمجملها. ويخضع لأحكام هذا النظام كل من الوزراء والموظفون المدنيون والعسكريون. | يحصل هذا المؤشر على 600 نقطة لوجود نص يتعلق بالوزراء والموظفين العامين، وتحديد سقف للهدايا وتسجيلها. فيما تحسم 400 نقطة لعدم وجود نص واضح للتعامل مع الهدايا المقدمة لرئيس الدولة ولأعضاء المجلس التشريعي. | 600 |

| الرقم | المؤشر | توثيق المعلومات | المعلومات المطلوبة | طريقة الاحتساب | العلامة |
|---|---|---|---|---|---|
| 14 | أعضاء المجلس التشريعي، والوزراء، وكبار الموظفين العموميين، بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية، والقضاة، وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة، وموظفو الضرائب، وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة، ومسؤولو الهيئات المحلية، مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرارات الذمة المالية | **قانون مكافحة الفساد رقم** (1) **لسنة** 2005 https://www.pacc.ps/library/viewbook/10277 | تنص المادة (2) من قانون مكافحة الفساد على أنّه "يخضع لأحكام هذا القانون: 1. رئيس السلطة الوطنية ومستشاروه ورؤساء المؤسسات التابعة للرئاسة. 2. رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومن في حكمهم. 3. رئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. 4. أعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة وموظفوها. 5. رؤساء هيئات وأجهزة السلطة الوطنية. 6. المحافظون ورؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية والعاملون فيها. 7. الموظفون. 8. رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة والعاملون فيها التي تكون السلطة الوطنية أو أي من مؤسساتها مساهماً فيها. 9. مأمورو التحصيل ومندوبوهم الأمناء على الودائع والمصارف.10. المحكمون والخبراء والحراس القضائيون ووكلاء الدائنين والمصفون. 11. رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وبالاستقلال المالي والإداري والأحزاب والنقابات ومن في حكمهم والعاملون في أي منها، حتى لو لم تكن تتلقى دعماً من الموازنة العامة. 12. الأشخاص المكلفون بخدمة عامة بالنسبة للعمل الذي يتم تكليفهم به. 13. أي شخص غير فلسطيني يشغل منصباً في أي من مؤسسات السلطة الوطنية، والتشريعية، والتنفيذية والقضائية وأي شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح أي جهاز عمومي أو منشأة عمومية أو منظمة أهلية تابعة لبلد أجنبي أو مؤسسة دولية عمومية." | يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة لمطالبة الموظفين والمنتخبين في السلطة الفلسطينية بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية. | 1000 |
| 15 | يقدم أعضاء المجلس التشريعي والوزراء ورؤساء الهيئات المحلية وكبار الموظفين والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الأجهزة الأمنية إقرار الذمة المالية | هيئة مكافحة الفساد، التقرير السنوي للعام 2024، ص 57. تقرير هيئة مكافحة الفساد 2024.pdf | بلغ عدد المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية في العام 2024 (4504) مكلفين، فيما بلغ عدد المستوفين لإقرارات الذمة المالية (2542). | 1,000× (2542/4504) | 564 |
| 16 | التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية | هيئة مكافحة الفساد، التقرير السنوي للعام 2024، ص 59. تقرير هيئة مكافحة الفساد 2024.pdf | تختص هيئة مكافحة الفساد وفقاً لنص المادة (8) من قانون مكافحة الفساد بـ "فحص الذمة المالية للخاضعين لأحكام هذا القرار بقانون وفق التشريعات السارية".<br><br>جرى فحص 4 إقرارات للذمة المالية لثلاثة مكلفين في العام 2024 تمت في إطار التحقيق، وفحص الشكاوى. ما يشير إلى أن الهيئة لم تقم بالفحص أو التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية. | تحسم كامل العلامة لعدم تدقيق هيئة مكافحة الفساد على إقرارات الذمة المالية في إطار خطة تتعلق بفحص الإقرارات لتعزيز الوقاية من الفساد. | 0 |

| الرقم | المؤشر | توثيق المعلومات | المعلومات المطلوبة | طريقة الاحتساب | العلامة |
|---|---|---|---|---|---|
| 17 | دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغلي المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، إلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية | 1) **القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138<br>2) **قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=1467<br>3) **قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة** 2002 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15073<br>4) **قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة** 2005 **وتعديلاته** https://www.pacc.ps/library/viewbook/10277 | **القسم الأول: أ-دورية تقديم إقرارات الذمة المالية:**<br>1) رئيس الدولة: تنص المادة (11) من قانون مكافحة الفساد على أن «يقدم رئيس الدولة إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده مفصلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون، ويحفظ هذا الإقرار مغلقاً وسرياً لدى محكمة العدل العليا، ولا يجوز الاطلاع عليه إلا بإذن المحكمة عند الاقتضاء وفي الحدود التي يسمح بها القانون».<br>2) أعضاء المجلس التشريعي: تنص المادة (54) من القانون الأساسي المعدل والمادة (12) من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي لسنة 2004 على أن «يقدم كل عضو في المجلس التشريعي إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده القصّر مفصلاً فيه كل ما يملكون من ثروة، عقاراً ومنقولاً في داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون، ويحفظ هذا الإقرار مغلقاً وسرياً لدى محكمة العدل العليا، ولا يجوز الاطلاع عليه إلا بإذن المحكمة وفي الحدود التي تسمح بها».<br>3) الوزراء: تنص المادة (80) من القانون الأساسي المعدل أن «على رئيس الوزراء وكل وزير أن يقدم إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده القصّر، مفصلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون إلى رئيس السلطة الوطنية الذي يضع الترتيبات اللازمة للحفاظ على سريتها وتبقى سرية ولا يجوز الاطلاع عليها إلا بإذن من المحكمة العليا عند الاقتضاء».<br>4) القضاة: تنص المادة (28) من قانون السلطة القضائية على أن «يقدم كل قاض عند تعيينه إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وأولاده القصّر، مفصلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون إلى رئيس المحكمة العليا الذي يضع الترتيبات اللازمة للحفاظ على سريتها، وتبقى سرية ولا يجوز الاطلاع عليها إلا بإذن من المحكمة العليا عند الاقتضاء».<br>5) الموظفون الآخرون: تنص المادة (16) من قانون مكافحة الفساد على أنّه1. فيما عدا الفئات المنصوص عليها في البنود (1، 2، 3، 4) من المادة (2) من هذا القانون (رئيس السلطة الوطنية، رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، رئيس وأعضاء المجلس التشريعي، أعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة) على كل من يخضع لأحكام هذا القانون أن يقدم إلى الهيئة ما يلي: أ. إقراراً عن ذمته المالية وذمة أولاده القصّر، يبين فيه الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكونها، بما في ذلك الأسهم والسندات والحصص في الشركات والحسابات في البنوك والنقود والحلي والمعادن والأحجار الثمينة، ومصادر دخلهم وقيمة هذا الدخل، وذلك خلال شهرين من تاريخ خضوعه لأحكام هذا القانون. ب. إقرار ذمة مالية كل خمس سنوات أو عند الطلب على أن يتضمن علاوة على البيانات المنصوص عليها في الفقرة أعلاه مصدر أي زيادة في الذمة المالية.<br>**ب-تقديم الإقرار عند استلام المناصب وإنهاء الخدمة**<br>تنص الفقرة الثالثة من المادة (16) من قانون مكافحة الفساد على أن يتم تقديم الإقرارات كما يلي «أ. الإقرار الأول: خلال ستين يوماً من تاريخ توليه المسؤولية أو من تاريخ تكليفه من قبل الهيئة بتعبئة الإقرار..... ج. الإقرار النهائي خلال ستين يوماً من تاريخ انتهاء خضوعه لأحكام هذا القرار بقانون».<br>**القسم الثاني:** نشر إقرارات الذمة المالية للرئيس والوزراء والنواب: تنص المادة (19) من قانون مكافحة الفساد على أن «تعتبر الإقرارات المنصوص عليها في هذا القانون والإجراءات المتخذة للتحقيق وفحص الشكاوى المقدمة بشأن الكسب غير المشروع من الأسرار التي لا يجوز إفشاؤها إلا بقرار من المحكمة المختصة". | **القسم الأول:** أ- تمّ حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم لعدم النص على دورية تقديم كل من رئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي وأعضاء السلطة القضائية. ويحصل هذا القسم على 125 نقطة.<br>ب- تمّ حسم 65 نقطة لعدم النص بشكل صريح على تقديم الإقرار عند استلام المناصب وإنهاء الخدمة لكل من رئيس الدولة والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي وأعضاء السلطة القضائية. ويحصل هذا القسم على 185 نقطة.<br>القسم الثاني: تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا القسم لعدم النص على نشر إقرارات الذمة المالية للرئيس والوزراء والنواب. | 310 |

| الرقم | المؤشر | توثيق المعلومات | المعلومات المطلوبة | طريقة الاحتساب | العلامة |
|---|---|---|---|---|---|
| 18 | تشريع حق المواطنين على الوصول إلى معلومات السجلات العامة، وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية الشخصية والتجارية والأمن والنظام العام | **قانون المطبوعات والنشر رقم** (9) **لسنة** 1995 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12208 **قانون الإحصاءات العامة رقم** (4) **لسنة** 2000 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/ | 1)لا يوجد نص في القانون الأساسي يلزم المسؤولين بإتاحة الحصول أو الوصول إلى المعلومات. (لم يصدر قانون حق الوصول إلى المعلومات).<br>2)توجد نصوص مبعثرة في عدة تشريعات تتيح للمواطن حق الحصول على المعلومات لكنّها في أغلب الأحيان غامضة وبحاجة إجراءات تفصيلية .<br>أ- تنص المادة (4) من قانون المطبوعات والنشر على أن «تشمل حرية الصحافة ما يلي: ج- البحث عن المعلومات والأخبار والإحصائيات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها في حدود القانون».<br>ب- تنص المادة (4) من قانون الإحصاءات العامة على أنه «يحق لجميع أفراد المجتمع الحصول على الإحصاءات الرسمية التي يقوم الجهاز بجمعها وإعدادها ونشرها حسب الأنظمة والتعليمات المعمول بها مع مراعاة سرية البيانات وخصوصية الأفراد». | لا توجد نصوص واضحة تمنح المواطنين حق الحصول على المعلومات والسجلات العامة. كما أن التشريعات التي تتيح للمواطن حق الحصول على المعلومات في أغلب الأحيان غامضة وبحاجة إجراءات تفصيلية. لكن يوجد نص واحد في قانون الإحصاءات العامة فيما يتعلق بعمل الجهاز المركزي للإحصاء. يحصل هذا المؤشر على 300 نقطة. | 300 |
| 19 | يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة | **استطلاع رأي عام خاص لائتلاف «أمان»** 2024 استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2024 | **بينت نتائج الاستطلاع، أن 22% من المبحوثين في الضفة الغربية يرون أنّه بإمكان المواطن الوصول إلى السجلات العامة بسهولة ويسر مقابل 67% قالوا لا .** | (1000 × 0.22) | 220 |
| 20 | فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة | مركز الاتصال الحكومي: أكثر من 11 ألف شكوى تمّ التعامل معها في عام 2024 | في العام 2024 بلغ مجموع الشكاوى الواردة إلى وحدات الشكاوى في الوزارات المختلفة 11,413 شكوى، قُبل منها 10,850 شكوى بالإضافة إلى 581 شكوى مرحّلة من العام 2023. أي أن دوائر الشكاوى في المؤسسات العامة نظرت في 11,458 شكوى تمّ إنجاز 9,265 منها. | (1000 × 11,458 / 9,265) | 809 |
| 21 | وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادعاء المضاد | **قانون مكافحة الفساد رقم** (1) **لسنة** 2005 **وتعديلاته**<br>قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2019م بنظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم<br>https://maqam.najah.edu/legislation/419 | 1)تنص المادة (18) من قانون مكافحة الفساد على أن "2. تتولى الهيئة الحماية القانونية والوظيفية والشخصية اللازمة للمبلغين، والشهود، والمخبرين، والخبراء، وأقاربهم، والأشخاص وثيقي الصلة بهم، في دعاوى الفساد... إلخ".<br>2)تنص المادة (19) من قانون مكافحة الفساد على أنه "لا يجوز أن يكون البلاغ الذي تقدم به الموظف حسب الفقرة (1) أعلاه سبباً لاتخاذ أي من الإجراءات التأديبية بحقه أو اتخاذ أية إجراءات تخل بمكانته الوظيفية".<br>3)صدر قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2019م بنظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم بتاريخ 7/10/2019، وهو يحدد الإجراءات المتعلقة بحماية المبلغين. | توجد نصوص واضحة لحماية المبلغين في قانون مكافحة الفساد وقد جرى إصدار نظام حماية المبلغين عام 2019.<br>يلبي النظام الحاجة الملحة لسدّ الفراغ التشريعي الذي كان حاصلاً في مجال حماية المبلغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد في فلسطين، كما أنّ غالبية أحكامه تنسجم مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في هذا الجانب، بل إن بعضاً منها تذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه أحكام الاتفاقية بتقديم الحماية والتحفيز للمبلغين عن الفساد. | 1000 |
| 22 | نسبة حالات الإبلاغ ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد لدى هيئة مكافحة الفساد | هيئة مكافحة الفساد، التقرير السنوي للعام 2024، ص 57. تقرير هيئة مكافحة الفساد 2024.pdf | عدد الشكاوى الواردة لهيئة مكافحة الفساد عام 2024 بلغت 670، فيما بلغت عدد الشكاوى المتعلقة بكبار الموظفين 83 شكوى من مجمل الشكاوى أي ما نسبته (12.4%) | 1000× 0.124/0.5 | 248 |

| الرقم | المؤشر | توثيق المعلومات | المعلومات المطلوبة | طريقة الاحتساب | العلامة |
|---|---|---|---|---|---|
| 23 | يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات | قرار بقانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الشراء العام http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583 | يحدد القرار بقانون بشأن الشراء العام أساليب شراء اللوازم والأشغال والخدمات غير الاستشارية حسب المواد التالية:<br>**مادة** (20)<br>1. تتم عمليات شراء اللوازم والأشغال والخدمات غير الاستشارية وفقاً للأسقف المالية أو الحالات المحددة في النظام بإحدى الأساليب الآتية: أ. المناقصة العامة، والتي تشمل أياً من الآتي: 1) المناقصة (المحلية). 2) المناقصة على مرحلتين. 3) المناقصة الدولية. ب. المناقصة المحدودة. ج. استدراج عروض الأسعار. د. اتفاقيات الإطار. ه. الشراء المباشر. و. التنفيذ المباشر.<br>2. تعطى الأفضلية في الشراء للمناقصة العامة.<br>3. تلتزم الجهة المشترية بعدم تجزئة اللوازم العامة أو الأشغال أو الخدمات بغرض التحايل لتجنب الأسقف المالية لأساليب الشراء المحددة في النظام.<br>**مادة** (21): يحدد النظام أنواع العقود وفقاً لطبيعة وأساليب الشراء العام المنصوص عليها في هذا القرار بقانون.<br>**مادة** (22): 1. وفقاً للأسقف المالية المحددة في النظام، تقوم الجهة المشترية أو دائرة اللوازم العامة أو دائرة العطاءات المركزية بالإعلان عن المناقصات العامة في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار على يومين متتاليين على الأقل، وعلى الموقع الإلكتروني أحادي البوابة لنظام الشراء. 2. تطبق على المناقصة العامة إجراءات المناقصة المحددة في الفصل الرابع من هذا القرار بقانون. | توجد نصوص واضحة تتعلق بطرح العطاءات للمشتريات في قرار بقانون الشراء العام. يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة. | 1000 |
| 24 | يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة | **المجلس الأعلى للشراء العام** الرئيسية (shiraa.gov.ps)<br>**تاريخ الاطلاع على الموقع** 2025/8/5 | يتم نشر نتائج القرارات المتعلقة بالعطاءات من إحالات واعتراضات وردود على الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للشراء العام ولمديرية اللوازم العامة في وزارة المالية | يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة لالتزام المجلس الأعلى الشراء العام بعرض القرارات المتعلقة بالعطاءات على الموقع الإلكتروني. | 1000 |

| الرقم | المؤشر | توثيق المعلومات | المعلومات المطلوبة | طريقة الاحتساب | العلامة |
|---|---|---|---|---|---|
| 25 | الشركات المدانة بانتهاك لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية | قرار بقانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الشراء العام http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583 | تنص المادة (64) من قانون الشراء العام على ما يلي:<br>1. يجب على المناقص الالتزام بما يأتي: أ. الوفاء بالالتزامات المفروضة عليه بموجب هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه. ب. تجنب تضارب المصالح عند قيامه بواجباته. ج. عدم التواطؤ أو التآمر أو ممارسة أي شكل من أشكال الفساد والخداع والغش أو التحريض، بما في ذلك تقديم الإغراءات أو عرضها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر للتأثير على عملية الشراء أو على تنفيذ العقد. د. عدم التواطؤ أو التآمر، قبل أو بعد تقديم العطاء، بهدف توزيع عقود الشراء بين المناقصين أو تحديد أسعار العطاءات بصورة غير تنافسية أو خلاف ذلك لحرمان الجهة المشترية من منافع المنافسة العامة المفتوحة.<br>2. يتعين على الجهة المشترية ودائرة اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية أن ترفض أي عطاء إذا ثبت مخالفة المناقص لأي من الأحكام الواردة في هذه المادة، وعليهم إبلاغ المجلس وغيره من سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة.<br>3. دون الإخلال بأية عقوبة واردة في القوانين الأخرى السارية، يخضع المناقص المخالف لأي من أحكام هذه المادة للمساءلة القانونية بموجب هذا القرار بقانون.<br>4. إضافة إلى أية عقوبة أخرى، يتم وضع المناقص المخالف لأحكام هذه المادة على القائمة السوداء للمدة التي يقررها المجلس.<br>تنص المادة (73) من القرار بقانون على ما يلي:<br>1) أ. دون الإخلال بأي عقوبة أشد واردة في القوانين الأخرى السارية، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بقانون بالآتي: ب. كل مناقص تنطبق عليه الفقرة (5/أ) من المادة (32) أو تثبت عليه مخالفة أحكام المادة (64) من هذا القرار بقانون، يحرم من الاشتراك في عمليات الشراء وفق الإجراءات المحددة في النظام للمدة التي يحددها المجلس على أن يتم: 1) إخطاره بذلك خطياً، وتوضيح الأسباب الموجبة لاتخاذ القرار. 2) منحه مدة عشرة أيام للاعتراض على الإخطار.<br>2) إذا كان المناقص شركة، تسري أحكام الفقرة السابقة من هذه المادة على كافة أعضاء مجلس إدارة الشركة.<br>3) يفسخ العقد الموقع مع المورد أو المقاول أو المستشار بقرار من الجهة المشترية وتصادر قيمة التأمين، مع الحفاظ بحقها في المطالبة بالتعويض في أي من الحالات الآتية: أ. إذا استعمل الغش أو التلاعب في معاملته مع الجهة المشترية. ب. إذا ثبت أنه قد شرع بنفسه أو بواسطة غيره بطريق مباشر أو غير مباشرة في رشوة أحد موظفي الجهات الخاضعة لأحكام القانون. ج. إذا أفلس أو أعسر إعساراً لا يمكنه من تنفيذ العطاء. د. إذا أخفق في الوفاء بالتزاماته أو أخل بالشروط والأحكام المحددة في النظام أو العقد. | نص القرار بقانون بشأن الشراء العام على منع الشركات المخالفة من المشاركة في العطاءات وفقاً لقرار مجلس الشراء العام. | 1000 |
| 26 | منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح المجلس الأعلى للشراء العام من المشاركة في العطاءات المستقبلية | **المجلس الأعلى للشراء العام**<br>القائمة المحظورة<br>تاريخ الزيارة 5/8/2025 | تظهر القائمة المحظورة المنشورة على موقع المجلس الأعلى للشراء العام وجود عقوبات لأربع شركات تمت معاقبتها في العام 2024 و2025 لمدة عام لكل منها من المشاركة في المناقصات التي يتم إعلانها من خلال مجلس الشراء العام | يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة له لوجود قائمة تحدد الشركات الممنوعة من المشاركة في العطاءات لارتكابها مخالفات مسبقة. | 1000 |
| 27 | اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية | **المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية** في أيلول/ سبتمبر 2023<br>Poll-89-Arabic-Full Text_sept_2023.pdf | في استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، قال 87% إنهم يعتقدون بوجود فساد في السلطة، بينما قال 10% إنهم يعتقدون بعدم وجود فساد. | (1000 × 0.10) | 100 |

| الرقم | المؤشر | توثيق المعلومات | المعلومات المطلوبة | طريقة الاحتساب | العلامة |
|---|---|---|---|---|---|
| 28 | اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناء على تجربة خاصة) | **استطلاع رأي عام خاص لائتلاف «أمان»** 2024 استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2024 | أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 33% من المبحوثين في الضفة الغربية ممن قالوا إنهم راجعوا المؤسسات الحكومية **استخدموا (الواسطة، المحسوبية، الرشوة... إلخ) للحصول على إحدى الخدمات العامة مثل (التعليم، الصحة، المياه، الكهرباء، خدمات البلدية)**. بينما قال 67% إنهم لم يستخدموا أياً من أشكال الفساد. | (20 × 33) – 1000 | 340 |
| 29 | شمول تجريم الفساد في القطاعات المختلفة | **قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته** https://www.pacc.ps/library/viewbook/10277 | عرفت المادة (1) من قانون مكافحة الفساد مفهوم الفساد بأنه «يعتبر فساداً لغايات تطبيق أحكام هذا القرار بقانون الجرائم المبينة أدناه: 1. الرشوة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 2. الاختلاس المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية. 3. التزوير والتزييف المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 4. استثمار الوظيفة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 5. إساءة الائتمان المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 6. التهاون في القيام بواجبات الوظيفة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 7. غسل الأموال الناتجة عن جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الساري. 8. الكسب غير المشروع. 9. المتاجرة بالنفوذ. 10. إساءة استعمال السلطة. 11. قبول الواسطة والمحسوبية والمحاباة التي تلغي حقاً أو تحق باطلاً. 12. عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع تؤدي إلى تضارب في المصالح إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك، ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها. 13. إعاقة سير العدالة. | جرم القانون الفساد في القطاع العام والأهلي والهيئات المحلية، فيما لم يجرم هذه القضايا في القطاع الخاص. تحسم 250 نقطة. | 750 |
| 30 | وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد | **قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته** https://www.pacc.ps/library/viewbook/10277 | تنص المادة (25) من نفس القانون على عقوبات متعددة تشكل رادعاً مقارنة بالعقوبات الموجودة في قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 ساري المفعول في الضفة الغربية. | العقوبات الواردة في قانون مكافحة الفساد رادعة | 1000 |
| 31 | وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد | **قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005** https://www.pacc.ps/library/viewbook/10277 | تنص المادة (30) من قانون مكافحة الفساد على أنّه "لا تخضع للتقادم قضايا الكسب غير المشروع وكل ما يتعلق بها من إجراءات". | النص واضح بعدم خضوع قضايا الكسب غير المشروع للتقادم | 1000 |
| 32 | توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد | **القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138<br><br>**قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005**<br><br>نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة<br>https://maqam.najah.edu/legislation/419 | تنص الفقرة الثالثة من المادة (30) من القانون الأساسي على أنه «يترتب على الخطأ القضائي تعويض من السلطة الوطنية يحدد القانون شروطه وكيفياته».<br><br>تنص المادة (15) من نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم على أنّه «1. يحق للشخص المشمول بالحماية في حال تعرضه لاعتداء جسدي أو مادي، ونتج عنه عجز وظيفي، طلب التعويض من الهيئة. 2. يحق لورثة الشخص المشمول بالحماية طلب التعويض والمساعدات والنفقات، وذلك في حال نتج عن الاعتداء وفاة المشمول بالحماية. | يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة لوجود نص قانوني لتعويض المتضررين من أفعال الفساد. | 1000 |

| الرقم | المؤشر | توثيق المعلومات | المعلومات المطلوبة | طريقة الاحتساب | العلامة |
|---|---|---|---|---|---|
| 33 | لا توجد حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد | **القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138<br><br>**قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14677 | 1) **بالنسبة إلى رئيس السلطة**: تنص المادة (12) من قانون مكافحة الفساد على أنه «إذا تبين لرئيس الهيئة أو النائب العام وجود شبهات لكسب غير مشروع من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية يتقدم بطلب تمهيدي إلى المجلس التشريعي والمحكمة الدستورية طالباً البحث في الأهلية القانونية لرئيس السلطة وفقاً للأصول الواردة في القانون الأساسي».<br>2) **بالنسبة إلى النواب**: وفقاً لأحكام المادة (53) من القانون الأساسي المعدل، وأحكام المواد (28–21) من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي رقم (10) لسنة 2004، يتمتع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بالحصانة البرلمانية في حدود مدة عضويتهم في المجلس على النحو التالي:<br>أ- لا تجوز مساءلة النواب جزائياً أو مدنياً بسبب الآراء التي يبدونها، أو الوقائع التي يوردونها، أو لتصويتهم على نحو معين في جلسات المجلس أو في أعمال اللجان، أو لأي عمل يقومون به خارج المجلس من أجل تمكينهم من أداء مهامهم.<br>ب- لا يجوز مطالبة النائب بالإدلاء بشهادة عن أمر يتعلق بأفعاله أو أقواله أو عن معلومات حصل عليها بحكم عضويته في المجلس أثناء العضوية أو بعد انتهائها إلا برضائه وبموافقة المجلس المسبقة.<br>ج- لا يجوز التعرض للعضو بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز إجراء أي تفتيش في أمتعته أو بيته أو محل إقامته أو سيارته أو مكتبه، وبصفة عامة أي عقار أو منقول خاص به طيلة مدة الحصانة.<br>د- لا يجوز في غير حالة التلبس بجناية اتخاذ أية إجراءات جزائية فورية ضد أي عضو، على أن يبلغ المجلس فوراً من قبل النائب العام بالإجراءات المتخذة ضد عضو المجلس التشريعي ليتخذ المجلس ما يراه مناسباً، وتتولى هيئة المكتب هذه المهمة إذا لم يكن المجلس منعقداً. وفي هذه الحالة تعلق حصانة العضو ويستمر اتخاذ الإجراءات الجزائية ضده وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجزائية، ولحين اتخاذ المجلس قراراً بشأنها وفقاً لأحكام المادة (26) من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي لسنة 2004.<br>3) **بالنسبة إلى رئيس الوزراء والوزراء**: منحت المادة (75) من القانون الأساسي المعدل لرئيس السلطة حق إحالة رئيس الوزراء، ولرئيس الوزراء حق إحالة الوزراء فيما ينسب إليهم من جرائم أثناء تأدية واجباتهم الوظيفية للتحقيق، ما يمنع مباشرة التحقيق من قبل النائب العام دون الإذن له من قبل الرئيس أو رئيس الوزراء حسب الاختصاص. "1- لرئيس السلطة الوطنية الحق في إحالة رئيس الوزراء إلى التحقيق فيما قد ينسب إليه من جرائم أثناء تأديته أعمال وظيفته أو بسببها وذلك وفقاً لأحكام القانون. 2- لرئيس الوزراء الحق في إحالة أي من الوزراء إلى التحقيق استناداً إلى أي من الأسباب المشار إليها في الفقرة (1) أعلاه وذلك وفقاً لأحكام القانون. (المادة 75) | النص الوارد في قانون مكافحة الفساد والقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية هو لتحديد الإجراءات ولا يمنع عملية التحقيق وجمع الأدلة | 1000 |
| 34 | عدم رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق | **رأي خبير** | لم يمتنع الرئيس أو رئيس مجلس الوزراء أو أي جهة مختصة خلال العام 2024 عن رفع الحصانة بناء على طلب هيئة مكافحة الفساد أو النيابة العامة المنتدبة للعمل معها. | يحصل المؤشر على كامل العلامة لعدم وجود حالات عدم تعاون. | 1000 |
| 35 | وجود قانون خاص بالامتياز، وقانون المنافسة ومنع الاحتكار | قرار بقانون رقم (11) لسنة 2025م بشأن المنافسة<br><br>**رأي خبير** | تم إصدار قرار بقانون رقم (11) بشأن المنافسة في العام 2025، فيما لم يتم إصدار قانون خاص بمنح الامتياز ومنع الاحتكار. | تحسم 500 نقطة من العلامة المخصصة لهذا المؤشر. | 500 |
| 36 | وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص | **رأي خبير** | يوجد مجلس تنظيمي لقطاع الطاقة "الكهرباء" ولقطاع المياه، ولقطاع الاتصالات، فيما لا يوجد مجلس لتنظيم قطاع النقل العام. | يحصل هذا المؤشر على ٧٥٠ نقطة لوجود مجلس تنظيمي لكل من قطاع الكهرباء والمياه والاتصالات. | 750 |

| الرقم | المؤشر | توثيق المعلومات | المعلومات المطلوبة | طريقة الاحتساب | العلامة |
|---|---|---|---|---|---|
| 37 | وجود نظام مالي وإداري للمؤسسات (العامة) غير الوزارية معتمد وفق الأصول | **انظر/ي:**<br>1. **الوقائع الفلسطينية الأعداد** 111 – 125. 169/173 –228<br>2. **تقرير واقع مساءلة المؤسسات العامة غير الوزارية التابعة لمجلس الوزراء، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)**، 2023. واقع - مساءلة - المؤسسات - العامة - غير - الوزارية - 1711792399.pdf<br>3. **تقرير حول: واقع المساءلة على المؤسسات التي تمّ إتّباعها للرئيس الفلسطيني، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)**، 2023. واقع المساءلة على المؤسسات التي تم اتباعها للرئيس | تم إقرار نظام مالي وإداري لكل من: (1) هيئة مكافحة الفساد، (2) المعهد المالي، (3) سلطة النقد، (4) مجلس تنظيم الكهرباء، (5) شركة النقل الوطنية، (6) جامعة الاستقلال، (7) النظام الإداري لهيئة التقاعد، (8) صندوق إقراض الطالب، (9) التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017، (10) هيئة الأسرى، (11) النظام المالي والإداري لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، (12) النظام المالي والإداري لمجلس تنظيم قطاع المياه، (13) النظام المالي لهيئة التقاعد، (14) النظام المالي والإداري لهيئة سوق رأس المال، (15) النظام الإداري للصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، (16) نظام الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي، (17) النظام المالي للمؤسسة الفلسطينية للتمكين الاقتصادي، (18) النظام الإداري للمؤسسة الفلسطينية للتمكين الاقتصادي، (19) نظام المجلس الطبي الفلسطيني، من إجمالي 56 «مؤسسة عامة» دون احتساب المحافظات ضمن المؤسسات العامة غير الوزارية. | (19/56) × 1000 | 339 |
| 38 | تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك | **رأي خبير موقع لجنة الانتخابات المركزية** www.elections.ps | تمّ حلّ وإعادة تشكيل 12 مجلساً لهيئات محلية في العامين 2023 و2024 بقرارات من مجلس الوزراء، إلّا أنّه لم يتم إجراء أيّ انتخابات فيها خلال مدة السنة وفقاً لأحكام المادة (12) مكرر من قرار بقانون رقم (9) لسنة 2008 بشأن تعديل قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997. علماً بأنّه تمّ إجراء الانتخابات للمجالس المحلية في الضفة الغربية في نهاية عام 2021 وفي بداية عام 2022. | تخصم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر لعدم إجراء انتخابات جزئية لمجالس الهيئات المحلية التي تمّ حلها | 0 |
| 39 | تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي | **القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية**<br>http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138 | تنص المادة (56) من القانون الأساسي على أن "لكل عضو من أعضاء المجلس الحق في: 3. توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى الحكومة أو إلى أحد الوزراء، ومن في حكمهم، ولا يجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد مرور سبعة أيام من تقديمه إلا إذا قبل الموجه إليه الاستجواب الرد والمناقشة حالاً أو في أجل أقل، كما أنّه يجوز تقصير هذا الأجل في حالة الاستعجال إلى ثلاثة أيام بموافقة رئيس السلطة الوطنية".<br>وتنص المادة (57) من القانون الأساسي على أنه "يجوز لعشرة من أعضاء المجلس التشريعي، بعد استجواب، التقدم بطلب سحب الثقة من الحكومة أو من أحد الوزراء، ولا يجوز التصويت على هذا الطلب إلا بعد مضي ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه، ويصدر القرار بموافقة أغلبية أعضاء المجلس".<br>كما تنص المادة (58) من القانون الأساسي على أنّ "للمجلس أن يكوّن لجنة خاصة، أو يكلف إحدى لجانه، من أجل تقصي الحقائق في أي أمر عام، أو في إحدى الإدارات العامة".<br>فيما تنص المادة (74) من القانون الأساسي على أن "رئيس الوزراء وأعضاء حكومته مسؤولون مسؤولية فردية وتضامنية أمام المجلس التشريعي". | توجد نصوص واضحة لحق المجلس التشريعي في مساءلة المسؤولين الذين يتمتعون بصلاحيات تنفيذية، باستثناء رئيس السلطة الفلسطينية. تُحسم 250 نقطة لعدم قدرة المجلس على مساءلة رئيس السلطة الفلسطينية | 750 |

| الرقم | المؤشر | توثيق المعلومات | المعلومات المطلوبة | طريقة الاحتساب | العلامة |
|---|---|---|---|---|---|
| 40 | تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي في الآجال القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية | **رأي خبير** | جرى حل المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية، ولم تجر أيّ انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي. | يفقد هذا المؤشر كامل العلامة بسبب حل المجلس التشريعي وعدم القدرة على تقديم مشروع قانون الموازنة لهيئة تشريعية | 0 |
| 41 | يتمّ الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة | **رأي خبير** | جرى حل المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية، ولم تجر أيّ انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي. | يفقد هذا المؤشر كامل العلامة بسبب حل المجلس التشريعي وعدم القدرة على تقديم مشروع قانون الموازنة لهيئة تشريعية | 0 |
| 42 | تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة | **رأي خبير** | جرى حل المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية، ولم تجر أيّ انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي، ولم تقدم الحكومة الحساب الختامي منذ العام 2012 للمجلس التشريعي. | تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر لعدم تقديم الحكومة الحساب الختامي أو التقارير الربعية | 0 |
| 43 | الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية | 1) **رأي خبير**<br>**الموقع الإلكتروني لصندوق الاستثمار الفلسطيني**<br>Annual Reports (Arabic (pif.ps<br>2. **ديوان الرقابة المالية والإدارية، التقرير السنوي للعام** 2023<br>SAACB2024RPT.pdf | 1) جرى حل المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية، ولم تجر أيّ انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي، ولم يقدم صندوق الاستثمار التقارير السنوية لاستثمارات السلطة الفلسطينية للمجلس التشريعي رسمياً منذ الانقسام عام 2007. بينما ينشر صندوق الاستثمار تقريره السنوي على الموقع الإلكتروني.<br>2) قام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالرقابة على شركة خزانة للمحافظ الاستثمارية، وشركة أسواق، والشركات التابعة والحليفة لها، واستثمارات هيئة التقاعد الفلسطينية، واستثمارات سلطة النقد الفلسطينية، واستثمارات الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق. | 1) تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا القسم بسبب عدم وجود مجلس تشريعي منتخب وعدم مناقشة المجلس التشريعي للتقرير السنوي.<br>2) يحصل هذا القسم على العلامة المخصصة له وهي 400 نقطة. | 400 |
| 44 | قطاع الأمن خاضع لمساءلة المجلس التشريعي | **رأي خبير** | جرى حل المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية، ولم تجر أيّ انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي. | يفقد هذا المؤشر كامل العلامة بسبب حل المجلس التشريعي وعدم القدرة على القيام بمهامه التشريعية والرقابية | 0 |
| 45 | استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته (توصياته) | **ديوان الرقابة المالية والإدارية التقرير السنوي للعام** 2024، **ص** 15<br>SAACB-Reports-2021.pdf | في سنة 2024، قام الديوان بتوجيه 95 تقريراً للجهات الخاضعة لرقابته، تمّ الرد على 64 منها في حدود المدة المحددة من قبل الديوان، فيما وصل 19 رداً بعد انقضاء المدة المحددة، وبقي تقريران لم يستوجبا الرد، فيما لم يتم الرد على عشرة تقارير. | (1000 × 64/93) | 688 |
| 46 | اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف | **استطلاع رأي عام خاص لائتلاف «أمان»** 2024<br>استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2024 | أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 94% من المبحوثين في الضفة الغربية يعتقدون بوجود الواسطة في **التوظيف والتعيينات بالوظائف الحكومية**، مقابل 4% لا يعتقدون ذلك. | (1000 ×0.04) | 40 |
| 47 | المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها | تم الاطلاع على المواقع الإلكترونية للمؤسسات العامة غير الوزارية بتاريخ 19/8/2025 | نشرت 17 مؤسسة عامة غير وزارية تقاريرها السنوية للعام 2024 على موقعها الإلكتروني من مجمل المؤسسات العامة غير الوزارية خلال العام 2025. | (1000 × 17/56) | 304 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 48 | وجود هيئة التفتيش القضائي فاعلة | **مجلس القضاء الأعلى، التقرير السنوي** 2024، **ص** 53.<br><br>التقرير pdf.4 | 1. في العام 2024 بلغ عدد الجولات التفتيشية 51 جولة تفتيشية منها 49 جولة مبرمجة وجولتان فجائيتان.<br>2. في العام 2024 تلقت دائرة التفتيش القضائي 40 شكوى تُضاف إليها 15 شكوى مدوّرة من العام 2023، تمّ حفظ 33 شكوى من الشكاوى المحالة إلى دائرة التفتيش القضائي، فيما تمّ توجيه تنبيه بشأن ثلاث شكاوى، ولفت نظر في شكوى واحدة، وأخرى صدر تعميم بشأنها، وأخرى تمّ توجيه ملاحظة، بينما بقيت 16 شكوى مدوّرة للعام 2025. | 1. يحصل هذا القسم على 51 جولة × 10 نقاط = 500.<br>2. 39/55 × 500 يحصل هذا القسم الثاني على 355 نقطة | 855 |
| 49 | قضاء مستقل وفاعل | 1) **رأي خبير**<br>2) **مجلس القضاء الأعلى، التقرير السنوي** 2024، **ص** 53. التقرير pdf.4 | 1. لم يتعرض أيّ من القضاة أو القاضيات لمضايقات.<br>2. خلال العام 2024 أصدرت محكمة جرائم الفساد أحكاماً في 12 قضية، فيما بلغ عدد القضايا الواردة إلى المحكمة 35 قضية. | 1. يحصل هذا القسم على كامل العلامة المخصصة له (500)<br>2. (12/35) × 500 يحصل هذا القسم على 171 نقطة | 671 |
| 50 | نسبة قضايا الفساد التي أحالتها النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد قضايا الفساد المعروضة على النيابة العامة | التقرير السنوي الخامس عشر 2024، النيابة العامة لدولة فلسطين، ص 97. | في العام 2024، بلغ عدد قضايا الفساد لدى النيابة العامة 297، منها 44 ملفاً تحقيقياً ورد في العام 2024، و253 ملفاً مدوراً من سنوات سابقة، أنجزت النيابة منها 57 ملفاً، وأحالت 35 ملفاً الى محكمة جرائم الفساد. | (1000 × 297 /57) | 192 |
| 51 | اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي | **استطلاع رأي عام خاص لائتلاف «أمان»** 2024<br><br>استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2024 | أشارت نتائج الاستطلاع إلى أنّ 78% من المبحوثين في الضفة الغربية **يعتقدون بوجود فساد في المحاكم** إلى حد كبير. بينما أشار 12% إلى أنّهم لا يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي، فيما قال 10% إنهم لا يعرفون. | (1000 × 0.12) | 120 |
| 52 | توجد لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات العامة | قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة<br><br>قانون الانتخابات العامة (elections.ps) | تنص المادة (19) من القرار بقانون بشأن الانتخابات على أن "تعتبر لجنة الانتخابات الهيئة العليا التي تتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها وتكون مسؤولة عن التحضير لها وتنظيمها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريتها.<br><br>وتنص المادة (22) من قانون الانتخابات على أن "1- تتمتع لجنة الانتخابات بصفتها جهازاً دائماً بشخصية اعتبارية، واستقلال إداري ومالي. 2- تخصص للجنة الانتخابات موازنة ترد كمركز مالي مستقل في الموازنة العامة. 3- بعد انتهاء الانتخابات تقوم لجنة الانتخابات بنشر تقرير مالي وإداري عن نشاطاتها وذلك خلال مدة ثلاثة أشهر من إعلان النتائج النهائية للانتخابات، وتقدم نسخة منه للرئيس وللمجلس". | يوجد نص واضح على استقلالية لجنة الانتخابات المركزية. يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة. | 1000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 53 | وجود تشريع ينظم تمويل الحملات الانتخابية | **قانون رقم** (9) **لسنة** 2005 **بشأن الانتخابات**<br>http://www.elections.ps/LinkClick.aspx?fileticketyno9LwX=nbW8%3d&tabid=536&mid=1232& | تحدد المادة (100) من قانون الانتخابات العامة مصادر تمويل الحملة الانتخابية كما يلي "1. يحظر على أي قائمة انتخابية أو مرشح يشترك في الانتخابات الحصول على أموال لحملته الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر. 2. على كل قائمة انتخابية اشتركت في الانتخابات، وكل مرشح شارك فيها، أن يقدم إلى لجنة الانتخابات خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب النهائية، بياناً مفصلاً بجميع مصادر التمويل التي حصل عليها والمبالغ التي أنفقها أثناء الحملة الانتخابية".<br><br>كما حددت المادة (101) حدود الصرف على الحملة الانتخابية بالتالي "يحظر على أي قائمة انتخابية أو أي مرشح للانتخابات الصرف على حملته الانتخابية إلا في حدود المبالغ التالية: 1. مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لمنصب الرئيس و/أو القائمة الانتخابية. 2. ستون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية. | يوجد نص واضح على آليات تمويل العملية الانتخابية | 1000 |
| 54 | فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية | https://www.elections.ps/ar/tabid/534/language/en-US/Default.aspx | لم تصدر أيّ أدلة أو إجراءات تتعلق بآليات التدقيق على إنفاق المرشحين للحملة الانتخابات، ما يحد من قدرة لجنة الانتخابات على الرقابة الفاعلة على مالية الحملات الانتخابية للمرشحين. | لا توجد آليات وإجراءات للرقابة على مالية الحملات الانتخابية للمر شحين | 0 |
| 55 | وجود منظمات لمكافحة الفساد محلية ودولية | 1. **موقع ائتلاف أمان** www.aman-palestine.org<br>2. **موقع مؤسسة** Integrity Action – citizen monitoring using tech for development | توجد في الأراضي الفلسطينية مؤسستان محليتان وأخرى أجنبية تعمل في مجال مكافحة الفساد، هي: (١) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) وهي مؤسسة محلية، (٢) الأكاديمية الفلسطينية لتعزيز النزاهة «نزاهة» وهي مؤسسة محلية، (٣) مؤسسة Integrity Action سابقاً كان اسمها Tiri Making Integrity work وهي مؤسسة أجنبية.<br><br>كما يوجد عدد من منظمات المجتمع المدني التي تقوم ببرامج ونشاطات خاصة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة. | يحصل هذا المؤشر على 700 نقطة | 700 |
| 56 | قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل | | لم يتم خلال عام 2024 إغلاق أيّ مؤسسة أهلية أو فرع لمؤسسة دولية على خلفية شبهات فساد، أو اعتقال نشطاء في مجال مكافحة الفساد، أو وضع عراقيل أمام نشاطات المؤسسات. | يحصل هذا المؤشر على كامل العلا مة | 1000 |
| 57 | المؤسسات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها | **مقابلة مع السيد إصرار هيلانة، مدير عام المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية، بتاريخ** 2025/8/17 | بلغ عدد المنظمات الأجنبية العاملة في فلسطين المسجلة في وزارة الداخلية 230 مؤسسة منها 140 مؤسسة فاعلة قدمت 120 منها تقاريرها السنوية للعام 2024. | (120 /140 × 1000) | 857 |
| 58 | إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها | 1. **مرصد مكافحة الفساد، ائتلاف أمان** https://www.aman-monitor.org/ar | لم يتم إغلاق أيّ مؤسسات أهلية خلال عام 2024 على خلفية شبهات فساد. | يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة له | 1000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 59 | قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على الوصول للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة | **استطلاع عينة لباحثين في قضايا النزاهة والفساد جرى في الفترة** 8-16/8/2025 | قال 47% من المستطلعين إنّ تقديم المعلومات تطلب وقتاً معقولاً، مقابل 29% قالوا إنّ المؤسسات العامة تماطل ما حال دون الوصول إلى المعلومات والسجلات الحكومية أثناء إجرائهم بحوثاً تتعلق بقضايا الفساد، فيما قال 24% إنّها تقدم المعلومات بسرعة. | $(1000 \times 0.24) + (750 \times 0.47) + (500 \times 0.29)$ | 738 |
| 60 | الإعلام حر ومحمي | **القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138<br><br>**قانون رقم** (9) **لسنة** 1995 **بشأن المطبوعات والنشر** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12208 | تنص المادة (27) من القانون الأساسي على أن "1. تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون. 2. حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة. 3. تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي".<br><br>تنص المادة (2) من قانون المطبوعات والنشر على أنّ "الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولاً، كتابة، وتصويراً ورسماً في وسائل التعبير والإعلام". | النص واضح في القانون الأساسي وقانون المطبوعات والنشر على وجود ضمانات لحرية الإعلام | 1000 |
| 61 | يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية | **استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية أجراه ائتلاف أمان في الفترة** 8-21/8/2025 | قال 10% إنّه لا توجد رقابة ذاتية، بينما يرى 55% أنّه توجد رقابة ذاتية إلى حد ما من أصحاب المؤسسات الإعلامية، فيما قال 35% إنه توجد رقابة ذاتية على نشر قضايا الفساد. | $(1000 \times 0.10) + (500 \times 0.55) + (0 \times 0.35)$ | 375 |
| 62 | يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة (وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد) | 1) **استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية أجراه ائتلاف أمان في الفترة** 8-21/8/2025<br>2) **تقرير انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين، 2024، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى).** التقرير السنوي للحريات الإعلامية 2024<br>3) **استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية أجراه ائتلاف أمان في الفترة** 8-21/8/2025 | **القسم الأول:** قال 5% من الإعلاميين المستطلعين إنّه لا توجد قيود حكومية مسبقة على نشر موضوعات تتعلق بالفساد، بينما أقر 45% بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد إلى حد ما، فيما أشار 50% إلى وجود قيود حكومية على نشر موضوعات تتعلق بالفساد.<br><br>**القسم الثاني:**<br>**1.** لم يشر المركز **الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) في تقريره السنوي لعام** 2024 **إلى** أن السلطات الفلسطينية منعت نشر خبر أو مقال أو تقرير حول قضايا الفساد خلال العام 2024.<br>**2.** قال 70% من الإعلاميين المستطلعين إنّه تمّ منعهم أو منع زملائهم من نشر مقال أو خبر، أو تعليق برنامج إذاعي أو تلفزيوني، في الوسيلة التي يعملون بها، فيما قال 10% إنهم لا يعرفون إن كان قد تم منع نشر مقال أو خبر أو تعليق برنامج إذاعي أو تلفزيوني، بينما أشار 20% إلى أنّه لم يُمنع ولم يسمع أنّه تم منع أي من الصحفيين. | **القسم الأول:** $(0.50 \times 0) + (0.45 \times 250) + (0.05 \times 500)$ حصل هذا القسم على 138 نقطة<br><br>**القسم الثاني:**<br>1. يحصل هذا الجزء على كامل العلامة = 250 نقطة.<br>2. $(0 \times 0.70) + (0.10 \times 125) + (0.20 \times 250)$<br>حصل هذا الجزء على 63 نقطة | 453 |
| 63 | وجود قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد | **تقرير انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين، 2024، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)،**<br><br>التقرير السنوي للحريات الإعلامية 2024 | رصدت التقارير الشهرية للمركز **الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)** عدداً من الانتهاكات لعمل الإعلاميين الفلسطينيين على خلفية عملهم الصحفي، أو إبداء آراء شخصية على الفيسبوك، أو تغطية الأحداث أو إنتاج برنامج، لكنّ هذه الانتهاكات لم تكن على خلفية كتابة خبر أو مقال أو تحقيق يتعلق بالفساد (تم رصد 56 انتهاكاً ضد الإعلاميين في عام 2024، منها 44 في الضفة الغربية و12 في قطاع غزة). | يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة، لعدم وجود انتهاكات ضد الإعلاميين على خلفية كتابة خبر أو مقال أو تحقيق يتعلق بالفساد | 1000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 64 | اعتقاد الناس بأنّ المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد | **استطلاع رأي عام خاص لائتلاف «أمان»** 2024<br><br>استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2024 | أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 7% من المبحوثين في الضفة الغربية قالوا إنّ الإعلام فعّال في الكشف عن قضايا الفساد، مقابل 26% أشاروا إلى أنه متوسط الفاعلية، فيما قال 63% إنه ضعيف الفاعلية. | $(1000 \times 0.7) + (500 \times 0.26) + (0 \times 0.63)$ | 200 |
| 65 | تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين | 1. وزارة الاقتصاد الوطني<br>2. **وزارة الاقتصاد الوطني، التقرير الإحصائي للعام** 2022 MNE Annual Statistcal Report 2022.pdf<br>3. **وزارة الاقتصاد الوطني، التقرير الإحصائي للعام** 2021 MNE Annual Statistcal Report 2021.pdf<br>4. **هيئة سوق رأس المال**<br>إفصاحات – هيئة سوق رأس المال (pcma.ps) | بلغ عدد شركات المساهمة العامة في فلسطين 90 شركة منها 71 شركة محلية و19 شركة مساهمة عامة أجنبية. لم تسجل شركات مساهمة عامة في السنتين 2023 و2024، وفقاً للتقارير السنوية لوزارة الاقتصاد الوطني لهذين العامين.<br><br>في المقابل، هناك 49 شركة فقط مدرجة في بورصة فلسطين خلال العام 2024 تلتزم بمدونة الحوكمة وتعليمات هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، بينما قامت ثلاث شركات مساهمة عامة بالإفصاح عن البيانات المالية عبر هيئة سوق رأس المال. | $(1000 \times 90 / 52)$ | 578 |
| 66 | إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية | رسالة واردة من هيئة سوق رأس المال بتاريخ 11/8/2025 | التزمت الشركات المدرجة في السوق المالي بتقديم البيانات المالية "الإفصاح" في المواعيد المحددة، إذ بلغت نسبة الالتزام بتقديم البيانات والتقارير في المواعيد المحددة كما يلي:<br><br>التقارير السنوية المالية للعام 2024 (96%)، البيانات المالية للربع الأول من العام 2024 (96%)، التقارير نصف السنوية للعام 2024 (96%) البيانات المالية للربع الثالث من عام 2024 (96%). | $(1000 \times 0.96)$ | 960 |
| 67 | تضمين التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة | رسالة واردة من هيئة سوق رأس المال بتاريخ 11/8/2025 | تُضمن 24 شركة من أصل 48 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة بصورة تفصيلية. | $1000 \times 24/48$ | 500 |
| 68 | الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة | 1. **تقرير انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين**، 2024، **المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)**، التقرير السنوي للحريات الإعلامية 2024<br><br>2. السلطة الفلسطينية توقف بث الجزيرة وتجمد عمل مكتبها \| الجزيرة مباشر<br>3. **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي (30) وضع حقوق الإنسان في ظل جريمة الإبادة الجماعية – فلسطين** ICHR | يشير تقرير المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) إلى عدم حجب مواقع إلكترونية في العام 2024 من قبل جهات فلسطينية. فيما تم في 1/1/2025 إغلاق مكتب قناة الجزيرة ومنع الشركات المزودة للإنترنت من بث القناة.<br>ويشير تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للعام 2024 إلى قيام الأجهزة الأمنية بالرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي، إذ سُجل 27 انتهاكاً لحرية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. | تمّ حسم 200 نقطة لمنع بث قناة الجزيرة على شبكات الإنترنت "الفلسطينية"، وتم حسم 270 نقطة لانتهاك حرية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ($27 \times 10$) يحصل هذا المؤشر على 530 علامة. | 530 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 69 | التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد | 1) **موقع هيئة مكافحة الفساد** http://www.pacc.pna.ps<br>2) **موقع جامعة الدول العربية** http://www.arableagueonline./org | **القسم الأول: الاتفاقيات الدولية:** وقعت فلسطين على اتفاقية مكافحة الفساد في نيسان/أبريل 2014.<br><br>**القسم الثاني: الاتفاقيات العربية:** توجد ثلاث اتفاقيات عربية تتعلق بمكافحة الفساد هي: (1) اتفاقية تسليم المجرمين، (2) الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، (3) الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. | القسم الأول: يحصل على علامة (1 × 500)<br><br>القسم الثاني: (3/3 × 500) | 1000 |
| 70 | الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد | **مشروع تقرير استعراض دولة فلسطين من طرف ماليزيا وبوركينافاسو لتنفيذ دولة فلسطين للمواد من 5 إلى 14 ومن 51 إلى 59 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دورة الاستعراض** 2016-2021. **فيينا** 27/5/2019 **الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، استعراض دولة فلسطين في تنفيذ الفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** المسودة - النهائية - التقرير - الاستعراض - uncac-1693983098.pdf | أشار فريق استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة إلى وجود ملاحظات بخصوص 55 بنداً لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين. معظم الملاحظات المشار إليها في التقرير ما زالت قائمة باستثناء ما يلي: إصدار نظام الإفصاح عن تضارب المصالح في العدد 164 من الجريدة الرسمية، وإعداد هيئة مكافحة الفساد نموذجاً خاصاً لتجنب تضارب المصالح، تمّ نشره في الدليل الاسترشادي الخاص بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح، وإعداد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2030-2025، وتدابير الإبلاغ عن الفساد، ونظام الهدايا، وإجراءات غسل الأموال في القطاعات المختلفة، وبناء قدرات موظفي الهيئة على تحليل الإقرارات، وبناء القدرات في استرداد الموجودات، وإبرام اتفاقيات التعاون الدولي، واعتماد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2030-2025 من قبل مجلس الوزراء، وتضمين الوزارات مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في خطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية. | (1000 × 55 /13) | 236 |
| 71 | جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد | 1. **الجريدة الرسمية، العدد** 217، ص 61.<br>2. **النيابة العامة، التقرير السنوي الخامس عشر** 2024، ص 108، وص 102 | في العام 2024، أصدرت محكمة جرائم الفساد حكماً غيابياً واحداً، ووفقاً لتقرير النيابة العامة للعام 2024، تمّ تقديم طلب واحد من النيابة العامة للجهات الدولية "دولة الإمارات العربية" لجلب متهم هارب من وجه العدالة بتهمة إساءة الائتمان والاحتيال خلال العام 2024. لكنّ غياب الاتفاقيات الثنائية للتعاون الدولي أو تسليم المجرمين يؤدي إلى زيادة طلبات التعاون العالقة الصادرة عن النيابة العامة. | يحصل هذا المؤشر على نصف العلامة المخصصة لضعف جدية مؤسسات الدولة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بجرائم فساد لغياب الاتفاقيات الثنائية حول تسليم المجرمين. | 500 |
| 72 | طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني | 1. **الجريدة الرسمية، العدد** 217، ص 61.<br>**الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)** assetrecar-1754738514.pdf | في العام 2024، أصدرت محكمة جرائم الفساد حكماً غيابياً واحداً بتهمة استعمال مصادقة كاذبة، لكن لم يتضح مدى تقديم طلبات من قبل النيابة العامة للجهات الدولية لجلب الهاربين من وجه العدالة في السنوات الماضية.<br><br>ووفقاً لدراسة حول متطلبات تعزيز نزاهة وفعالية عمليات استرداد الموجودات: الاسترداد في فلسطين الواقع والتحديات، "أفاد مصدر قضائي موثوق، بأنه لم يتم حتى يومنا هذا تقديم أي طلب لاسترداد الأموال المنهوبة من فلسطين". | تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر لعدم توفر المعلومات حول عدد طلبات استرداد الأموال والموجودات في السنوات السابقة. | 0 |

AMAN
Transparency Palestine

**الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)**

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.


رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition



برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP